

ثانياً: قضايا أمريكية

- أمريكا والمشهد الدولي القادم
- بعد خمس سنوات من أحداث ١١ سبتمبر
- ما الذي تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية
- في أصول الحد الأمريكي حول استخدامات القوة العسكرية
- توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية
- أمريكا وروسيا إلى أين؟
- روسيا ومجموعة الثمانية
- هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟
- أمريكا والصين: نسيج من العلاقات
- أمريكا والصين: قضايا وتحديات
- هل ستصبح الصين «الشريك المسئول»؟
- أمريكا والإسلام: تبديد المخاوف
- إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي
- زيجنيو بريجنسكي: من العراق إلى إيران
- ما بعد المحافظون الجدد
- المحافظون الجدد بعد الحرب على العراق
- انتخابات الكونجرس الأمريكي ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية
- ملاحظات أولية على تقرير بيكر هاميلتون
- بوش بين الإرهاب والاستبداد
- الحرب على العراق والمضاهيم الخاطئة
- السياسة الخارجية الأمريكية: أربع مدارس
- الإدارة الأمريكية: صورة من الداخل
- موسكو وواشنطن: هل تستعيدان أجواء الحرب الباردة؟
- روسيا والمشروع الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ
- السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة نظر
- السياسة الخارجية الأمريكية: البديل الديمقراطي

أمريكا والمشهد الدولي القادم

تقديم:

بعد ٦ سنوات من حكمه، وعندما يتأمل المراقبون والمحللون الميراث الذي خلفه الرئيس الأمريكي وإدارته، يجدون أنفسهم أمام لون من الدراما التي بدأت برؤى لأمريكا ودورها في العالم وأسلوب تعاملها معه ولكنها ما لبثت أن واجهت عاصفة أجبرتها على تغيير هذه الرؤية وتغيير أساليبها في التعامل مع العالم، وبعد سنوات من هذه العاصفة، واختبار السياسة والمفاهيم والإستراتيجيات التي استخدمتها، تجد نفسها أمام إخفاقات وقائع وحقائق تدفعها لأن تعيد تكييف هذه المفاهيم والإستراتيجيات واختبار أدوات جديدة للتعامل مع العالم وقضاياها.

فلقد بدأ جورج بوش الابن وأدار حملته الانتخابية على أساس رؤية تحبذ التعامل «بتواضع» وأن هذا هو الأسلوب الذي يضمن إقبال العالم على الولايات المتحدة وتعاونه معها، كذلك اعتمدت هذه الرؤية على التركيز على القضايا الداخلية، وعدم الانغماس، كما فعلت إدارة كلينتون، في التورط entanglement في قضايا خارجية. غير أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لكي تغير هذه المفاهيم وتشجع على رؤية تعتمد على القوة والعمل المنفرد والمثالية وتتبنى إستراتيجيات ضخمة Grand Strategies في التعامل مع العدو الجديد لأمريكا وهو الإرهاب الدولي وعناصره.

وفي سبيل هذا صاغت الإدارة مفاهيم الاعتماد على القوة بدلاً من الدبلوماسية، وعدم الانتظار للعمل مع الآخرين بما يعنى أسلوب العمل المنفرد Unilateralism كما استحدثت الإدارة ومن خططوا لها من مجموعة المحافظين الجدد، مفهوم الضربات الاستباقية Preemptive وعدم الانتظار مثلما عبر الرئيس الأمريكي «حتى تتجمع الأخطار» وكأداة مخاربة الإرهاب اعتبرت الإدارة أن نشر الديمقراطية يساعد على تجفيف منابعه ودوافعه، كما اتجهت أنظارها إلى ما يسمى بالدول المارقة Roug States وصاغت تعبير «محور الشر» ووضعت فيه تحديداً كلاً من

العراق، وإيران، وكوريا الشمالية وكان يجمع بينهما في فكر الإدارة ما بين مفهومها للديمقراطية إذ اعتبرت أن نظم الحكم في الدول الثلاث استبدادية، وبين سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة دمار شامل والتي يمكن أن تصل من خلالها إلى جماعات متطرفة وإرهابية.

وهكذا اكتملت معالم فكر الإدارة والمفاهيم والإستراتيجيات التي توجهها وهي المفاهيم التي وضعتها موضع التطبيق في حربين كبيرتين على كل من أفغانستان والعراق، والحملة المكثفة حول نشر الديمقراطية، وبمواجهة وحملة دبلوماسية ضد كل من إيران وكوريا الشمالية غلب عليها طابع التهديد. خلال هذه السنوات الست الأولى من عمر الإدارة الأمريكية كان العالم يحاول أن يتلمس سبل التعامل مع هذه السياسات أو بالأحرى «ترويضها» وتوازي مع ذلك ظهور الآثار العملية لهذه السياسات وإخفاؤها في تحقيق أهدافها سواء فيما يتعلق بالعراق، أو نشر الديمقراطية، أو التعامل مع إيران وكوريا الشمالية، وانعكاس هذه السياسات على علاقاتها بحلفائها الغربيين وصورتها في العالم، فضلاً عن تكاليفها وأعبائها المالية والبشرية. كذلك توازي مع هذا تحرك في المشهد الدولي وقواه المؤثرة وعلاقتها بالولايات المتحدة ومكانة هذه القوى ومستقبلها وأدوارها في النظام الدولي والقضايا الإقليمية والدولية.

وعلى هذا سوف تناقش هذه الدراسة أشكال استجابة العالم للسياسات الأمريكية خاصة في سنواتها الأولى، ثم حالة السياسة الخارجية الأمريكية مع بداية ولايتها، الثانية عام ٢٠٠٤ وذلك بعد اختبار النتائج العملية لمفاهيمها وإستراتيجياتها.

أما القسم الثاني من هذه الدراسة فسوف يناقش الأوضاع المتغيرة في المشهد الدولي بالتركيز على ثلاثة قوى هي الصين، وروسيا، والهند، وعلى أسلوب إدارتها لعلاقاتها مع الولايات المتحدة ومدى ما يمكن أن تمثله هذه القوى على طبيعة النظام الدولي وتوازناته.

وسوف تنتهى الدراسة باستخلاص ما يعنيه التطور فى المشهد الدولى ومعانيه بالنسبة للعالم العربى .

إدارة بوش؛ إخفاق على كل الجبهات؛

مع نهاية التسعينات كانت قد تأكدت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى الوحيدة فى النظام الدولى بما تمتلكه من مقومات عسكرية، واقتصادية وتكنولوجية لا تتوافر مجتمعة لقوة أو لقوى أخرى، وبذلك حسم الجدل الذى ظهر فى أعقاب نهاية الحرب الباردة حول طبيعة النظام الدولى وهل سيكون أحاديًا أم ثنائيًا أم متعدد الأقطاب، غير أن بروز القوة الأمريكية ووضعها المتفوق قد أثار سؤاليين على المستوى الأمريكى، والمستوى الدولى، فعلى المستوى الأمريكى فإن السؤال الذى ناقشته النخبة الأمريكية هو ما الذى ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة، وهل ستمارسها بشكل يكرس هيمنتها وفرض رؤيتها وإرادتها على العالم أم للتعاون والتنسيق مع القوى الأخرى والمؤسسات الدولية؟ وعلى المستوى الدولى كان السؤال الذى يشغل قادة العالم والأجهزة الدبلوماسية ومؤسسات الفكر هو كيف نتعامل مع هذه القوة؟ وأمام من أثاروا هذا السؤال برزت معضلة: فالولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها أو تحديها، ولكنها فى الوقت نفسه تبنى من عدم النضج ما يجعل من الخطورة مجاراتها أو الاتفاق معها فى كل ما تفعله، وقد برزت هذه المعضلة بشكل أكثر مع مجيء إدارة بوش وجموح سلوكها الدولى وخطورة المفاهيم والإستراتيجيات التى تبنتها ورؤيتها لنفسها باعتبارها القوة التى من حقها أن تصوغ وتطبق ما تراه صالحًا لها وللعالم.

وكما عبر عالم السياسة الأمريكى Stephen Walt فى كتابه الأخير الذى يحمل عنوان «ترويض القوة الأمريكية» "Taming American Power" فإن استجابات العالم لكيفية التعامل مع القوة الأمريكية أو كبح جماحها قد أخذت عدة أشكال؛ فقد ذهب بعض القوى مثل الصين، لبناء قدراتها العسكرية بما

فيها الصواريخ المضادة للغواصات والصواريخ الباليستية، والتكنولوجيا الإلكترونية، وذلك لمنع القوات الأمريكية إذا ما أرادت أن تعمل في الجوار الصيني، كذلك لجأوا خاصة خصوم أمريكا إلى ما يسمى بسلاح الضعفاء سواء في صورة الإرهاب، أو صورة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وبناء قدرات نووية مثلما فعلت كوريا الشمالية وإيران، وهناك شكل آخر من الاستجابات جاء في صورة العمل على ربط الولايات المتحدة بالمؤسسات الدولية القوية وخاصة في النظام الاقتصادي الدولي وهو النظام الذي لا تتحقق فيه سيطرة كاملة للولايات المتحدة بحكم أن التجارة الدولية والمالية تجرى بدون قواعد مقبولة للجميع، أيضاً كان هناك شكل آخر للاستجابة للقوة الأمريكية تمثل في الاستعداد للتوافق مع الولايات المتحدة وتلبية طلباتها ولكن دون المضي في ذلك أو استجابة مثلما تفعل إسرائيل في إبداء الاستعداد لوقف بناء المستوطنات ولكنها لا تنفذ ذلك وكما فعلت تركيا عندما امتنعت عن السماح باستخدام أراضيها لغزو العراق.

أما الإدارة الأمريكية، ورغم حصول رئيسها على ولاية ثانية، فإن مفاهيمها واستراتيجياتها التي تبنتها وطبقتها في ولايتها الأولى كانت تواجه مأزقاً وخاصة في العراق حين ثبت عدم صحة العديد من المفاهيم والافتراضات التي استندت إليها، وأصبح الواقع الملح هو كيف تجد مخرجاً. Exit Strategy من هذا المأزق هذا فضلاً عن الأسئلة التي فرضت نفسها على الحياة السياسية والفكرية الأمريكية حول أسلوب مكافحة الإدارة للإرهاب، ومعالجتها لقضية منع الانتشار النووي، وخاصة مع إيران وكوريا الشمالية، والقضية التي تبنتها حول نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، هذه الوقائع هي التي فرضت السؤال المركزي حول طبيعة الولاية الثانية لإدارة بوش وهل ستكون استمراراً لولايتها الأولى بمفاهيمها واستراتيجياتها أم أنها سوف تحاول في ضوء خبرة وتجربة السنوات الأربع الماضية أن تعيد تكييف سياساتها بشكل يتجاوب مع هذه الخبرات. وفي تصورنا أنه منذ الولاية الثانية للإدارة الأمريكية فإن ثمة تيارين يتجادبانها: الأول الذي يعتبر أن وقت الدبلوماسية قد حان، وأن علي الإدارة الأمريكية أن تعتمد

على تعاونها مع حلفائها، وهو التيار الذى تبنته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس حين قالت فى بداية توليها وزارة الخارجية «إن هذا هو وقت الدبلوماسية» وبدا هذا بوجه خاص فى محاولات تصحيح العلاقات الأمريكية الأوروبية وبدا فى الزيارات التى قامت بها مع الرئيس الأمريكى للقاء فى يوليو ٢٠٠٤، وأدت فى الواقع إلى نوع من التوافق والتنسيق بدت للمفارقة فى المنطقة نفسها التى كانت وراء الصدع الذى حدث فى العلاقات الأمريكية الأوروبية وهى منطقة الشرق الأوسط، ورأينا هذا التوافق بشكل خاص حول إيران، وسوريا ولبنان. أما التيار الثانى فهو الذى ظل يتمسك بمفاهيم الولاية الأولى من حيث الاعتماد على القوة والتشدد وهو ما بدا بوجه خاص فى التعامل مع كوريا الشمالية. فرغم نجاح الجناح المعتدل فى التوصل إلى اتفاق ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ تقبل كوريا الشمالية بمقتضاه التخلي عن كل الأسلحة والبرامج النووية الحالية مقابل مساعدات تكنولوجية واقتصادية، إلا أنه يبدو أن التيار المتشدد فى الإدارة لم يرتح لهذا الاتفاق فعمد بعد ٤ أيام منه إلى فرض عقوبات وقيود مالية ونقدية على كوريا الشمالية، وهو التيار نفسه الذى يعارض دخول الإدارة فى مفاوضات مباشرة مع إيران، بل وربما يضغط من أجل توجيه ضربة عسكرية إليها.

هذا هو الواقع الذى تعيشه الإدارة الأمريكية وسوف يظل معها حتى نهاية ولايتها، بحيث يتحدد سلوكها فى العامين القادمين على مدى غلبة أى من هذين التيارين. وبالإضافة إلى القضايا التى تشتبك معها الإدارة حول العراق والإرهاب، وإيران وكوريا الشمالية والنزاع العربى الإسرائيلى، والحالة اللبنانية والسورية، فإن الجدل الأوسع الذى يدور بين المؤسسات الأمريكية هو المشهد الدولى الذى تراه يتطور بشكل يؤثر على التوازنات الدولية ومستقبل وطبيعة النظام الدولى للحقب القادمة، ويبدو هذا التطور فى ظهور قدرات وقوى جديدة تتمثل فى: الصين، وروسيا، والهند، وسوف نحاول فى القسم الثانى من هذه الدراسة أن نستعرض هذه القوى الثلاث فى صعودها وتأثيرات ذلك على الولايات المتحدة والتوازنات الدولية.

الصين، خصم أم شريك؟

منذ الصعود الصيني الذي قاده الزعيم دنج شاو بنج فى أوائل الثمانينات والذي حقق عبر الحقتين الأخيرتين نمواً اقتصادياً غير مسبوق بلغ بشكل منتظم ١٠٪ سنوياً، وتنبأ بأن تصبح الصين فى العقد القادم القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم، منذ هذا الوقت والجدل يدور فى الأوساط السياسية والفكرية الأمريكية حول هذه القوة الصاعدة، وهل يجب النظر إليها كخصم يجب احتواؤه، كما كانت الحال مع الاتحاد السوفيتى السابق، أم كشريك جدير بالتعاون والارتباط Engagement .

ومنذ إدارة نيكسون وانفتاحها التاريخى على الصين عام ١٩٧٢، والإدارات الأمريكية المتعاقبة يتجاوزها فى التعامل مع الصين مدرستان تتعاملان معها أحياناً كخصم وأحياناً كشريك، وقد انتهى الأمر بإدارة كلينتون ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، إلى أن تختار طريقاً مختلفاً عما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨، أن اختياره فى التعامل مع الصين: يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية، وكذلك الدوافع العملية عملياً بتوسيع مجالات التعاون مع الصين ومبدئياً بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف. وعلى رغم ما أسماه كلينتون بالطريق المختلف إلا أن اختياره كان دليلاً على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء، بل إنه وصفها بأنها لن تفيده وأنه حتى أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها لن يوافقوا أو يلتزموا بها وأنها لن تجدى إلا عزل الولايات المتحدة وسياساتها، أما إدارة بوش فقد انتقدت منذ مجيئها مفهوم «الشريك الإستراتيجى Strategic Power» واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة مع الشريك الديمقراطى فى المنطقة وهى اليابان، وقد حدد بوش الأسلوب الأمثل فى التعامل مع الصين، فهو وإن كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع الانتشار النووى، وتحقيق السلام فى شبه القارة

الكورية، إلا أنه يعتبر أن أسلوب الصين في الخارج يندرج بالخطر، وسلوكها في الداخل «مرعب» وقد تستخدم الصين ثروتها النامية في بناء الأسلحة النووية والإستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة وأسطول بحرى وقوة جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة، كذلك يركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الإنسان وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية.

هذه الرؤية المزدوجة التى تتبناها إدارة بوش هى التى تفسر ما يطفو على السطح فى علاقات البلدين على المستوى الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى يونيو ٢٠٠٥ اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا وزيادة قدرتها العسكـرية واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلى مناطق كثيرة فى العالم، وطرح رامسفيلد تساؤلاً حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد فى التكنولوجيا العسكـرية فى وقت لا تواجه فيه تهديداً من أية دولة. أما على المستوى التجارى فقد تصاعدت المشاحنات بين البلدين حين طالب البيت الأبيض الصين بأن تترك عملتها لتحسن بالمقارنة بالدولار، وهدد الكونجرس الأمريكى بفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية رداً على الفجوة فى الفائض التجارى التى بلغت ١٦٢ بليون دولار، وفى مواجهة هذه الضغوط رد رئيس الوزراء الصينى بأن بلاده لن ترضخ لها واتهم وزير التجارة الصينى الولايات المتحدة باتباع معايير مزدوجة فى النزاع القائم مع بلاده لمحاصرة صادرات النسيج الصينى للأسواق الأمريكية ملوحاً بإمكانية إغلاق الأسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقبل أسابيع من زيارة الرئيس الصينى هو جينتاو للولايات المتحدة، ١٧-٢١ إبريل ٢٠٠٦، صدرت «وثيقة الأمن القومى الأمريكى» وفى هذه الوثيقة أعادت الإدارة الأمريكية تحديد رؤيتها للصين حيث أقرت بالنجاحات الاقتصادية التى حققتها الصين، ولكنها اعتبرت أن التحول الصينى يظل غير كامل، فلكى تصبح

الصين لاعبًا عالميًا، فإنها يجب أن تتصرف بشكل مسئول وتلبى التزاماتها وتعمل مع الولايات المتحدة والآخرين بشكل مسئول ومع النظام الدولي الذى مكنها من النجاح، واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة سوف تشجع الصين بالاستمرار فى طريق الانفتاح والإصلاح لأنه عبر هذا الطريق يستطيع قادة الصين أن يلبوا الاحتياجات المشروعة وآمال الشعب الصينى فى الحرية والاستقرار والرخاء وباستمرار النمو الاقتصادى فسوف تواجه الصين طلبا متزايدا من شعبها لكى تتبع طريق ديمقراطيات حديثة فى شرق آسيا مضيئة الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية، وتستخلص الوثيقة أن قادة الصين يجب أن يتحققوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى هذا الطريق السلمى بينما يتمسكون بالطرق القديمة للتفكير والسلوك التى تثير القلق عبر المنطقة والعالم، وتحدد الوثيقة هذه الطرق القديمة فى:

- استمرار التوسع العسكرى بطريقه غير شفافة.

- التوسع فى التجارة ولكن بشكل يبدو أنهم يستطيعون وقف إمدادات الطاقة عبر العالم والعمل على توجيه الأسواق واتباع النزعة التجارية Merchantilism .

- دعم الأقطار الغنية بالموارد دون اعتبار لسوء الحكم والسلوك الخارجى لهذه النظم.

وتعكس زيارة الرئيس الصينى طبيعة علاقات القوتين، وبشكل أكثر اتجاه الصين إلى التركيز على البعد الاقتصادى والتجارى فيها، فثمة اتفاق بين المراقبين الذين تابعوا الزيارة أن الجانب الصينى قد استمع إلى التوقعات الأمريكية الخاصة بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران، واعتبر أنها تستحق الاهتمام، ولكنه قاوم كل الجهود للالتزام بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً للتجاوب معه فهو البعد الاقتصادى، فقد سبقه فى الزيارة وفد تجارى صينى عقد عدداً من الصفقات بما فيها شراء ٨٠ طائرة بوينج، وأعلنت الصين عدداً من الخطوات العملية الفعالة للتخفيف من حدة الاختلال التجارى بين البلدين، ولم يفت الجانب الصينى فى المباحثات التجارية أن يلفت النظر إلى ما تمثله الصين من أهمية تجارية للولايات المتحدة وأن واردات الصين من أمريكا ارتفعت بنسبة ١١٨٪ فى الأعوام الخمسة الماضية كما أصبحت الصين واحداً من مصادر الأرباح الخاصة الرئيسة التى أنشأت فى الصين ٥٠ ألف شركة بلغت مبيعاتها ٧٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤، وليس من شك أن الجانب الأمريكى لم يفته إنقاذ السوق الصينى لشركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة التى بعد أن وصلت إلى حافة الاحتضار بدأ أن مستقبلها لم يعد فى دترويت وإنما فى شنغهاى، وأن تصبح البائع الأول للسيارات فى الصين وأصبح حصتها فى السوق الصينى ١١,٢٪ وارتفع عدد موظفيها فى الصين إلى ١٣٠٠ عامل ويجرى العمل لإقامة مصانع أخرى جديدة.

غير أنه مما يلفت النظر أن الرئيس الصينى قد حرص قبل زيارته للولايات المتحدة وخلالها أن يخفف من المخاوف الأمريكية من صعود الصين منبهاً إلى ما يركز عليه المسئولون الصينيون من أن الصين لا تزال دولة نامية، وأن لديها الكثير من المشاكل والتحديات التى لا تشجعها على تحدى الولايات المتحدة أو الدخول فى مواجهات معها.

ويوحى السلوك الصينى فى التعامل مع الولايات المتحدة بأنها تتبع أسلوب «القوة الناعمة» التى تستخدم إمكاناتها الاقتصادية ودورها الدبلوماسية، وتستفيد من خبرات قوة عالمية سابقة استفدت طاقاتها فى مواجهات، وهى فى هذا تدرك أن الولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها أو الدخول فى صدام معها، ولهذا فهى تتبع أسلوب الترويض الذى يقدم إمكانات التعاون واغراءاته، ولعل آخر مثال

على ذلك الاتفاق الذي وقع مؤخراً لإقامة مشروع مشترك للمروحيات في الصين. جائزة الصين هي الخبرة التكنولوجية التي ستحصل عليها من خلال هذا المشروع، فضلاً عن استثماراته الضخمة، أما الشق الثاني في أسلوب التعامل الصيني فهو التمسك بالمواقف الاستقلالية والرؤى الذاتية للمشكلات. ولعل أبرز مثال على ذلك أداؤها في التعامل مع الأزمة الكورية الشمالية، وهو ما جعل المراقبين يعتبرون أن الصين هي الرابح الرئيس في هذه الأزمة من حيث تأكيد مكانتها ودورها الإقليمي والدولي، وهو ما جعل مراقبين أمريكيين يستخلصون أن حل الأزمة الكورية يكمن في الموقف الصيني.

روسيا؛ من الرجل المريض إلى قوة مناوئة:

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات انتهت معه الحرب الباردة التي دامت قرابة أربعة عقود، واختفت معها صورة العدو السوفيتي كما كانت تتصوره الولايات المتحدة ومعسكرها. أما روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفيتي - فقد بدأت وخاصة في ظل رئاسة يلتسين - عهداً من الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة وتبنت النموذج الديمقراطي واقتصاديات السوق، غير أن عهد يلتسين قد شهد تحلل القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا وتداعت بنيتها التحتية وتحلل مجتمعها بانتشار الفساد والجريمة. غير أن هذه الصورة بدأت تتغير مع مجيء رئيس جديد شاب هو فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ والذي أنبا مجيؤه عن «صحوة روسية» حيث بدا كرئيس كفؤ ونشط يعد بالتمسك بالقانون. وقد حقق بوتين هذا التصور حيث أكد على احترام القانون، وعلى هيبة الدولة ومركزيتها تجاه أقاليمها وحكامها، كما واجه القوى التي أشاعت الفساد والجريمة وأدار الاقتصاد بالشكل الذي يؤكد المصالح الإستراتيجية لروسيا وفي قطاعات حيوية مثل البترول ولم يتورع عن سجن من سمووا ملوك المال «Oligarchs» مثل بيرونرسكي، وفونسكي، وروما أبراموفيتش، وتصادف أن يكونوا جميعاً من اليهود. وعلى المستوى الدولي اتجه بوتين إلى استعادة دور روسيا الدولي ومكانتها

الدولية ولعب أدواراً نشطة في قضايا مثل الأزمة النووية الإيرانية، ورغم حثه إيران على تطويع موقفها إلا أنه ظل مبقياً على التعاون النووي معها بل إن ثمة تقارير عن عقود تزود بها المؤسسة العسكرية الروسية إيران بنظم صاروخية متطورة وأبرزت زيارة بوتين الأخيرة للجزائر سعيه لاستعادة روسيا علاقاتها التقليدية مع الدول العربية، وقد انتهت هذه الزيارة إلى إلغاء ٤,٧ بليون دولار من ديون الجزائر لروسيا، وتوقيع صفقة أسلحة من الدبابات والطائرات يقدر حجمها بما بين ٣-٧ بليون دولار. ثم كان موقفه الأخير من حماس ودعوته قادتها لزيارة موسكو كاسراً بذلك عزلتها الدولية وحيث وصف فوزها بأنه صفقة للدبلوماسية الأمريكية، وعلى عكس ما أوصت به الولايات المتحدة حلفاءها من وقف المساعدات عن حكومة حماس، أعلنت روسيا أنها سوف تقدم معونة عاجلة للحكومة الفلسطينية.

كما أعاد بوتين ترتيب علاقته مع الصين وأجرى مناورات مشتركة في عام ٢٠٠٥، كانت أول سابقة في تاريخ البلدين وبين أكبر جيشين في آسيا. كما عادت روسيا إلى تأكيد مكانتها فيما تسميه الجوار القريب وهي جمهوريات الاتحاد السوفيتي القديم وبدأت تناوى وتحرض ضد الوجود العسكري الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى.

وقد تزايدت هوة الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول هذه المنطقة حين أوقفت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا، وأيدت الانتخابات في روسيا البيضاء في الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة إلى إعادتها، وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكي نقاط خلاف بين موسكو وواشنطن في منطقة آسيا الوسطى، وقال «إن واشنطن تسعى إلى تشجيع الديمقراطية ومقاومة الظلم في آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك تشجيع أوكرانيا وجورجيا على بناء روابط مع الناتو والاتحاد الأوروبي»، وهو ما جعل المراقبين يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقاً كبيراً أمام المصالح الجيوستراتيجية الأمريكية. في مقابل هذا يقول مسئول روسي هو ألكس أرباتوف «إن روسيا أصبحت أكثر

استقلالية في سياستها الخارجية وأكثر فعالية ووضوحاً في سياستها في مناطق الاتحاد السوفيتي سابقاً».

ومن نقاط الخلاف التي تطورت ما وجهه بوتين في أواخر مارس من اتهامات لواشنطن، «بتعمد تعطيل» انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. والحق أن لروسيا أن تشعر بالغبن، فروسيا هي الاقتصاد الرئيس الوحيد في العالم خارج المنظمة التي يبلغ عددها ١٤٩ دولة وهي تحاول الانضمام إليها منذ ١٣ عاماً.

ولإدراك بوتين أن القدرة النووية الروسية هي التي تضمن لروسيا مقعداً بين الدول العظمى، فقد اتجه مؤخراً إلى إجراء تجارب على أنظمة أسلحة باليستية جديدة واعتبر أنها أسلحة لا يملكها بلد آخر، كذلك وعد سيرجي إيفانوف وزير الدفاع الروسي بأن روسيا سيصبح لديها «جيل جديد» من الصواريخ الإستراتيجية قبل نهاية هذا العقد، وأضاف مؤخراً أن روسيا سوف تعدل في إستراتيجيتها العسكرية رداً على نشر عناصر من منظومة الدفاع الأمريكي المضادة للصواريخ في شرق أوروبا، ويعكس هذا قلق وشكوى روسيا من توسع حلف الأطلسي شرقاً ونشر مظلات دفاع حيوية على بعد كيلو مترات من حدود روسيا لكي يضيق الطوق المفروض حولها.

غير أن هذا السلوك الداخلي والخارجي من جانب بوتين لم يرض دوائر في السياسة الأمريكية، حيث تعرض بوتين لحملة من الانتقادات ووصف بأنه «الإمبراطور بوتين»، وزادت هذه الحملة مع رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية وقرب انعقاد قمة المجموعة في سان بطرسبرج، طالب البعض بنقل القمة إلى مكان آخر، على أساس أن الدول السبع المؤسسة للمجموعة يجمع بينها قيم ومبادئ لا تتحقق في روسيا، وطالبت هذه الدوائر الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في سياستها وعلاقاتها مع بوتين. وكان ممن شاركوا في هذا الاتجاه المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية U.S Council On Foreign Relations الذي شكل فريق عمل Task Force تكون من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة وعكفت هذه المجموعة ١٠ شهور على تقييم العلاقات الأمريكية الروسية وانتهت إلى تقرير يحمل عنوان:

Russia's Wrong Direction: What the United States Can & Should Do?

وانتهى التقرير إلى أن العلاقات مع روسيا تتسم بعدد متزايد من الخلافات،
وفي قضايا بالغة الأهمية مثل:

– الديمقراطية، حيث استخلص التقرير أن مؤسسات روسيا السياسية قد أصبحت فاسدة وهشة ونتيجة لذلك انخفضت قدرة روسيا على مواجهة قضايا أمنية ذات أهمية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها.

– إمدادات الطاقة حيث استخدمت روسيا صادرات الطاقة كسلاح سياسى مثل التدخل فى السياسة الأوكرانية وفرض قيود على اختياراتها السياسية وتقليص الإمدادات لبقية أوروبا، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع البترول الروسى بشكل يزيد من أخطار أن يستخدم هذا السلاح مرة أخرى.

– الجهود الروسية لتقليص الوجود الأمريكى ووجود الناتو فى قواعد آسيا الوسطى مما يهدد العمل ضد الإرهاب ويقدم علامة على أن روسيا تتراجع عن موقفها المؤيد السابق فى أفغانستان.

بناء على هذا التصور للسياسة الروسية قدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذه القضايا، فحول قضية الديمقراطية دعا إلى أن تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل أكثر من مجرد التصريحات وأن تدعم موارد دعم الديمقراطية والمنظمات المدنية فى روسيا وأن تراقب بدقة فترة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وحول سياسة الطاقة دعا إلى أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على ضمان أن تعمل سياسة الطاقة الروسية وشركاتها ككيانات تجارية وليست سياسية.

وفيما يتعلق بإيران، فقد دعا التقرير المجتمع الدولى أن يواجه تصميم إيران على إنتاج مواد انشطارية الأمر الذى يحتم وقف كل التعاون النووى بين روسيا وإيران بما فيه مفاعل بوشهر.

أما فيما يتعلق بجيران روسيا فقد طالب التقرير أن لا تدعن الولايات المتحدة لروسيا حول علاقات أمريكا مع هذه الدول، فليس هناك شيء شرعى يحد من فرصة وحق هذه الدول فى تعميق تكاملها مع الاقتصاد الدولى أو اختيار حلفائها وشركائها فى قضايا الأمن وممارسة تحول سياسى وديمقراطى.

وفى النهاية استخلص التقرير أنه منذ نهاية الحرب الباردة حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلق علاقة مع روسيا تقوم على ما تسميه «المشاركة» وقد يكون هذا هو الهدف الطويل الأجل الصحيح ولكن لسوء الحظ فإنه ليس احتمالاً واقعياً للعلاقات الروسية الأمريكية عبر السنوات القادمة.

وعلى مستوى الإدارة عكست إستراتيجية الأمن القومى التى صدرت فى ١٦ مارس ٢٠٠٦، التوترات المتزايدة بين واشنطن وموسكو فقد ذكرت «أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقص الالتزام بالحرىات والمؤسسات» واعتبرت «أن العلاقات مع روسيا سوف تعتمد على السياسات الداخلية والخارجية التى تتبناها روسيا».

وكان أعنف نقد وجهته الإدارة الأمريكية إلى سياسات بوتين هو الذى صدر عن نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى عاصمة ليتوانيا فى مايو ٢٠٠٦ أمام قادة أوروبين حيث ذكر «أن الحكومة الروسية بشكل غير عادل وغير مناسب تضيق حقوق شعبها فى مجالات عديدة فى المجتمع المدنى من الديانة إلى الإعلام إلى الجماعات المدنية والأحزاب السياسية .. وأضاف «إن الحكومة الروسية تقوض جيرانها وتستخدم موارد البلاد الواسعة من البترول والغاز كأدوات لإخافتها وابتزازها». وقد جاء رد الرئيس الروسى على هذه الانتقادات حازماً وذلك فى خطابه عن «حالة الاتحاد» فى يونيو ٢٠٠٦ حيث تساءل: «أين أسلوب استمالة العطف حول حقوق الإنسان والديمقراطية عندما يتصل الأمر بمصالحهم؟ .. نحن نعلم ما يجرى فى العالم، أن الرفيق الذنب يعرف من يأكله، إنه يأكل غير أنه من الواضح أنه لن يستمع لأحد..» وكان تأكيد خطاب بوتين على القضايا

الاقتصادية وعلى الجيش الروسى والحاجة إلى زيادة المواليد معتبرا أن تراجع عدد السكان من أخطر المشكلات التى تواجهها روسيا، كذلك دعا إلى أن تركز روسيا على الاستثمار والتجديد وأن تكسب مكانها المستحق فى اقتصاد العالم. كذلك كرس معظم خطابه للدفاع مركزا على أن روسيا تحتاج جيشا قويا ليس فقط ضد الإرهاب، ولكن أيضا لكى تقاوم الضغوط السياسية من الخارج، ولاحظ أن الميزانية العسكرية الروسية هى أقل ٢٥ مرة من ميزانية الولايات المتحدة العسكرية. وقال: «إننا يجب أن نكون مستعدين دائما لمواجهة أى محاولات للضغط على روسيا لتقوية مواقفهم على حسابنا، فكلما كان جيشنا قويا قلَّ إغراء ممارسة الضغوط علينا..» وفى هذا السياق قال: إن روسيا سوف تطلق قريبا غواصتين نوويتين مزودتين بصواريخ باليستية عابرة للقارات جديدة وهى الأولى منذ العهد السوفيتى. وهكذا، وفيما رأى المراقبون، كان رد بوتين يعكس ثقة ونفوذ روسيا.

وواضح أنه مع تعدد جبهات العلاقات الروسية الأمريكية فإن من أكثر مناطق التماس والأكثر تأثيرا فيما يتعلق بقضاياها هى منطقة الشرق الأوسط حيث إنها المنطقة التى تتداخل فيها المصالح الأمريكية والروسية والتى تشعر روسيا أنها منطقة الاهتمام والمصالح الروسية والتى استثمر فيها العهد السوفيتى جهدا روسيا كبيرا يجب استثماره والبناء عليه، ويلاحظ المراقبون لسياسة بوتين فى الشرق الأوسط وخاصة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، أنه يتبع سياسة ذات طريقتين يسمح لروسيا أن تطور علاقة صداقة مع إسرائيل فى الوقت الذى يطور مصالحه مع الأقطار العربية، مثل هذه السياسة غير الأيديولوجية سمحت لروسيا باستعادة جزء من رصيدها الاقتصادى والإستراتيجى الذى فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وحتى الآن نجحت روسيا فى توقيع صفقات دبلوماسية وعسكرية وطاقة وطورت علاقاتها مع إسرائيل والعرب دون أن تغضب أيا منهما، وقد كان من المتصور أن احتضان بوتين لحماس سوف يضر علاقاتها بإسرائيل ولكن ما

حدث هو العكس، فقد لجأت وزيرة الخارجية الإسرائيلية لموسكو في زيارة لها تحثها للضغط على حماس لإطلاق سراح الجندي المخطوف، ومثلما عبر وزير الخارجية الروسي لافروف لصحيفة برافدا الروسية «إن سياسة روسيا ليست موالية للعرب أو موالية لإسرائيل، إنها تهدف إلى ضمان مصالح روسيا القومية .. وهو ما ينطبق على سياسة روسيا تجاه إيران، والتي جعلت رئيس الوزراء الإسرائيلي يزور موسكو في نهاية شهر أكتوبر لكي يستثير الرئيس الروسي ضد إيران، إلا أن بوتين نبهه إلى الأخطار المدمرة على المنطقة والعالم من جراء عمل عسكري ضد إيران. وهكذا تتسم سياسة موسكو، في المنطقة بالاتجاه البرجماتى والحسابات الاقتصادية وتختلط معها في بعض الأحيان نغمة مناقضة للولايات المتحدة، وهذا الطابع هو الذى مكن لروسيا أن تصبح من أوائل الدول التى تصدر السلاح وأن تفتح أسواقا جديدة للشركات الروسية وخاصة فى مجال الطاقة، ففى دراسة أخيرة أصدرها الكونجرس الأمريكى أوضحت أن روسيا قد تفوقت عام ٢٠٠٥ على الولايات المتحدة فى مبيعات السلاح لدول العالم النامى. وركزت الدراسة بوجه خاص على إمدادات السلاح الروسية لكل من إيران والصين.

الهند والعالم الثلاثى الأقطاب:

يتوقع الخبراء الاقتصاديون والعديد من الدراسات أن تحكم الهند والصين العالم فى القرن الواحد والعشرين. (راجع دراسة Economic Watch الصادرة فى أكتوبر ٢٠٠٦ عن Indian Economy Overview)، فلمدة قرن كانت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد فى العالم غير أن تطورات رئيسة قد جرت فى الاقتصاد العالمى منذ ذلك الوقت بحيث أدت إلى تحويل التركيز من الولايات المتحدة والدول الغنية فى أوروبا إلى العملاقين الآسيويين الهند والصين. ووفقاً لبعض الخبراء فإن نصيب الولايات المتحدة فى الناتج الإجمالى العالمى يتوقع أن يهبط (من ٢١٪ إلى ١٨٪) وأن يرتفع نصيب الهند (من ٦٪ إلى ١١٪ عام ٢٢٢٥) ومن ثم فإن الهند سوف تبرز باعتبارها القطب الثالث فى الاقتصاد العالمى بعد

الولايات المتحدة والصين. ففي عام ٢٢٢٥ فإن الاقتصاد الهندي من الموقع أن يصل إلى ٦٠٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي وسوف يكتمل مع عام ٢٢٣٥ التحول إلى اقتصاد ثلاثي الأقطاب حيث يكون الاقتصاد الهندي أقل قليلاً من الاقتصاد الأمريكي، ولكنه أكبر من اقتصاد أوروبا الغربية. ومع عام ٢٢٣٥ من المحتمل أن تكون الهند أكبر محرك للنمو من الدول الست الكبرى في الاتحاد الأوروبي. والهند، التي تمثل اليوم رابع أكبر اقتصاد فيما يتعلق بالقوة الشرائية، سوف تتجاوز اليابان وتصبح ثالث أكبر اقتصاد خلال عشرة أعوام، غير أن هذا التوقع يجب أن لا ينظر إليه على إطلاقه فأمم الهند عدد من التحديات، فالهند وهي تعد نفسها لكي تصبح قوة اقتصادية أعظم فإن عليها أن تسرع في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وأن تتخذ خطوات للتغلب على أعناق الزجاجة المؤسسية وفي بنيتها التحتية الكامنة في النظام، فامتلاك بنية تحتية مادية واجتماعية هو أمر مركزي نحو نمو اقتصادي مستدام.

وعلى مستوى السياسة الخارجية .. كانت الحرب الباردة من أكثر العوامل التي حددت وحكمت السياسة الخارجية للهند حيث اختارت الارتباط والصدقة مع الاتحاد السوفيتي. غير أنه مع نهاية الحرب الباردة بدأت الهند في عملية تحول لسياستها الخارجية على كل الجبهات ومع كل الأطراف في وقت واحد وخاصة مع جبهتين كانتا مصدر توتر وصدامات مسلحة وهما: الصين والنزاع حول الحدود، وباكستان حول كشمير. غير أن أكثر التحولات في سياسة الهند الخارجية درامية كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن جفاء وربما خصومة الحرب الباردة، بدأت كل من الهند والولايات المتحدة في أوائل التسعينات في عملية تلاقٍ وتقارب، وقد قوى من هذا الاتجاه وخاصة من جانب الولايات المتحدة إدراكها أن الهند في السنوات القادمة سيكون لديها الفرصة لكي تشارك في تشكيل النتائج حول معظم القضايا الأكثر حسماً للقرن الواحد والعشرين مثل بناء الاستقرار الآسيوي، والتحديث السياسي للشرق الأوسط الكبير وإدارة العولمة.

وقد بدأ اتجاه التحول في عهد إدارة كلينتون للهند في حربها المحدودة مع باكستان عام ١٩٩٩ والذي أزال التصور لدى الهند أن واشنطن لا بد أن تحالف مع إسلام آباد في الصراعات الإقليمية. ومن المفارقات أن يكون تحدى الهند لضغوط إدارة كلينتون لم يحد من قدراتها الإستراتيجية، وأن يكون ردها على ذلك بإجراء تجاربها النووية هو الذي أجبر الولايات المتحدة على أن ترتبط بالهند بشكل جاد وللمرة الأولى في خمسة عقود، ورغم أن هذا الارتباط لم يحل الخلافات النووية إلا أنه أدى إلى زيارة كلينتون للهند في مارس ٢٠٠٠ وكانت المرة الأولى التي يزور فيها رئيس أمريكي الهند على مدى ٢٢ عامًا.

غير أن التحول الحقيقي في العلاقة جاء مع إدارة بوش الذي حول المحتوى الإستراتيجي للعلاقات الأمريكية الهندية، وفي قناعته أن نفوذ الهند سوف يمتد إلى أبعد من جوارها المباشر، أعاد بوش تصور علاقة أمريكا لنيودلهي، فقد أزال معظم الصعوبات وفتح الطريق للتعاون معها في التكنولوجيا المتقدمة وقدم التأييد السياسي لحرب الهند الخارجية ضد الإرهاب وأنهى الانحياز الأمريكي التاريخي لباكستان حول كشمير وإعادة ترتيب وضع الولايات المتحدة في المعادلة الهندية الصينية بالاتجاه بشكل أوثق نحو الهند، وقد استجابت الهند لهذه التغييرات الواسعة بتأييد إدارة بوش حول الدفاع الصاروخي، والمحكمة الجنائية الدولية، وأيدت الحرب الأمريكية في أفغانستان بحماية المرور الأمريكي عبر مضيق ملاكا، ووافقت على العمل مع الولايات المتحدة حول العمليات المتعددة القوميات خارج نطاق الأمم المتحدة، وصوتت عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ مرتين مع واشنطن ضد إيران - الحليف السابق - في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اقتربت الهند من إرسال قوات إلى العراق قبل أن تسحب باللمحة الأخيرة.

مثل هذا التحول الواسع، وعلى عدة جبهات للسياسة الخارجية الهندية، وفي وقت واحد، يفرض على المراقبين سؤالاً حول مدى قدرة الهند على الاستمرار فيها .. (راجع Raja Mobanm India and the Balance of power” Foreign Affairs, July - August 2006).

ويزداد هذا السؤال مع نمو التوترات الصينية الأمريكية وتطلع واشنطن إلى طرق لإدارة نفوذ الصين، وحيث سيزداد التساؤل حول مدى ثبات اتجاه الهند نحو سياسات القوى الجديدة، وحول قدرة الهند أن تظل على اختيارها «غير المنحاز» بين الولايات المتحدة والصين وقد كان الاتفاق النووي الذي توصل إليه الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء الهند في يوليو ٢٠٠٥، والذي تدعمه زيارة بوش للهند في مارس ٢٠٠٦ محاولة من جانب بوش لكي يؤثر على الإجابة النهائية على هذا السؤال.

خلاصات: أمريكا والمشهد الدولي القادم:

وهكذا تقترب إدارة بوش من نهايتها، وكما عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، لم يتحقق أى شىء والأهداف والدعائم الثلاث التي قامت عليها وتبنتها تهاوى. فالحرب على العراق تكاد تتحول لأن تكون «أكبر كارثة فى السياسة الخارجية الأمريكية». بل وأسوأ من فيتنام، فيما عبرت أيضاً مادلين أولبرايت، وهو الوضع الذى هبطت معه شعبية الرئيس الأمريكى إلى أدنى مستوى وتحولت العراق إلى أكبر اختبار للإدارة وقراراتها، وقد أدى الموقع نفسه الذى أرادت الإدارة أن تطبق فيه مفاهيمها إلى هزيمة هذه المفاهيم، فبعد خبرة العراق لم يعد من الممكن تكرار أو تطبيق إستراتيجية الضربة الإجهاضية Pre-emption وكان مما لفت نظر المراقبين ما عبر عنه الرئيس الأمريكى فى مؤتمر صحفى أخير بقوله: «إننى أعتقد أن على القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يخطو كل الخطوات الدبلوماسية قبل إقحام قواتنا العسكرية». وهو ما رأى فيه هؤلاء المراقبون فشلاً للنظرية البوشية للضربات الاستباقية. كذلك تهاوى مفهوم العمل المنفرد Unilateralism الأمر الذى جعل وزيرة الخارجية الأمريكية فى مستهل عهدها تعلن أن هذا «وقت الدبلوماسية» أما دولتى «محور الشر» الآخرين: إيران، وكوريا الشمالية، فإن تطور أسلوب التعامل معهما فى الولاية الثانية كشف عن تغير لغة ومضمون الخطاب، فبدلاً من التهديدات ومحاولات العزل، اتجهت الإدارة إلى الاستعداد للتفاوض وإلى التركيز على الدبلوماسية المتعددة.

وإذا كانت هذه هي خبرة الإدارة على هذه الجبهات، فقد كان لذلك خبرتها مع ما اعتبرته أحد أهم أهدافها وأهم أدواتها في محاربة الإرهاب وهو التبشير والدعوة والعمل على نشر الديمقراطية، فالعراق التي كان من أهم مبررات الحرب عليها وعلى نطاقها السابق هو نشر الديمقراطية تتجه نحو الحرب الأهلية وتزايد العنف، كما يتضاعف التمرد في أفغانستان، وتتصاعد قوة طالبان، ومن السخرية أن تصبح الحكومة التي أتت بها انتخابات ديمقراطية في فلسطين موضع المطاردة ومحاولات التدمير، ولبنان التي كانت رمزاً على الديمقراطية تعرضت للتدمير والكوارث الإنسانية، وشهدت فشل المخطط الأمريكي في استخدام إسرائيل لشل قدرات حزب الله ونفوذه في لبنان والمنطقة، بل وكانت النتيجة عكسية.

أما في دول عربية أخرى فقد تعرضت الدعوة الأمريكية للديمقراطية إلى النقد والمقاومة ليس فقط من النظم والحكومات التي اعتبرتها تقويضاً لهذه النظم ولاستقرارها، بل وكذلك من القوى الشعبية التي اعتبرت الدعوة الأمريكية تدخلاً في شئونها الداخلية، هذا فضلاً عن الحقيقة الكبيرة التي أظهرت أن تطبيق الديمقراطية في العالم العربي قد أدى إلى نجاح قوى الإسلام السياسي بل وإمكانية توليه الحكم.

هذه الخبرات على جبهات متعددة، وحول النتائج العملية لمفاهيمها واستراتيجياتها التي بدأت بها، هي التي تفسر تحول الإدارة، وهي تتجه إلى عاميها الأخيرين، من مثالية وأيديولوجية المحافظين الجدد إلى الواقعية الكيسنجيرية والتركيز بشكل كامل على المصالح الحيوية.

ولا يقل أهمية عن هذه الخبرات ما توازى معها من تغيرات على المشهد الدولي وبشكل خاص فيما يتعلق بقوتين هما روسيا والصين. فقد رأينا من العرض السابق كيف أن روسيا تحت زعامة بوتين تعمل كل يوم وفي كل مناسبة وحول كل قضية دولية وإقليمية على تأكيد دورها ومكانتها وأن أيام التسعينات وصورة روسيا المريضة المستهلكة المفتتة قد انتهت، وهو ما كشفت عنه قمة

الثمانية فى بطرسبرج، فثمة اتفاق بين المحللين أن روسيا قد خرجت من القمة وأكدت مكانتها بين الدول القائدة فى العالم، وأنه فى هذه القمة استطاع بوتين أن يطرد «أشباح» عهد يلتسين حيث كانت روسيا تبدو مستعدة للخضوع لإملاء الغرب.

أما الصين فإنها تبدو أنها تواصل بثبات نموها الاقتصادى الذى إذا ما استمر يمكن أن تمثل مع منتصف القرن قوة منافسة للولايات المتحدة، وهى فى وضعها الراهن وإن بدت حريصة على التعاون الاقتصادى والتجارى مع الولايات المتحدة إلا أنها تواصل أجندتها الخاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية وتؤكد مكانتها فى منظمات إقليمية صاعدة مثل منظمة شنغهاى للتعاون والعمل من خلالها على مقاومة محاولات الولايات المتحدة لاحتوائها وعلى إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى.

أما الهند فإنه رغم التحول الذى حدث فى علاقاتها مع الولايات المتحدة من جفاء أيام الحرب الباردة إلى التعاون وفى أدق الميادين مثل التكنولوجيا النووية، فإنه لا يبدو مضموناً ولا أكيداً أن تستمر أمام ذبذبات العلاقات الأمريكية الصينية وأن تحافظ على اختيارها «غير المنحاز» بين الهند والولايات المتحدة.

ولكن أين المنطقة العربية من هذا المشهد الدولى وتحركات القوى فيه؟ ثمة ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن العالم العربى والشرق الأوسط كان هو الساحة الرئيسة لاختبار وتطبيق المفاهيم والإستراتيجيات الأمريكية على مدى السنوات الماضية، وكانت الساحة التى اختلفت حولها السياسات وخاصة الأمريكية والأوروبية وكذلك التباين بين السياسات الأمريكية والمواقف الروسية والصينية، ولكن عند نقطة ما أصبحت هى الساحة نفسها التى تلاقى وتوافقت حولها السياسات الأمريكية والأوروبية حول لبنان وسوريا والى حد كبير إيران، ومن ناحية أخرى

يظل العالم العربي يمثل بؤرة اهتمام القوى الكبرى باعتبار ما يملكه من احتياطات البترول العالمى والذي بلغ نسبة ٦١٪ ونسبة ٢١٪ من إنتاج العالم للبترول، ويتزايد هذا الاهتمام بتزايد الطلب على البترول من الولايات المتحدة ومن قوى مستهلكة جديدة مثل الصين وهو ما يعكس السياسة الدقيقة والحساسة التى تتعامل بها الصين مع المنطقة وقضاياها.

الملاحظة الثانية: هى أن التحرك الذى رصدناه فى المشهد الدولى نحو مستوى من توازن القوى وبروز قوى مثل روسيا والصين تؤكد مكانتها وأدوارها إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، مثل هذا التوازن النسبى يفترض أن يكون فى صالح العالم العربى وقضاياها مثل القضية الفلسطينية، والدول المستهدفة فيه مثل سوريا. غير أن استفادة العالم العربى من هذا التوازن الجديد إنما يعتمد فى النهاية على ما يحققه من تماسك وسياسات ومواقف موحدة، وبالعكس سوف يفقد قيمته إذا ما رأت القوى التى تتبنى سياسات التوازن عالماً عربياً مفككاً كما سيعتمد على ما بينه العالم العربى من علاقات ومصالح مشتركة مع هذه القوى، ومن حسن الحظ أن دولاً عربية مثل السعودية والجزائر ومصر بدأت تدرك هذا وتدعم علاقاتها ومصالحها مع روسيا والصين والهند وتقيم شبكة من المصالح المشتركة والمتبادلة معها وإن كان لا بد أن نلاحظ أن التركيز لا يزال على الولايات المتحدة وعلى دورها فى قضايا المنطقة الذى ثبت أنه لا يخدم ولا يليى مطالب السلام والاستقرار والعدل فيها. أما الملاحظة الثالثة فهى تتعلق بقوتين هما إيران وتركيا، فإن نقطة البداية فى التعامل العربى مع إيران يجب ألا يصبغها هاجس الخوف من الخطر والنفوذ الإيرانى وإنما من حقيقة أن إيران قوة إقليمية رئيسة لها مصالحها ومتطلباتها الأمنية وأن العديد من قضايا المنطقة يصعب التوصل إلى تسويات حقيقية حولها دون التعاون والتنسيق مع إيران بما فى ذلك جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى، وفى هذا الشأن وعلى مدى الأزمة النووية الإيرانية، كان العالم العربى فى موقف المتفرج مع أن اتجاه هذه الأزمة سواء أكان

سلبياً أم إيجابياً سيكون العالم العربى أول المتأثرين به، ولذلك كان من المفترض أن يكون العالم العربى شريكاً فى الدبلوماسية الدولية فى التعامل مع الأزمة على غرار الآلية السداسية حول الأزمة الكورية الشمالية.

أما تركيا فنقطة الضعف فى العلاقة العربية معها أن التعامل معها يجرى على المستوى الثانى فقط وليس العربى الأمر الذى يستحق التفكير فى اقتراح قبول تركيا مراقباً فى جامعة الدول العربية وبشكل يجعلها أكثر اقتراباً من النسيج العربى والقضايا العربية.

بعد خمس سنوات من أحداث ١١ سبتمبر

لم يكن غريباً أن يقال: إن عالم ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر سيكون مختلفاً عما كان قبله، كان ذلك بفعل طبيعة ما تعرضت له الولايات المتحدة من تهديد غير مسبوق أنهى ما عاشت عليه من يقين عن أمنها، حيث فصلها عن العالم محيطان وتحيط بها جيران إما حلفاء أو فرقاء، ولم تتعرض خلال تاريخها لعدوان خارجى وكل الحروب التى خاضتها لصراعتها وحتى عدوان بيرل هاربر وقع على بعد ثلاثة آلاف ميل وكان الهدف عسكرياً وليس مدنياً، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير كل هذه القناعات وتقدم عدواً جديداً وأخطاراً جديدة لم يعد فى الإمكان التنبؤ بها، وقد كان لهذا الحدث تأثيره العميق على الفكر الأمريكى وعلى رؤية الولايات المتحدة لنفسها ورؤيتها للعالم وعلاقتها به، وعلى المعايير التى سوف تحكم وتحدد هذه العلاقة، واعتبرت الإدارة الأمريكية، التى اعتبر رئيسها أنه «ولد من جديد»، أنها فى حرب عالمية على الإرهاب، وصنعت الإستراتيجيات والمفاهيم التى اعتبرت أنها تلبى وتتجاوب مع الأخطار الجديدة، وتخلت عن المفاهيم والنظريات القديمة التى كانت تتعامل معها خلال الحرب الباردة.

وبفعل هذه المفاهيم والإستراتيجيات وكان من أبرزها مفهوم الحرب الاستباقية، Preemptive Strike شنت الولايات المتحدة حربين فى أفغانستان ثم فى العراق بكل تداعياتهما الإقليمية والدولية ومازالت الولايات المتحدة متورطة خاصة فى العراق تبحث عن إستراتيجية للخروج. Exit Strategy، ووصفت الحرب على العراق باعتبارها أكبر كارثة فى السياسة الخارجية الأمريكية، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر وردود الأفعال الأمريكية إزاءها تعدد تداعياتها وآثارها على علاقة أمريكا بالعالم وقواه الرئيسة بما فى ذلك حلفاؤها، ومرت بمراحل تفاوتت ما بين التعاطف والتأييد والتعاون وهو ما حدث فى أعقاب هذه الأحداث مباشرة، وبين

الاختلاف بل والشقاق بعد ذلك وخاصة حول الحرب على العراق، غير أن ما يعيننا في هذا المقال هو التركيز على آثار أحداث ١١ سبتمبر على علاقة الولايات المتحدة بالعالمين العربي والإسلامي، ففي أعقاب ١١ سبتمبر جرت في الولايات المتحدة عملية بحث شاملة عن القوى والعناصر التي نفذت أو كانت وراء هذه الأحداث ودوافعها، وباعتبار أن اليقين الذي ساد أن من نفذوا هذه العمليات كانوا من العرب والمسلمين، وأنهم نشأوا وتربوا في مجتمعات عربية وإسلامية، ومن ثم أصبحت هذه المجتمعات في النظر الأمريكي هي التربة التي ولدت هذه العناصر وغذتها، غير أن الجانب الخطير في هذا التفكير هو الربط بين هذا وبين الإسلام باعتباره دين وعقيدة هذه المجتمعات، وعلى الرغم من أن ثمة محاولات شكلية قد جرت للتمييز بين الأحداث الإرهابية وبين الإسلام والمسلمين، وقام الرئيس الأمريكي بزيارة بعض المراكز الإسلامية والمساجد، إلا أن التيار، والذي روجت له بشكل خاص عناصر من اليمين الأمريكي المتطرف المتحالف مع الصهيونية، قد ركزت جهدها على تصوير الإسلام بأنه أصل المشكلة وبأنه دين يحض على العنف وكراهية الآخر ومعادٍ للديمقراطية، ويفسر هذا دعوة هذا التيار إلى إعادة النظر في الكتب الدينية وتنقيتها وإعادة النظر عمومًا في التعليم ومناهجه وهي الدعوة التي تبنتها الإدارة الأمريكية. واتصالاً بهذا أثير سؤال حول «لماذا يكرهوننا؟». وقد عمد التيار اليميني المتطرف إلى تحويل الإجابة على هذا السؤال عن الإجابة الحقيقية وهي أن العالم العربي والإسلامي ومجتمعاته لا تكره الولايات المتحدة أو شعبها وإنما تكره السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية والإسلامية والمعايير المزدوجة التي تتعامل بها، أما الإجابة الساذجة التي روج لها هذا التيار فهو أن العالم الإسلامي يحقد على الولايات المتحدة وعلى تقدمها وغناها ويعادى ديموقراطيتها. ورغم أن المجتمع الأمريكي في مجموعه قد عانى من القوانين والإجراءات التي سنتها الإدارة الأمريكية وبموافقة من الكونجرس في نطاق سياسة محاربة الإرهاب، وهي القوانين التي تعرضت إلى صميم القيم

الأمريكية حول الحريات الفردية وتطبيق أساليب التفتيش والاحتجاز والاعتقال دون أمر قضائي والمحاكم العسكرية بدلاً من المدنية وإجراءات التنصت، إلا أن أكثر من عانى هذه الإجراءات كانت هي الجالية المسلمة في الولايات المتحدة حيث أصبحت موضع شك وملاحقة وتضييق على مفردات حياتها، وكان آخر هذه الإجراءات ما طالبت به وزارة المالية الأمريكية البنوك الأمريكية من تجميد تحويلات من يحملون أسماء عربية. إن الوضع الذي تعيشه الجالية المسلمة في الولايات المتحدة في ظل أحداث ١١ سبتمبر بدأ يثير الأسئلة حول المفهوم التقليدي للحياة والمجتمع الأمريكي، وهو مفهوم Melting Pot والذي قدمت به الولايات المتحدة نفسها دائماً كبوتقة تنصهر فيها الثقافات وتشكل فيها قيماً وثقافة مشتركة.

أما على المستوى العربي؛ فتصور أن الشعب الفلسطيني وقضيته كانا من أكثر الخاسرين جراء تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، فقد نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في أن يحدث توافقاً بين الحرب الأمريكية على الإرهاب وحرره على الفلسطينيين، ونجح في تصوير قوى المقاومة الفلسطينية التي تحارب الاحتلال على أنها قوى إرهابية، وكان نتيجة هذا تبنى الإدارة الأمريكية السياسات والمفاهيم الإسرائيلية في التعامل مع القضية الفلسطينية ووضح هذا في الضمانات التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال زيارته لواشنطن في يوليو ٢٠٠٤، وهو ما أدى إلى التجميد التام لعملية السلام فضلاً عن معاناة الفلسطينيين من القهر الإسرائيلي اليومي.

لقد أصبح من المتفق عليه أن من أكثر قضايا العالم خطورة هو التوتر المتزايد في علاقة الإسلام بالغرب بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية ويزداد هذا خطورة مع ما يتضمنه من طبيعة دينية بين الإسلام والمسيحية، وبالنسبة لأي مراقب موضوعي فإن هذا الوضع الخطير هو من التداعيات المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وللأسلوب والمفاهيم التي استجابت بها الولايات المتحدة على وجه الخصوص

لهذه الأحداث وتوافق معها استمرار بل وتطرف السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية والإسلامية والتي تضاعف وتعمق من مشاعر الكراهية لهذه السياسات، ولعل الموقف الأمريكي الأخير من العدوان الإسرائيلي على لبنان خير تعبير عن دور السياسات الأمريكية في تعبئة وحشد المشاعر العربية ضد الولايات المتحدة وبشكل أصبح يشمل حتى أكثر الفئات اعتدالاً في المجتمعات العربية، لقد كان من نصيب كاتب هذه السطور أن يرافق وفد المجلس المصري للشئون الخارجية في زيارته للولايات المتحدة في الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر، وفي كل لقاء مع المؤسسات والمجتمعات المختلفة كان ما يسيطر على الفكر الأمريكي هو الرغبة في أن يكسبوا «عقول وقلوب» الشعوب العربية والإسلامية، وكان هذا شيئاً مشجعاً باعتبار أنه سوف يتطلب ويفرض سياسات عادلة تضمن وتحقق هذا الكسب، غير أنه من الأمور المؤلمة أن على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ورغم أساليب «الدبلوماسية العامة» والوفود التي زارت المنطقة العربية للتعرف على اتجاهات مجتمعاتها، والتقارير التي صدرت في هذا الشأن، إلا أن النتيجة كما نراها الآن والتي تبلور أكبر مفارقة تاريخية، وهي أن أكبر قوة سياسية وعسكرية في العالم اليوم هي نفسها أكبر قوة تحوذ استياء إن لم يكن كراهية العالم.

ما الذى تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية؟

ستانلى هوفمان Stanely Hoffman هو من أبرز أساتذة العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة، وأستاذ فى جامعة هارفارد، وقد ساهم بانتظام فى كبريات الدوريات الأمريكية مثل الفورين أفيرز ويهتم بمتابعة وتقديم الكتب الرئيسة التى تصدر فى الولايات المتحدة حول السياسة الخارجية الأمريكية والتعليق عليها، وكان آخر مساهماته فى هذا الشأن ما نشر مؤخراً فى مجلة The New York Review of Books مستعرضاً ومعقّباً على ثلاثة كتب رئيسة ظهرت مؤخراً عن السياسة الخارجية الأمريكية: كتاب فرانسيس فوكاياما: أمريكا فى مفترق الطرق America at the Cross Road وكتاب ستيفن والت: ترويض القوة الأمريكية Taming American Power وكتاب الدبلوماسى الأمريكى John Kaesling الذى استقال احتجاجاً على الحرب الأمريكية على العراق: دروس الدبلوماسية: Diplomacy Lessons وفى استعراضه وتعقيبه على الكتب الثلاثة، يقدم ستانلى هوفمان وجهة نظره الخاصة عما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكى تكون معقولة وفعالة decent and Effective. وفى تحديده لهذه الاحتياجات لا يغفل القضايا الداخلية باعتبار انعكاساتها على السياسة الخارجية، ومن هذه القضايا؛ الحاجة إلى العودة إلى حكم القانون وحماية الحريات المدنية، ووضع حد لجهود التهرب من التزامات القانون الدولى من أجل محاربة الإرهاب، والحاجة إلى خفض العجز والدين ومن ثم خفض الاعتماد الأمريكى على بلدان أجنبية، كذلك الحاجة للانفصال بشكل جذرى عن السياسة الخارجية لكل من الديمقراطيين والجمهوريين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وهى التى تذبذبت من التعددية Multilateralism إلى الإمبريالية Imperialism والافتراض أن العالم سوف يستفيد فقط من التفوق الأمريكى واعتباره عاملاً للقوة وشرطاً لأمن العالم ورخائه، وهو الافتراض الذى يعتبره هوفمان لم يعد يتفق مع وقائع القوة.

ويركز هوفمان على ثلاث قضايا رئيسة فى السياسة الخارجية الأمريكية ووجوب وجود حلول عاجلة لها:

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي للعراق، والأزمة مع كل من إيران وكوريا الشمالية.

ويعتبر هوفمان أن الإدارة الأمريكية، ومنذ فشل مؤتمر كامب ديفيد، قد أهملت «بشكل فاضح» Scandalously neglected الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وحتى خريطة الطريق فقد ظلت خيالية إلى حد كبير، وبنه هوفمان أن جذور المتاعب تكمن في الاحتلال، وهو وإن كان لا يبرر الإرهاب، إلا أنه لا يفسره، كما أن قطع المعونة عن الفلسطينيين كان خطأ كبيراً إذ يمثل عقاباً للفلسطينيين على اختيارهم الديمقراطي، كما أن أي حل انفرادي تفرضه إسرائيل لا يمثل حلاً على الإطلاق وإنما يقدم وصفاً لاستمرار الحرب، ويستخلص هوفمان أن الولايات المتحدة وشركاءها في الرباعية يحتاجون للعمل بقوة لتحقيق صيغة الدولتين وبشكل يقترب مما تم الاتفاق عليه في طابا في أوائل عام ٢٠٠١، إلا أن تدمير حماس والممارسات الإسرائيلية المفرطة وغير المتناسبة قد يكون له آثار تدمير شارون من قبل للسلطة الفلسطينية فسوف يصعد من العنف، ويزيد من التطرف الفلسطيني ومعظم العالم العربي، ويشجع على مزيد من الهجمات على السلبية و«التواطؤ الأمريكي».

أما العراق فإن هوفمان يعتقد أن ما اقترحه منذ عامين لا يزال صالحاً: إنه انسحاب متعمد ومخطط بعناية سيجبر الساسة المتنازعين والطوائف الاثنية والدينية المتصارعة على أن يواجهوا واقع الحرب الأهلية واستمرار القتل ومحاولة إيجاد حل سياسى للتمرد والصراع الطائفي. ومادامت القوات الأمريكية باقية هناك فسوف تزيد الخلف والإرهاب وتزويد العراقيين بذريعة المساومة التي لا تتوقف.

ويعتبر هوفمان أن التدرع بالخير الذي تفعله أمريكا ببقائها في العراق، فإنها تقوض القليل الذي فعلته لتقديم الحماية والخدمات الأساسية للسكان الذين عرضهم الغزو الأمريكي للعنف المرير والمشاق. ويستخلص هوفمان أن الولايات المتحدة تحتاج لأن تنسحب كلية دون أن تخلف وراءها رواسب إمبريالية، وإن أية

حماية مطلوب أن تقدم للسنة مثلاً يجب أن توكل لقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة والتي يجب على الولايات المتحدة أن تساهم في تكوينها بالمال والسلاح. أما عن قضيتي إيران وكوريا الشمالية فإن هوفمان يربطها بالحاجة إلى سياسة جديدة تجاه الانتشار النووي، ومثل هذه السياسة يجب أن تتضمن ضمانات أمنية لقوى مثل كوريا الشمالية وإيران التي لديها مخاوف من هجمات يثيرها عداء جيرانها والولايات المتحدة، ومثل هذه الضمانات يمكن أن تتضمن اتفاقات عدم اعتداء، وخفض أو رحيل القوات الأمريكية من حدود الدولتين، واتفاقات تقييد التسليح التي تم التوصل إليها في المراحل الأخيرة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مثل هذه الاتفاقات سوف تعيد تأكيد حق كل الموقعين على معاهدة منع الانتشار في الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وهو الحق الذي تريد العديد من الدول استخدامه حتى لا يكون عليها أن تعتمد على إمدادات البترول الأجنبية، وسوف تقدم لهم نطاقاً من الاختيارات بما فيها تحويل نشاطات تخصيب اليورانيوم إلى موردين أجانب الذين يمتلكونها، فإذا ما أصرت بلد على إخصاب الوقود النووي بنفسها، فإنها يجب أن تخضع لضغوط دولية قوية لقبول نظام تفتيش دولي صارم ومقتحم.

وهكذا يقدم الأستاذ هوفمان وصفاً لما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكي تكون فعالة حول ثلاث من قضايا الشرق الأوسط الرئيسة: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعراق وإيران، وإن كنا نعتبر أن الإدارة الأمريكية الحالية، بحكم أيديولوجيتها والمفاهيم التي تسيطر عليها، وكذلك الوقت المتبقي لها، ليست مؤهلة للاستجابة لما طرحه هوفمان خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعراق، ولذلك علينا أن نتوقع عامين آخرين من إهمال تسوية حقيقية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن مواصلة احتلال العراق، ويتواصل التقليد العربي من انتظار إدارة جديدة ويتجدد السؤال التقليدي حول ما إذا كانت هذه الإدارة الجديدة ستواصل مثل هذه السياسات أم ستفصل عنها، وإن كانت خبرتنا مع الإدارات السابقة توحي بأننا سنشهد السياسات نفسها إن لم تكن أسوأ منها.

فى أصول الجدل الأمريكى حول استخدامات القوة العسكرية

من الخصائص التى ارتبطت بإدارة بوش الابن اعتمادها على القوة العسكرية فى التعامل مع قضايا السياسة الخارجية وهو ما أدى بها إلى شن حربين فى أفغانستان والعراق، وتهديدها باستخدامها فى قضايا ومواقع أخرى، وقد أثار هذا النهج فى البداية حواراً واعتراضات بين عدد من الساسة وطاخبراء الأمريكين، وقد تزايد وتعمق هذا الحوار حول استخدام القوة العسكرية وحدودها بعد الحرب على العراق والمأزق الأمريكى فيها، والملاحظ أنه خلال هذا الحوار جرى التذكير بالتشابه بين إدارة بوش وخصائصها وتوجهاتها والعقائد التى استندت إليها وغلبة الطابع الأيديولوجى عليها، وبين إدارة رئيس أمريكى آخر هو رونالد ريجان ١٩٨٠-١٩٨٨، والواقع أن لهذا الربط ما يبرره حيث كان رونالد ريجان وإدارته وقوى «المحافظون الجدد» الذين الذين دعموا حملته الانتخابية يؤمنون بالقوة وجعلوها أساس تعاملهم مع الاتحاد السوفيتى آنذاك ورفضوا التفاوض معه إلا «من موقع القوة» وبعد بناء القوة العسكرية الأمريكية وضمن تفوقها، بل واستخدمت فى عدد من المواقع مثل لبنان فى الشرق الأوسط وجرانادا فى أمريكا اللاتينية، وفى التعامل مع حادث أكيلولارو، وقد أثار هذا جدلاً ليس فقط بين المحللين والخبراء، بل بين أركان الإدارة نفسها وخاصة بين وزير الخارجية جورج شولتز ووزير الدفاع كاسبر واينبرجر. وللمفارقة، وكما سنرى، كان وزيرى الدفاع هو الذى أثار التحفظات والشروط ووضع القيود على استخدام القوة، فيما اعتبر وزير الخارجية استخدام القوة شرطاً لازماً للدبلوماسية وفعاليتها.

وقد افتتح شولتز النقاش بخطاب عن : Power and Diplomacy in the Trilateral Commision فى ٦ إبريل عام ١٩٨٤ ويتناول فيه العلاقة بين الدبلوماسية والقوة، ووجوب أن يكون هناك توازج بينهما لا أن يمثل أحدهما بديلاً عن الآخر معتبراً أنه عالم اليوم «فإنه من الواضح أن السلام والأمن لن

يتحققًا دون جهد ومواجهة أى اختبارات صعبة، وبالتأكيد فإن القوة يجب أن تسترشد بهدف، ولكن الواقع الصعب يقول إن الدبلوماسية التي لا تساندها قوة تصبح غير فعالة». وفي مناسبة أخرى ألقى شولتز خطابًا جعل عنوانه «أخلاقيات القوة» Ethics of Power كمر فيه مفهومه عن عدم انفصال القوة عن الدبلوماسية كما أوضح فيه اعتراضه على المعيار الذي وضعه واينبرجر عن وجوب توافر تأييد الرأي العام مسبقاً لالتزام القوة قائلاً: «إنه ليس هناك ضمان لتأييد مسبق من الرأي العام، وقد أوضحت جرانادا أن الرئيس الذي لديه الشجاعة أن يقود سوف يكسب تأييد الرأي العام إذا ما تصرف بحكمة وفاعلية، كما تظهر فيتنام أن تأييد الرأي العام يمكن أن يتبدد إذا لم يكن التصرف بحكمة وفاعلية.

وكما سيحدد واينبرجر معايير استخدامه للقوة، أوضح شولتز المجالات التي يكون فيها استخدام القوة في رأيه أمراً مشروعاً:

- ١- حيث يساعد استخدامها على تحرير شعب أو تأييد التطلع للحرية.
- ٢- حيث يحقق استخدامها السلام أو يدعم عملية سلمية أو لمنع الآخرين من سوء استخدام قوتهم من خلال العدوان والقهر.
- ٣- حيث تطبق بأقصى جهد لتجنب خسائر غير ضرورية.

ورغم أن شولتز لم يختلف مع أن استخدام القوة يجب أن يكون الملاذ الأخير إلا أنه تحفظ على ذلك بقوله «إن قوة عظمى لا تستطيع أن تتحرر بسهولة من عبء الاختيار، إنها يجب أن تتحمل مسئولية ما يترتب على عدم فعل ما، مثلما يجب أن تتحمل ما يترتب إذا ما أقدمت على فعل ما».

وأمام مؤتمر عن: Law International warfare, the challenges of Ambiguity عقد في واشنطن في يناير ١٩٨٦، ناقش جوانب الغموض التي تحيط باختيارات استعمال القوة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية فقال «... إننا على حق في أن نتردد في أن نشرع سيقاً.. ولكننا لا نستطيع أن ندع الغموض

الخيطة بتهديد الإرهاب يصل بنا إلى العجز الكامل .. إن ذلك سوف يضع في قلوبنا أننا مع كل قوتنا وأسلحتنا فإننا عاجزون عن أن ندافع عن أنفسنا وعن مواطنينا وعن مصالحنا وقيمنا .. » ، وهاجم شولتز قانون سلطات الحرب War Power Act الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٧٣ متأثراً بحرب فيتنام وتجربتها ومؤكداً دوره فى السياسة الخارجية بوجه عام وفى قرارات السلم والحرب للمرة الأولى بوجه خاص ، ما اعتبره «رسالة نبعث بها إلى خصومنا بأن الولايات المتحدة قصيرة النفس» .

أما وزير الدفاع كاسبر واينبرجر فقد بدأ مساهمته فى هذا النقاش بخطاب ألقاه أمام نادى الصحافة القومى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ تحدث فيه عن The Uses of Military Power ، وقد بنى واينبرجر تصوره على عدة مفاهيم يترتب كل منها على الآخر: فقد انطلق تصوره من تساؤل أساس حول الظروف والوسائل التى تستخدم فيها الولايات المتحدة القوة «تحت أى ظروف وبأى الوسائل يمكن لديمقراطية كبيرة مثلنا أن تصل إلى قرار مؤلم بأن استخدام القوة العسكرية أمر ضرورى لحماية مصالحنا ولتنفيذ سياستنا الخارجية» على أنه «متى تم التوصل إلى هذا القرار و الهدف» فإن حكومتنا يجب أن تحصل على التكليف الواضح للتنفيذ ، وأن يستمر ذلك حتى يتم تحقيق هذا الهدف» ثم يميز واينبرجر بين مفهومين متطرفين لاستخدام القوة الأول: هو الذى يتصور أصحابه أنه يمكن دائماً تفادى اتخاذ قرارات صعبة ، وبينما يوافقون من حيث المبدأ على أن للقوة العسكرية دوراً فى السياسة الخارجية ، فإنهم لم يكونوا على استعداد لأن يحددوا الظروف أو المكان الذى يمكن فيه تطبيق القوة» أما المفهوم الآخر «فهو الذى يعتبر أن القوة العسكرية يمكن استخدامها فى أية أزمة ، وبعض هؤلاء المناصرين للقوة شغوفون باستخدامها ولو بقدر محدود لأنهم ببساطة يعتقدون أنه إذا كان ثمة قوة أمريكية بأى حجم فإنها بشكل ما سوف تحل المشكلة» . ويختلف واينبرجر مع التصورين ، فيعتبر «أن الأول سيؤدى فى النهاية أن تتسحب الولايات

المتحدة من الأحداث الدولية، وسوف يعنى الثانى استخدام القوة بشكل غير تمييزى Idiscriminately وكجزء عادى ومنتظم لجهودنا الدبلوماسية، الأمر الذى يمكن أن يقود الولايات المتحدة إلى «غليان داخلى مثل الذى مرت به خلال حرب فيتنام» .

ويعتبر واينبرجر أن التحدى الذى تواجهه الولايات المتحدة هو التمييز بين هذين التصورين وفى إدراك «أننا دخلنا مرحلة حيث الخطوط الحاسمة بين السلام والحرب أقل وضوحاً، كما أن هوية العدو أقل وضوحاً كذلك» ويضيف واينبرجر إلى هذا «إن التاريخ قد أثبت أننا لا نستطيع أن نتولى بشكل منفرد دور المدافع عن العالم ويرتب على هذا أننا يجب أن نزع بقواتنا فقط إذا ما كان يجب علينا أن نفعل كأمر يتصل بمصالح أمريكى قومية وحيوى، وإننا لا نستطيع أن نتولى عن أمة أخرى ذات سيادة مسئولية الدفاع عن أرضها بدون دعوة قوية منها وحين لا تكون حريتنا نحن مهددة» .

وينتقل واينبرجر بعد ذلك إلى الجزء الأساس من تصوره وهو الإجابة عن السؤال الذى طرحه فى البداية وأقام عليه تصوره من ضرورة تحديد «تحت أى ظروف وبأى الوسائل يمكن استخدام القوة فى السياسة الخارجية الأمريكية»، فى سبيل هذا يحدد واينبرجر ٦ معايير يجب فى تقديره أن تنطبق حين تواجه الولايات المتحدة اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية، وهذه المعايير هى:

١- ألا تزج الولايات المتحدة بقوات للمحاربة فيما وراء البحار إلا إذا كان هذا حيويًا لمصالحها الحيوية أو مصالح حلفائها.

٢- إذا ما تقرر استخدام قوات محاربة فإنه يجب أن تكون الأهداف السياسية والعسكرية محددة بوضوح.

٣- أن يكون استخدام قوات أمريكية محاربة هو الملجأ الأخير. ويستخلص واينبرجر أن تطبيق هذه المعايير بنجاح سوف يساعد على تجنب أن نستدرج بلا رحمة إلى مستنقع لا نهاية له، وحيث لا يكون فى صالحنا القومى الحيوى

أن نحارب، كما يحذر واينبرجر من أن يساء فهم ما قدمه على أنه تنازل من الولايات المتحدة عن مسنوليتها، سواء تجاه مواطنيها أو حلفائها، أو أن نقرأ ملاحظاته بشكل خاطئ على أنها إشارة إلى أن هذا البلد أو هذه الإدارة غير مستعدة لاستخدام قواتها في الخارج.

ويتعرض واينبرجر للحالات التي ترتبط بالإرهاب ومقاومته .. «لكي نقاوم الإرهاب فإننا لا نستطيع أن نقوم بأعمال الانتقام الأعمى، الذي يمكن أن يروح ضحيته أناس أبرياء ليس لهم علاقة بالإرهاب، وهذه ضرورة تعقد هدفنا، ولذلك يجب أن نفكر بعناية».

على أية حال فإذا كان الحوار الأمريكي حول استخدامات القوة العسكرية خلال إدارة ريجان قد حركه الطابع الأيديولوجي للإدارة واعتمادها على بناء القوة العسكرية في مواجهتها مع الاتحاد السوفيتي، واستخدامها لها في مناطق مثل الشرق الأوسط (لبنان وليبيا وحادث أكيلولارو) وفي أمريكا اللاتينية (جرانادا)، كان الحوار خلال إدارة بوش الابن قد أطلق مفاهيم الإدارة الإستراتيجية مثل الضربات الاستباقية وأساساً بفعل قرار الحرب على العراق ونتائجها التي وصفت بالكارثية، ويبدو أن هذه الخبرة كانت وراء ما خلص إليه بوش في تصريح أخير له من أن على القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن يستنفد كل الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء إلى القوة المسلحة».

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية

مع نهاية ولاية إدارة بوش الأولى، كان السؤال الرئيس الذى يناقش هو ما إذا كانت ولايته الثانية ستكون امتداداً للمفاهيم والإستراتيجيات التى تبنتها ولايته الأولى؟ أم ستكون بحكم الخبرات والتجارب ابتعاداً عنها؟ وحول هذا السؤال عقدت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة برئاسة الدكتور على الدين هلال حلقة نقاشية شارك فيها عدد من الخبراء والمهتمين بالشئون الأمريكية، وبداءة جرى التنبيه إلى عدد من الحقائق من أبرزها:

١- إنه منذ الولاية الأولى لإدارة بوش حدث تحول من النمط البرجماتى إلى النموذج الأيديولوجى أو النظرة الأحادية للعالم، وفى هذا الإطار عولجت قضايا مثل الإرهاب والضربات الاستباقية والمعونات الخارجية وجرى تجزئة القضية الفلسطينية.

٢- كما جرى التساؤل هل السياسة الخارجية الأمريكية انعكاس مباشر لشخصية الرئيس الأمريكى أم أنها تعبر عن توافق وانعكاس لمصالح الدولة؟

٣- أهمية التمييز بين الأهداف الحقيقية المستمرة وبين التكتيكات، وهل ظهور قضية مثل التعليم هو تحول فى الإستراتيجية أم فى التكتيكات، فموضوع الديمقراطية هو من القضايا المستقرة وليس صحيحاً أنه بدأ مع بوش إذ يعود إلى أيام ويلسون ومبادئه الأربعة عشر، وعلى هذا من المهم أن نميز بين التجليات التى قد تتغير دون أن نتصور أن هذا الهدف سوف يختفى. وفى قضية الديمقراطية من الخطأ تصور أنه قاصر على مصر فقط وإنما هى سياسة تجاه العالم خاصة وأن المنطقة العربية أصبحت منطقة نوء وأقل منطقة مستها ربح الديمقراطية، وفى هذا السياق جرى التوقع أن الضغط حول قضايا الإصلاح والديمقراطية سوف يستمر ولكن بأشكال مختلفة مثل المعونات،

واتفاقية التجارة الحرة، والمهم هو أن نتوصل إلى ما يجب أن تفعله بلادنا للتعامل مع هذا الموقف دون أن يكون هذا استجابة لأفكار أمريكية ليس هذا فقط ولكن أيضاً دون أن نضع أنفسنا في مواجهة المسار التاريخي للعالم.

٤- إن أحد السمات الأساسية الأمريكية أن الفروق بين الحزبين ليست موجودة وكذا تأصل البراجماتية، كذلك توافق وصول بوش إلى السلطة مع شيء جديد في السياسة الأمريكية وهو أن اليمين الأمريكي ليس هو اليمين الأمريكي التقليدي وأصبح له سمة أيديولوجية، وبحيث أصبحت أجندة اليمين الأمريكي الداخلية أكثر تطرفاً من الأجندة الخارجية وبشكل يمكن أن يمس الحقوق المدنية وعلى هذا فإن المشروع الأمريكي يمكن أن يهدم من الداخل الأمريكي بسبب تطرف الأجندة الداخلية التي يطرحها اليمين.

ثانياً: أما عن التساؤل الرئيس حول استمرارية أو تحول السياسة الأمريكية في ولاية بوش الثانية فقد ظهر حولها عدد من الاتجاهات:

١- اتجاه يرى استمرارية هذه السياسة بفعل استمرار النمط الأيديولوجي بالإدارة وشخصياتها، بل إن هذه الاستمرارية ترجع في بعض القضايا إلى إدارات سابقة، فقد كانت إدارة الرئيس الأسبق كارتر هي التي ركزت على قضية حقوق الإنسان، وفي قضية منع الانتشار كان هو الذي أصدر قانون منع الانتشار والذي أصبح اليوم قضية رئيسة لبوش وإن كان بأساليب مختلفة.

٢- أما الاتجاه الأغلب فكان إلى جانب حدوث تغيير وذلك تحت ضغط الوضع في العراق، والداخل الأمريكي، غير أن مثل هذا التغيير إنما يجرى في الإطار وليس في المضمون مثلما بدأ في خطاب تنصيب الولاية الثانية، والملاحظات الأخيرة لكونداليزا رايس عن الدبلوماسية التحويلية Transformational وربط الأمن الأمريكي بالشأن الداخلي لدول المنطقة، كذلك أشير إلى اتجاه الإدارة إلى رآب الصدع في علاقاتها مع أوروبا وإلى رحلة بوش الأوروبية مع بداية

ولايته الثانية حيث تغيرت اللهجة في مخاطبة الأوروبيين والاستعداد للتعاون معهم. كذلك رأى أنه من مؤشرات التغيير تراجع مفهوم «المحافظون الجدد» حول بناء الإمبراطورية والضعف النسبي لشخصيات مثل دونالد رامسفيلد في مقابل بروز شخصية كونداليزا رايس التي تحمل شعار هذا وقت الدبلوماسية.

٣- فى إطار مناقشة الاستمرار أو التغيير فى السياسة الأمريكية جرى التركيز على قضيتين: القضية الفلسطينية، وقضية العلاقات المصرية الأمريكية.

حول القضية الفلسطينية أشير إلى أن العامل المشترك فى السياسة الأمريكية عبر الإدارات الأمريكية كان دائماً هو الشأن الفلسطينى وكان دائماً يتصدر القضايا الأخرى، غير أن أهم تطور حدث هو تزامن ولاية بوش الأولى مع ولاية شارون، وفى هذا نستطيع أن نرى التغيير فى توقيت إقامة الدولة الفلسطينية بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ على أنه توقيت مبرمج وليس عشوائياً، وإن هذا التزامن هو أخطر الأمور التى واجهت الشأن العربى وإن كان قد حسم خلالها إقامة الدولة الفلسطينية.

أما عن العلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان ثمة اتفاق على أنها تواجه صعوبات حقيقية، وحيث تدنت صورة كل جانب لدى الآخر وكان من أبرز مظاهرها تعليق اتفاقية التجارة الحرة، غير أن التساؤل الرئيس الذى أثير هو كيفية التأثير على السياسة الأمريكية ودور البنتاجون باعتبار أن البعد الأمنى والإستراتيجى هو مكون رئيس فى العلاقات، فى هذا الشأن رأى أهمية التشاور والحوار المستمر والتنسيق فى القضايا المشتركة وخاصة قضيتين تمثلان أولوية للسياسة الأمريكية وهما الإرهاب، ومنع الانتشار النووى، وطبعاً من منطلقات الرؤية والمبادرات المصرية، مثل هذا التنسيق يمكن أن يولد عائداً فى مجالات أخرى من العلاقات.

أمريكا وروسيا: إلى أين؟

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات انتهت معه الحرب الباردة التي دامت قرابة ٤ عقود، واختفت معها صورة العدو السوفيتي كما كانت تتصوره الولايات المتحدة ومعسكرها. أما روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفيتي - فقد بدأت وخاصة في ظل رئاسة يلتسين - عهداً من الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة وتبنت الأنموذج الديمقراطي واقتصاديات السوق، غير أن عهد يلتسين قد شهد تحلل القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا وتداعمت بنيتها التحتية وتحلل مجتمعها بانتشار الفساد والجريمة، غير أن هذه الصورة بدأت تتغير مع مجيء رئيس جديد شاب هو فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ والذي أنبا مجيؤه عن «صحوة روسية» حيث بدأ كرئيس كفو ونشط يعد بالتمسك بالقانون وقد حقق بوتين هذا التصور حيث أكد على احترام القانون، وعلى هيبة الدولة ومركزيتها تجاه أقاليمها وحكامها، كما واجه القوى التي أشاعت الفساد والجريمة وأدار الاقتصاد بالشكل الذي يؤكد المصالح الإستراتيجية لروسيا وفي قطاعات حيوية مثل البترول ولم يتورع عن سجن من سماوا «ملوك المال» Oligarchs مثل بيرونرسكي، وفونسكي، وروما أبراموفيتش، وتصادف أن يكونوا جميعاً من اليهود، وعلى المستوى الدولي اتجه بوتين إلى استعادة دور روسيا الدولي ومكانتها الدولية ولعب أدواراً نشطة في قضايا مثل الأزمة النووية الإيرانية، ورغم حثه إيران على تطويع موقفها إلا أنه ظل مبقياً على التعاون النووي معها بل إن ثمة تقارير عن عقود تزود بها المؤسسة العسكرية الروسية إيران بنظم صاروخية متطورة، وأبرزت زيارة بوتين الأخيرة للجزائر سعيه لاستعادة روسيا علاقاتها التقليدية مع الدول العربية، وقد انتهت هذه الزيارة إلى إلغاء ٧,٤ بليون دولار من ديون الجزائر لروسيا، وتوقيع صفقة أسلحة من الدبابات والطائرات يقدر حجمها بما بين ٣-٧ بليون دولار. ثم كان موقفه الأخير من حماس ودعوته لقادتها لزيارة موسكو

كاسراً بذلك عزلتها الدولية وحيث وصف فوزها بأنه صفقة للدبلوماسية الأمريكية، وعلى عكس ما أوصت به الولايات المتحدة حلفاءها من وقف المساعدات عن حكومة حماس، أعلنت روسيا أنها سوف تقدم معونة عاجلة للحكومة الفلسطينية.

كما أعاد بوتين ترتيب علاقته مع الصين وأجرى مناورات مشتركة في عام ٢٠٠٥، كانت أول سابقة في تاريخ البلدين وبين أكبر جيشين في آسيا، كما عادت روسيا إلى تأكيد مكانتها فيما تسميه الجوار القريب وهي جمهوريات الاتحاد السوفيتي القديم وبدأت تناوئ وتعرض ضد الوجود العسكري الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى.

وقد تزايدت هوة الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول هذه المنطقة حين أوقفت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا وأيدت الانتخابات في روسيا البيضاء في الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة إلى إعادتها، وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكي نقاط الخلاف بين موسكو وواشنطن في منطقة آسيا الوسطى، وقال «إن واشنطن تسعى إلى تشجيع الديمقراطية ومقاومة الظلم في آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك تشجيع أوكرانيا وجورجيا على بناء روابط مع الناتو والاتحاد الأوروبي»، وهو ما جعل المراقبين يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقًا كبيرًا أمام المصالح الجيوستراتيجية الأمريكية، في مقابل هذا يقول مسئول روسي هو ألكس أرباتوف «أن روسيا أصبحت أكثر استقلالية في سياستها الخارجية وأكثر فعالية ووضوحًا في سياستها في مناطق الاتحاد السوفيتي سابقًا».

ومن نقاط الخلاف التي تطورت ما وجهه بوتين في أواخر مارس من اتهامات لواشنطن «بتعمد تعطيل» انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. والحق أن لروسيا أن تشعر بالغبن، فروسيا هي الاقتصاد الرئيس الوحيد في العالم خارج المنظمة التي يبلغ عددها ١٤٩ دولة وهي تحاول الانضمام إليها منذ ١٣ عامًا.

ولإدراك بوتين أن القدرة النووية الروسية هي التي تضمن لروسيا مقعداً بين الدول العظمى، فقد اتجه مؤخراً إلى إجراء تجارب على أنظمة أسلحة باليستية جديدة واعتبر أنها أسلحة لا يملكها بلد آخر، كذلك وعد سيرجي إيفانوف وزير الدفاع الروسى بأن روسيا سيصبح لديها «جيل جديد» من الصواريخ الإستراتيجية قبل نهاية هذا العقد.

غير أن هذا السلوك الداخلى والخارجى من جانب بوتين لم يرضِ دوائر فى السياسة الأمريكية، حيث تعرض بوتين لحملة من الانتقادات ووصف بأنه «الإمبراطور بوتين»، وزادت هذه الحملة مع رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية وقرب انعقاد قمة المجموعة فى سان بطرسبرج، طالب البعض بنقل القمة إلى مكان آخر، على أساس أن الدول السبع المؤسسة للمجموعة يجمع بينها قيم ومبادئ لا تتحقق فى روسيا، وطالبت هذه الدوائر الإدارة الأمريكية بإعادة النظر فى سياستها وعلاقتها مع بوتين، وكان من شاركوا فى هذا الاتجاه المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية U.S Council On Foreign Relations الذى شكل فريق عمل Task Force تكون من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة وعكفت هذه المجموعة ١٠ شهور على تقييم العلاقات الأمريكية الروسية وانتهت إلى تقرير يحمل عنوان:

Russia's Wrong Direction: What the United States Can & Should Do?

وانتهى التقرير إلى أن العلاقات مع روسيا تتسم بعدد متزايد من الخلافات، وفى قضايا بالغة الأهمية مثل:

* الديمقراطية حيث استخلص التقرير أن مؤسسات روسيا السياسية قد أصبحت فاسدة وهشة ونتيجة لذلك انخفضت قدرة روسيا على مواجهة قضايا أمنية ذات أهمية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها.

* إمدادات الطاقة حيث استخدمت روسيا صادرات الطاقة كسلاح سياسى مثل التدخل فى السياسة الأوكرانية وفرض قيود على اختياراتها السياسية وتقليص

الإمدادات لبقية أوروبا، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع البترول الروسى بشكل يزيد من أخطار أن يستخدم هذا السلاح مرة أخرى.

* الجهود الروسية لتقليص الوجود الأمريكى ووجود الناتو فى قواعد آسيا الوسطى مما يهدد العمل ضد الإرهاب ويقدم علامة على أن روسيا تتراجع عن موقفها المؤيد السابق فى أفغانستان.

بناء على هذا التصور للسياسة الروسية قدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذه القضايا، فحول قضية الديمقراطية دعا إلى أن تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل أكثر من مجرد التصريحات وأن تدعم موارد دعم الديمقراطية والمنظمات المدنية فى روسيا وأن تراقب بدقة فترة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وحول سياسة الطاقة دعا إلى أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على ضمان أن تعمل سياسة الطاقة الروسية وشركاتها ككيانات تجارية وليست سياسية.

وفيما يتعلق بإيران، فقد دعا التقرير المجتمع الدولى أن يواجه تصميم إيران على إنتاج مواد انشطارية الأمر الذى يحتم وقف كل التعاون النووى بين روسيا وإيران بما فيه مفاعل بو شهر.

أما فيما يتعلق بجيران روسيا فقد طالب التقرير أن لا تدعن الولايات المتحدة لروسيا حول علاقات أمريكا مع هذه الدول، فليس هناك شىء شرعى يحد من فرصة وحق هذه الدول فى تعميق تكاملها مع الاقتصاد الدولى أو اختيار حلفائها وشركائها فى قضايا الأمن وممارسة تحول سياسى وديمقراطى.

وفى النهاية استخلص التقرير أنه منذ نهاية الحرب الباردة حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلق علاقة مع روسيا تقوم على ما تسميه «المشاركة» وقد يكون هذا هو الهدف الطويل الأجل الصحيح ولكن لسوء الحظ فإنه ليس احتمالاً واقعياً للعلاقات الروسية الأمريكية عبر السنوات القادمة.

وعلى مستوى الإدارة، عكست إستراتيجية الأمن القومي التي صدرت في ١٦ مارس ٢٠٠٦، التوترات المتزايدة بين واشنطن وموسكو فقد ذكرت «أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقص الالتزام بالحرية والمؤسسات» واعتبرت «أن العلاقات مع روسيا سوف تعتمد على السياسات الداخلية والخارجية التي تتبناها روسيا».

وهكذا يبدو لنا أن القضايا التي ينتقد فيها السلوك الروسى وتعتبر مناوئة للمصالح والأهداف الأمريكية، هى القضايا نفسها التي يحاول فيها بوتين إعادة بناء روسيا داخليا واستعادة تماسكها الداخلى وتأكيد احترام القوة وهيبة الحكومة المركزية، وعلى المستوى الدولى تأكيد دور روسيا كقوة لها احترامها ومكانتها، فإلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الروسية؟

روسيا ومجموعة الثمانية

تجتمع في مدينة سان بطرسبرج الروسية يوم ١٥ يوليو الجاري، مجموعة الثمانية Group of Eight والتي نشأت عام ١٩٧٥ حين دعا الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان قادة اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا للاجتماع في مدينة رامبوليه قرب باريس لمناقشة قضايا العالم وخاصة المشكلات الاقتصادية، ثم توسعت المجموعة بانضمام كندا عام ١٩٧٦ ثم روسيا عام ١٩٩٨، وقد كان ضم روسيا إلى هذه المجموعة إحدى حلقات السياسة الأمريكية الأوروبية لإدماج روسيا في الغرب، وتلا ذلك خطوات مثل الآلية التي أنشأها حلف الأطلسي للتعاون مع روسيا The Nato Russia Council، ثم «مجلس أوروبا» The Council of Europe والذي كان يهدف إلى «أوربية»-Europanisa tion روسيا وربطها بأوروبا اقتصادياً واجتماعياً ثم ما عرف «بالفضاء المشترك» Common Space غير أنه من بين هذه المؤسسات كان أكثرها نفوذاً هي «مجموعة الثمانية» باعتبار أنها تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم وكان ضم روسيا إليها يعنى ضمياً الاعتراف بها كقوة كبرى واشتراكها في مناقشة قضايا العالم من خلال ما أصبحت تعرف به المجموعة بأنها «هيئة أركان العالم»، غير أنه رغم أن عهد الرئيس يلتسن قد أبدى تجاوباً في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب وبدت روسيا سواء في سياساتها الداخلية، والخارجية تتبع النموذج الغربي، إلا أن عهد يلتسن كذلك شهد تدهوراً في الأوضاع الداخلية الروسية من تدهور الاقتصاد، وانتشار الفساد والجريمة وضعف المؤسسة العسكرية، الأمر الذي انعكس على مكانة روسيا الخارجية ودورها وصورتها في العالم، وقد حاول يفجينى بريماكوف حين جاء رئيساً للوزراء عام ١٩٩٨-١٩٩٩ إصلاح هذا الوضع واستعادة مكانة روسيا الخارجية وعلاقتها التقليدية إلا أن التيار كان أقوى منه، ولم يتوقف تيار التدهور إلا بذهاب يلتسن ومجيء رئيس شاب هو

فلاديمير بوتين إلى الحكم عام ٢٠٠٠، حيث بدأ حكمه بإصلاح الأوضاع الداخلية من دعم للسلطة المركزية وحكم القانون ومحاربة الفساد والوقوف في وجه ما أصبح يعرف بأباطرة المال Oligarchs والسيطرة على قضايا إستراتيجية مثل الطاقة، ودعم القوات المسلحة الروسية وإعادة بنائها، وخارجياً اتجه بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى والتصرف على هذا الأساس في القضايا الدولية والإقليمية - ورغم أن بوتين خلال هذا كله كان يؤكد على الرغبة في علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة والغرب، وأنه لا عودة لمواجهة الحرب الباردة، إلا أن مضمون سياسات بوتين في الداخل والخارج لم ترض الولايات المتحدة والغرب، حيث رأوا فيها عودة إلى أساليب السلطة المركزية في الداخل والتضييق على الحريات ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال وبشكل وصف فيه بوتين «بالإمبراطور» وعلى المستوى الخارجي أدت سياسات بوتين تجاه قضايا دولية وإقليمية وخاصة تجاه الأزمة النووية الإيرانية، وقضايا الشرق الأوسط والفلسطينيين فضلاً عن سياسات بوتين تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة ومقاومته للاتجاهات الديمقراطية فيها، واستخدامه النفط كسلاح سياسى - أدت إلى تراكم الغيوم فى سماء العلاقات الروسية الأمريكية، وقد بدت هذه الغيوم فى العلاقات الأمريكية الروسية فى النقد العلنى الذى وجهه نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى إلى روسيا فى خطابه فى ليتوانيا فى ٤ مايو حين اتهم الكرملين «بتقييد حريات المواطنين بشكل غير عادل» واستخدام مصادر الطاقة «كأداة للتخويف والابتزاز».

ومع اقتراب موعد قمة الثمانية فى سان بطرسبرج تعالت الأصوات فى الولايات المتحدة بمقاطعة القمة، وذهب بعض المحللين أنه إذا كانت هناك معايير عدة لعضوية مجموعة الثمانية فإن روسيا لا تمتلك من هذه المعايير إلا معياراً واحداً وهو حجم اقتصادها، بل إن سياسى أمريكى بارز هو السيناتور ماكين المرشح الجمهورى للرئاسة طالب بطرد روسيا من عضوية مجموعة الثمانية.

أما على مستوى الإدارة فقد صدرت إشارات تنبئ عن عدم الرضا عن السياسات الروسية، فقبل أيام من انعقاد قمة سان بطرسبرج استقبل الرئيس الأمريكي رئيس جورجيا وذلك فقط بعد أيام من لقاء متوتر بينه وبين بوتين، وحيث تشتكى جورجيا من سياسات روسيا تجاه قضايا مثل الطاقة ورغبة جورجيا الانضمام لحلف الأطلنطي. غير أنه في مقابل الأصوات الأمريكية الغاضبة هناك من خبراء الشؤون الروسية من ينصحون إلى أن تؤخذ روسيا كما هي عليه فهي لاعب خارجي كبير وهي في هذا لا تمثل عدواً للولايات المتحدة والغرب، كما أنها في الوقت نفسه ليست صديقاً مثاليًا تلقائيًا.

ومن ناحيته يتصور أن بوتين لا يشعر بالقلق الكثير من هذه الأصوات الغاضبة أو أن الدعوة إلى مقاطعة قمة بطرسبرج سوف تتحقق، فبوتين يشعر الآن بالثقة التي تولدت عن تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة لأسعار البترول العالية والتي أدت إلى فائض هائل في الخزانة الروسية والتي سمحت للكرملين أن يمتلك ثالث أكبر احتياطي نقدي في العالم وأن يوفر ٥٠ بليون دولار لكي يقيم «صندوق للاستقرار» الداخلي ويبدأ في تسديد ديون روسيا الخارجية قبل موعدها، ومع ارتفاع مستوى المعيشة همشت المعارضة الداخلية، وتأكدت مركزية الحكومة وسلطة الكرملين، وهي العوامل التي انعكست على خطابات بوتين الواثقة مثل خطابه عن «حالة الاتحاد» في مايو الماضي، والتي رأى فيها البعض نوعاً من الغطرسة.

هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟

تقديم:

على الرغم من اختلاف المدارس السياسية والفكرية الأمريكية في النظر إلى القوة المتنامية للصين ما بين من يرى هذه القوة تهديداً للولايات المتحدة ومنافساً لها على المكانة الدولية وأنها ستكون في هذا الشأن مثلما كان الاتحاد السوفيتي ومن ثم يتوجب مواجهتها واحتواؤها، وبين من يرون أن الصين لا تمثل هذا التهديد ويدعون إلى الارتباط Engagement والحوار والتعاون معها، على الرغم من هذا الاختلاف إلا أن ثمة إجماعاً على أن الصين تمثل أكبر تحد للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين، كما أن ثمة اتفاقاً لدى المتبعين لتطور النظام الدولي وطبيعته على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصادياً وعسكرياً في القرن الواحد والعشرين وأن طبيعة العلاقات بينهما سوف تحدد طبيعة هذا النظام، لذلك ليس غريباً أن تشغل الأجهزة الدبلوماسية في العالم ومؤسسات البحث والفكر في مناقشة هذه العلاقة والأبعاد التي ستأخذها والعناصر التي تحكم إدارة علاقاتهما، يحاول هذا المقال المشاركة في هذا النقاش بتتبع علاقة القوتين منذ الانفتاح الأمريكي على الصين وزيارة نيكسون التاريخية عام ١٩٧٢ وتطور هذه العلاقة عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

كما سيعرض المقال إلى أسلوب إدارة الزعماء الصينيين للعلاقات مع الولايات المتحدة، ومستوى التعقيد والتشابك وتداخل الاعتبارات والدوافع التي تحكم هذه العلاقة التي جعلت بعض الخبراء الأمريكيين يصفهما بأنهما توأمان ساميان لا يمكن فصلهما، وأن القرار الإستراتيجي الأكثر أهمية الذي ستخذه الولايات المتحدة في العقد المقبل لن يكون بشأن العراق، أو إيران، أو كوريا، بل سيكون بشأن الصين وماذا سيكون قرار أمريكا الأساس تجاه صعود الصين؟! وبالمثل فإن

القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستخذه الصين فى العقد المقبل هو: كيف ستقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ وبناء على الإجابة على هذين السؤالين ستحدد إجابة هل ستكون علاقة «تعاون» أم «مواجهة».

فعلى مدى ربع قرن منذ زيارة الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون لبكين فى فبراير ١٩٧٢، متجاوزاً بها عقوداً من الخصومة بين البلدين، والإدارات الأمريكية المتعاقبة تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة جيوسراتيجية فى منطقتها، وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتبث وحقوق الإنسان والتجارة، على أن ما قد يميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات أنها كانت تجرى فى ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتى، والتركيز كما عبر وقتها هنرى كيسنجر، على متطلبات توازن القوى فى النظام الدولى والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية، غير أن التغير الذى لحق ببنية النظام الدولى بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأمريكية الصينية فى إطار جديد، إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وأصبح شاغل الفكر الإستراتيجى فيها هو كيفية المحافظة على مثل هذا الوضع الفريد والإبقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أية قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبروا عن هذا الفكر هو زيجنيو بريجنسكى، حيث عالج الصين ضمن قارة آسيا التى اعتبرها «رقعة الشطرنج الكبرى» والقارة الحاسمة فيما يتعلق بمحافظه الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالمياً، إذ اعتبر بريجنسكى الصين من اللاعبين الجيوسراتيجيين ومن ثم يمكنها تحدى الولايات المتحدة فى منطقتها والعالم، غير أن الأمر لم يكن مقصوراً على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وإنما رافقه تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والإقليمية والدولية التى تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة

إلى السياسة الأمريكية، وبدأت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشترياتها من السلاح ومنازعاتها الإقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلاً ونقاشاً داخل الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة أعظم تلعب دوراً مشابهاً للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانة العملاق الاقتصادى؟

فى الإجابة على هذا السؤال الرئيس ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء «مشاركة» Partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء Containment شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب العالمية الثانية.

فى هذا الجدل الواسع اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تبرؤها بصعود الصين كقوة «محاربة» Belligerent مما سيؤدى حتماً إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تتعدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم وذلك بدعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها فى آسيا.

وجادلت هذه المدرسة بأنه وإن بدت الصين أكثر انفتاحاً مما كانت عليه منذ الثورة الصينية عام ١٩٤٩، إلا أنها ومنذ نهاية الثمانينات، والقادة الصينيون بخاصة بعد ضعف دنج تشاوينج، يصوغون أهدافاً معاكسة للولايات المتحدة ويعملون على خفض النفوذ الأمريكى فى آسيا، ودعم وجود الصين فى بحر

الصين الشماليه الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم فى اخطوط البحرية الأساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكرى ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات فى اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية: التحول المثير فى القيادات العسكرية التى تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوجيا العسكرية الأجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوجيا التجارية ذات الإسهامات العسكرية، وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين فى الحصول على مركز بارز فى آسيا إنما تتناقض بوضوح مع هدف أساس حاربت أمريكا من أجله ثلاثة حروب كبرى فى النصف الثانى من هذا القرن، وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة فى آسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحدياً بأكثر مما تواجهه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فإن علاقتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نمواً، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكاناً، كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حال سيولة بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحقق بعد، من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ إن من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية، ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم أهمية وألوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوجيا الغربية، وكل هذه الأمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها أساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من

السلطة أساسًا بسبب الفشل في دفع التنمية الاقتصادية، أما على المستوى العسكري فإن أتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فيما يتردد في وسائل الإعلام الأمريكي والنظام السياسي حول ما يسمى بالتهديد الصيني مبالغة لا تقوم على أساس، فالتحديث العسكري الصيني ما يزال بعيدًا عن تلبية حاجاتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر إنفاق الصين العسكري بـ ٣٠-٥٠ بليون دولار سنويًا وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقًا فهو يقارن بإنفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، والصين ما تزال في تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيودًا كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكري ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجي لا تحسد عليه، باعتبار أن عليها التعامل مع جيرانها متعددين وفيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات إيجابية مع الصين، أنها على الأقل لثلاثين عامًا مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطئ، وأن قدرات جيش التحرير الصيني ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق المناوشات البرية السريعة خلال هذه الفترة، وأكد هنري كيسنجر باعتباره من أقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال «ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستتمو بشكل مناسب مع نموها الاقتصادي ولكنها لن تكون قوة عسكرية عالمية على الأقل لربع قرن مقبل».

إزاء هاتين المدرستين: اختارت إدارة كلينتون ما أسماه رئيسها قبل أيام من زيارته للصين في يونيو ١٩٩٨ طريقًا مختلفًا عما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح أن اختياره في التعامل مع الصين يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية وكذلك الدوافع العملية: عمليًا بتوسيع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئيًا بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلافات على أنه رغم ما أسماه كلينتون بالطريق المختلف، إلا أن اختياره وأكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلًا على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بأنها

لن تفيد وأنه حتى أصدقاء وحلفاء أمريكا لن يوافقوا أو يلتزموا بها وأنها لن تجدى إلا عزل الولايات المتحدة وسياستها.

أما الإدارة الحالية فقد انتقدت عند مجيئها مفهوم «الشريك الإستراتيجي» stratigic partemer واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة قوية مع الشريك الديمقراطى فى المنطقة وهى اليابان، ومنذ البداية حدد بوش رؤية للأسلوب الأمثل فى التعامل مع الصين، فهو وإن كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام فى شبه القارة الكورية إلا أنه يدرك أن سلوك الصين فى الخارج يندرج بالخطر، وسلوكها فى الداخل مرعب وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الأسلحة النووية والإستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة وأسطول بحرى وقوى جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة، كذلك ركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الإنسان، وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية ودعوتها للإجهاض بشكل «يخلو من الرحمة والعقل».

هذه الرؤية التى تتبناها إدارة بوش منذ أن جاءت إلى الحكم هى التى تفسر لنا ما طفا على السطح مؤخراً فى علاقات البلدين على المستويين الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى ٤ يونيو ٢٠٠٥ اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا بزيادة قدراتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلى مناطق كثيرة فى العالم، وطرح الوزير تساؤلاً حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد فى التكنولوجيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديداً من أية دولة، وقال رامسفيلد: إن وزارة الدفاع الأمريكية تدرك من خلال دراسة من المقرر أن تنشر قريباً أن موازنة الدفاع فى الصين هى الأعلى فى المنطقة والثالثة فى العالم.

وفى الشهور الأخيرة تتجه الولايات المتحدة لبناء روابط عسكرية مع بلدان محيطة بالصين مثل الهند واليابان، والاستعداد للمشاركة فى التكنولوجيا المدنية مع الهند رغم رفض هذا البلد أن يلتزم بمعاهدة منع الانتشار.

أما على المستوى التجارى فقد عكست المشاحنات الأمريكية والصينية الأخيرة، والتي ستظل تلازم علاقتهما، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة وتعكس بشكل أكثر القلق الذى يسيطر على دوائر أمريكية من النمو المتزايد لقوة الصين وبصورة قد تمكنها من منافسة الولايات المتحدة على المكانة الدولية، أما الصين فإن مسئوليتها ودبلوماسيتها يركزون على أن الصين ما زالت قوة نامية بل وفقيرة ويقارنون بين دخل الفرد الصينى الذى يبلغ ١٢٠٠ دولار مقابل دخل الفرد الأمريكى الذى يبلغ ٣٠ ضعفاً، بما يعنى أن الصين ما تزال أمامها مشوار طويل، وعلى الرغم من النمو الذى حققته الصين فى الحقب الثلاث الماضية إلا أنهم يدركون التحديات والثغرات التى تواجه هذا النمو وأخطاره، ولهذا نستطيع أن نفهم قول الدبلوماسيين الصينيين، مثلما عبر مؤخراً، رئيس معهد الشعب الصينى للشئون الخارجية خلال زيارته للمجلس المصرى للشئون الخارجية، أن الصين تحتاج للعمل على بناء بيئة سلمية إقليمية ودولية تراها ضرورية لعملية صعودها السلمى، كما تعكس حاجة كل قوة للأخرى.

وتعكس زيارة الرئيس الأمريكى للصين فى نوفمبر الماضى، أسلوب إدارة القوتين لعلاقتهما، فقد ذهب الرئيس الأمريكى للصين تحت ضغوط داخلية متصاعدة وتصورات عن خطورة تهديد الصعود الصينى ومن هنا كانت الدعوات للتعامل معها بشدة والتهديد بفرض عقوبات على وارداتها إذا لم تصحح عملتها، وحول الخلل الهائل فى الميزان التجارى (٢٠٠ بليون دولار لصالح الصين)، كذلك الطلبات التى قدمها الرئيس الأمريكى حول الحريات والديمقراطية وإعادة تعويم العملة الصينية.

أما القادة الصينيون فقد تعاملوا مع هذه المطالب على مستويين: المستوى الأول هو إبراز أن الصين لن تخضع لأى قيود أو طلبات من أى زعيم أجنبى، ولكنهم فى الوقت نفسه تصرفوا على أساس إدراك حاجة الصين للسوق الأمريكى، والتكنولوجيا والاستثمارات الأمريكية، كما كانوا حريصين على نفي ما يتردد عن أن الصعود الصينى يمثل تهديداً إقليمياً، بالتأكيد على أن نمو الصين

هو نمو سلمى ولا يمثل تهديداً لأحد وأن الصين تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية منسجمة خالية من الصراعات بل إنها تخدم مصالح أمريكا في آسيا ولا تتحدى مكانتها أو نفوذها.

ولعل من المفيد هنا أن نتوقف عند ما تعد به الصين الواعدة الولايات المتحدة ومستثمريها وشركاتها من إمكانيات، ففي خطابه أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكى قال الرئيسى الصينى جياپو: أعتقد أنه فى العشرين عاماً القادمة وبعدها فإنه من الممكن تماماً أن تحافظ الصين على نموها الاقتصادى الثابت والسريع، فسوف يصل مجموع الناتج القومى للصين إلى أربعة أمثال حجمه فى عام ٢٠٠٠ مجاوزاً ٤ تريليون دولار أمريكى، وتخيل فقط الآفاق الواسعة التى سوف نفتحها للمستثمرين والشركات الأمريكية.

وباختصار فإننا لا نتصور أن الصين لديها خطة إستراتيجية عالمية أو طويلة للمواجهة مع الولايات المتحدة أو حتى لسيطرة إقليمية إذ إنها تدرك أن التصرف على أساس هذه الخطة من شأنه أن يفسد ويعكر الأجواء المطلوبة لعملية نموها والتي رغم ما حققته إلا أنها تحتاج على الأقل لجيل كامل حتى تكتمل وتواجه تحدياتها.

أما على المستوى الأمريكى فإنه رغم أن الإدارة الأمريكية الحالية تتبع فى تعاملها مع الصين الأسلوب الواقعى البراجماتى الذى يدرك هو الآخر احتياج الولايات المتحدة للصين، سواء فى قضايا بالغة الأهمية مثل البرنامج النووى الكورى الشمالى، أو فى تحويل الدين القومى المتفاقم، إلا أن الأمر لم يحسم داخل الولايات المتحدة وبين نخبها السياسية والفكرية التى مازالت مؤثرة فيها داخل الكونجرس الأمريكى وتصر على رؤيتها للصين كقوة مهددة للولايات المتحدة وتدعو إلى رسم الإستراتيجيات لاحتوائها والحد من صعودها، والأمر فيما يتعلق بالمستقبل سوف يتحدد بالتيار الذى يسود السياسة الأمريكية وهل هو التيار الذى يتبنى مفاهيم الهيمنة الأمريكية العالمية ومنع أية قوة أخرى من منافستها على هذه المكانة، أم هو التيار الذى يدعو أن تتقبل الولايات المتحدة التعددية الدولية وتتعاون مع قوى العالم المختلفة من أجل مواجهة تحديات القرن ٢١ .

أمريكا والصين: نسيج من العلاقات

بمناسبة زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو للولايات المتحدة ١٧-٢١ إبريل ٢٠٠٦، عقب الخلل الأمريكي فريد زكريا على طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين بأن القرار الإستراتيجي الأكثر أهمية الذي ستخذه الولايات المتحدة في العقد المقبل لن يكون بشأن العراق وإيران وكوريا بل سيكون بشأن الصين وماذا سيكون قرار أمريكا الأساس تجاه الصعود الصيني؟ وبالمثل فإن القرار الإستراتيجي الأكثر أهمية الذي ستخذه الصين في العقد المقبل هو: كيف ستقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ وبناء على الإجابة على هذين السؤالين ستحدد إجابة هل ستكون علاقة «تعاون» أم «مواجهة»؟ ويعكس هذا التعقيب الخلفية التي تتم خلالها زيارة الرئيس الصيني ومدى ما تعلقه كل قوة على علاقتها بالقوة الأخرى، ومن ثم حجم ومستوى القضايا التي تتضمنها، ومن وجهة النظر الأمريكية، وكما عبر روبرت ذوليك نائب وزير الخارجية الأمريكي، فإن الولايات المتحدة «تريد أن تشجع الصين على أن يكون مساهماً مسئولاً Stakeholder في النظام الدولي وأن يكون أكثر من مجرد عضو فيه، بل يعمل أيضاً للحفاظ على النظام الدولي الذي مكّنه من النجاح».

وتطبيقاً على القضايا التي تشغل الولايات المتحدة اليوم مثل البرنامج النووي لكل من كوريا الشمالية وإيران، والأوضاع في دارفور، فضلاً عن قضايا الاقتصاد والتجارة والعملية الصينية، والعجز الضخم في الميزان التجاري لصالح الصين، فإن ما ذكره ذوليك يعني أن تستخدم الصين نفوذها على كوريا الشمالية لوقف برنامجها النووي، وأن تتعاون وتشارك في إصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، وأن ترفع من عملتها بشكل يساهم في خفض العجز التجاري الأمريكي الذي بلغ ٢,٢ بليون دولار. هذا فضلاً عن القضية التي بدأت تحتل مكاناً مهماً في الاهتمامات الأمريكية وهي قضية البترول وتصاعد

الاحتياجات الصينية منه وبشكل أصبحت به ثانی مستهلك للبترول بعد الولايات المتحدة، ويجعلها تبحث عن أسواق وتتعامل بل وتدعم أقطاراً تعتبرها الولايات المتحدة نظماً استبدادية مثل إيران والسودان وميانمار وزيمبابوى.

وثمة اتفاق بين المراقبين الذين تابعوا الزيارة على أن الرئيس الصينى قد استمع إلى التوقعات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران واعتبر أنها تستحق الاهتمام، إلا أنه قاوم كل الجهود لإلزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً له فقد استمع إلى التوقعات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران واعتبر أنها تستحق الاهتمام، إلا أنه قاوم كل الجهود لإلزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً للتجاوب معه فهو البعد الاقتصادى، وكان هذا حتى قبل أن يبدأ الزيارة حيث سبقها وفد تجارى عقد عدداً من الصفقات بما فيها شراء ٨٠ طائرة بوينج وكانت نائبة رئيس الوزراء الصينى وو بى التى ترأست وفد بلادها إلى اجتماعات اللجنة المشتركة قد أعلنت مجموعة من الخطوات العملية الفعالة للتخفيف من حدة الاختلال التجارى بين البلدين، وتضمنت هذه الخطوات زيادة سهولة وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الصينية، واعتبر وزير الزراعة الأمريكى القرار الصينى المعروف بالإلغاء المشروط للحظر الصينى المفروض على استيراد لحوم البقر الأمريكية أمراً مشجعاً، ولم يفت الجانب الصينى فى المباحثات التجارية أن يلفت النظر إلى ما تمثله الصين من أهمية تجارية للولايات المتحدة وأن واردات الصين من أمريكا ارتفعت بنسبة ١١٨ فى المائة فى الأعوام الخمسة الماضية، كما أصبحت الصين واحداً من مصادر الأرباح الخاصة الرئيسة للشركات الأمريكية التى أنشأت فى الصين ٥٠ ألف شركة ناهزت مبيعاتها ٧٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤ .

ولعل إنقاذ السوق الصينى لشركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة يرمز إلى أهمية الأسواق الصينية للاقتصاد والشركات الأمريكية، فبعد أن وصلت جنرال

موتورز إلى حافة الاحتضار، وبدأت تباع ما لديها من أصول أساسية، وهبطت بشكل سريع أرباحها ومبيعاتها في الولايات المتحدة بدأ أن مستقبلها لم يعد في دترويت وإنما في شنغهاي وأصبحت البائع الأول للسيارات في الصين وأصبحت حصتها في السوق الصينية ١١,٢٪ وارتفع عدد موظفيها في الصين إلى ١٣,٠٠٠ والعمل جار لإقامة مصانع جديدة أخرى لها.

وهكذا يبدو التداخل والتشابك في المصالح والعلاقات بين القوتين وبصورة جعلت أحد المحللين يصفهما بأنهما توأمان ساميان لا يمكن الفصل بينهما، ولعله مما له دلالة على طبيعة العلاقات بين البلدين أن يبدأ الرئيس الصيني زيارته للولايات المتحدة بزيارة الساحل الشمالي ولقاء رجال الأعمال وشخصيات من طراز ستار بكر، وهوارد شولتر، وبيل جيتس والذين يدرك الزائر الصيني قيمتهم بالنسبة للاقتصاد الصيني وللعلاقات بين البلدين وبشكل جعل بعض المحللين يتوقعون أنه ربما بعد نصف قرن من الآن سوف يستغنى الرئيس الصيني عن زيارة البيت الأبيض مكتفياً بلقاء مثل هذه الشخصيات.

الخلاصة أن ثمة نسيجاً أو شبكة من العلاقات وخاصة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية قد تم نسجها بين البلدين بشكل يجعل من الصعب على أي منهما التضحية بها أو التراجع عنها. ويرجع عدد من المحللين هذا الواقع إلى الاقتصاد العالمي الذي أصبح يقوم بفعل التنويم المغناطيسي mesmerising ويخلق تطوره تكاملاً فريداً بين هذين البلدين.

غير أن هذا الواقع لا يخفى أنه تحت السطح تجرى تيارات عميقة من المخاوف والشكوك المتبادلة وخاصة من جانب الولايات المتحدة حول الصعود الصيني الأمر الذي حاول الرئيس الصيني خلال الزيارة التخفيف منه وتقديم رسالة مفادها أن الصين لديها من المشاكل والاهتمامات ما لا يشجعها على تحدى الولايات المتحدة أو الدخول في مواجهات معها.

أمريكا والصين: قضايا وتحديات

رغم تعقد القضايا التي تحيط بالسياسة الخارجية الأمريكية من العراق وإيران وكوريا الشمالية، أصبحت الصين من الشواغل الرئيسة الأمريكية بالنظر إلى «صعودها السلمي» الكاسح وخاصة في مجالات الاقتصاد والتنمية والاستثمار والتكنولوجيا، فضلاً عن المجال العسكري الهام الذي حذر واشتكى منه مؤخراً وزير الدفاع الأمريكي، وكذلك تقرير للبنساجون الأمريكي، هذا فضلاً عن المجال الجديد وهو مجال الفضاء بالصاروخ المضاد للأقمار الصناعية التي أطلقته مؤخراً. هذه الاعتبارات المتعلقة بصعود الصين والتي جعلت الخبراء والمحللين يتوقعون أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدين هي التي جعلت من قضية العلاقات الأمريكية الصينية قضية مركزية ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة وإنما كذلك بالنسبة للنظام الدولي وطبيعته وعلاقات القوى فيه. ومن بين مئات الكتب التي صدرت في الأعوام الأخيرة حول علاقة الصين بالولايات المتحدة، يقف كتاب الدبلوماسي والباحث السنغافوري كيشور محبوباني Kishor Mahpopani من أبرز الكتب التي عالجت هذه العلاقة من رؤية كاتب تابع السياسة الأمريكية على مدى ١٣ عاماً كان يعمل خلالها مندوباً لبلاده في الأمم

المتحدة، كتابه بعنوان: Beyond the age of innocence, rebuilding

.the trust between America and the World, 2006

في هذا الكتاب خصص محبوباني فصلاً عن علاقات أمريكا بالصين، وهو ينطلق من مقدمة أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع الصين بشكل غير حكيم، فقد استخدمت الصين حين تلاءمت مع مصالح أمريكا الجيوبوليتيكية، ثم نبذتها عندما لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، ويقدم الكتاب نماذج عديدة عن الطرق المختلفة التي تفهم وتقيم بها كل من الصين والولايات المتحدة القضايا والتطورات ومن أبرزها حادث ضرب الطائرات الأمريكية السفارة الصينية في بلجراد عام

١٩٩٩، وكيف أن هذا الحاديث سيظل فى الذاكرة الصينية على أنه عمل متعمد، وكذلك الوثائق التي يصدرها شخصيات قريبة من الإدارة الأمريكية مثل وثيقة Defense Planning Guidance والتي تتضمن أن تفعل أمريكا كل ما فى وسعها لمنع ظهور منافس لها، وكانوا بهذه الصينية كان سيخرج بتوقع كيب، إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر جاءت لكى تنقذ الصين حينما ركزت الولايات المتحدة على الخطر العاجل الذى يمثله بن لادن والمجموعات الإرهابية المماثلة التى تظهر فى العالم الإسلامى، وقد قدرت الصين بشكل حصيد أنها تستطيع أن تستخدم هذه اللحظة لكى تثبت جدواها الإستراتيجية للولايات المتحدة، وقد أثارت النتائج غير المتوقعة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر سؤالاً أساساً وهو: هل تترك العلاقة بين أقوى قوة فى العالم، وأقوى قوة بازغة لكى تحدها بشكل خالص أحداث عارضة؟ أو يجب أن تكون هناك إستراتيجية طويلة الأجل؟ والإجابة واضحة، فلكى تنفادى أزمت كبيرة فى القرن ٢١ فإن سيكون من الحكمة أن نضع ونطبق إستراتيجية فضلاً عن الخبرات التاريخية، وما يشه مجموعة الإستراتيجيين الأمريكيين المتشددى فى المؤسسات والفكر الأمريكى من أن الصين تمثل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة، ومن هنا فإن بعض هذه الدوائر تميل إلى أنه يجب اعتراض الصين قبل أن تصبح قوة عسكرية منافسة للولايات المتحدة. ومن العقبات أيضاً أمام رسم مثل هذه الإستراتيجية هو أن السياسات الأمريكية الخارجية لا يمكن التنبؤ بها لأنها محصلة مجموعة معقدة من العوامل: مجموعات المصالح الخاصة، والآراء الشعبية، وتحيزات وسائل الإعلام، وديناميكيات العملية الانتخابية المتغيرة، ولذلك يدرك القادة الصينيون أن عليهم أن ينفقوا بعض الوقت «لتعليم» الإدارة الجديدة حين تأتى إلى السلطة.

وفى تقييم مستوى قادة الصين الحالىين، فإن محبوبانى يعتبر أنه بالنظر إلى التاريخ الصينى وما تعرضت له الصين من قوى وطأت أراضيها وهى نائمة، فإنه ليس غريباً أن تستيقظ الصين كمارد غاضب، غير أنه بدلاً من هذا فإننا نرى

الصين الصاعدة كأمة ليس لديها الرغبة لكي تلعب دوراً ممزقاً على المسرح الدولي، وهذا في جانب منه نتيجة لوعي الصين بضعفها النسبي، وفي جانب آخر نتيجة لتاريخها السلمى النسبي مع جيرانها أيضاً نتيجة أن الصين قد اعتقدت في الرؤية التي قدمتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، أن الأمم لم تعد تحتاج لأن تتبع طرق الغزو العسكرى لكي تنمو وتزدهر وبدلاً من هذا، فإن التجارة والتعامل الاقتصادى يقدمان طرقاً أكيدة للازدهار الاقتصادى والسلام، وقد لاحظت الصين كيف بزغت ألمانيا واليابان من حطام الحرب العالمية الثانية.

أما القضية المركزية في العلاقات الأمريكية الصينية فهي قضية تايوان التي يعتبر القادة الصينيون أن التاريخ وشعبهم لن يسامحهم إذا ما سمحوا لتايوان أن تصبح مستقلة، وهم يدركون أنها ستكون كارثة إذا ما شنوا حرباً ضد تايوان إلا أنهم أوضحوا بشكل كبير أنه لن يكون أمامهم خيار إلا أن يفعلوا ذلك ورغم أن الزعماء الأمريكيين ومن بينهم كلينتون وبوش قد أظهروا حساسية في معالجة هذه القضية وأعربوا عن أنهم لن يشجعوا تايوان على إعلان الاستقلال، إلا أن تقلبات التاريخ تظهر أن قضية تايوان عنصر هش في العلاقات الأمريكية الصينية، ويستخلص محبوبيانى أنه سيكون مأساة إذا ما ذكرت الولايات المتحدة في النهاية باعتبارها البلد الذى جلب عدم الاستقرار للمنطقة بإساءة إدارة صعود الصين.

ولكن كيف يدير القادة الصينيون علاقاتهم مع الولايات المتحدة؟ فبعد عدة عقود من المواجهات المباشرة مع الأمريكيين فقد القادة الصينيون شعوراً علقانياً ومحنكاً بكيفية العمل مع أمريكا، فهم يدركون الآن أن الحجة وحدها لن تكفى لحث أمريكا على أن تكون أكثر حرصاً وضبطاً للنفس في اتخاذ أعمال ذات تأثير على الصين، وقد تعلمت الصين أن أمريكا، مثل أية دولة أخرى، تستجيب حين تتأثر مصالحها الوطنية بشكل مباشر، فى هذا يخدم الصين ظهور مواقف تحتاج فيها أمريكا لمساعدة الصين وهذا يحدث حين تقع أمريكا فى متاعب سياسية،

وفى كل مرة تفعل أمريكا هذا فإنها تطور اهتماما فى طلب تعاون الصين، وثمة قضيتان حديثتان شغلت اهتمام الزعماء الأمريكين وهما: العراق، وكوريا الشمالية، حيث أظهر الصينيون براعة دبلوماسية، فحين أعلنت أمريكا قرارها بغزو العراق، فإن الصين كمبدأ، كان عليها أن تعارض هذا، وعلى عكس فرنسا التى حاولت منع الغزو الأمريكى للعراق، فعلت الصين هذا بشكل هادئ وربما أرادت الصين أن لا تغضب القيادة الأمريكية، ولكن أيضا ربما قدرت أن الغزو سوف يضع أمريكا فى مستنقع وأن هذا سوف يجعل أمريكا أقل قدرة واستعدادا لتحدى الصين. ومن ناحية أخرى، فحين احتاجت أمريكا أن تمارس نفوذا على كوريا الشمالية، وحين اقتنعت أن الغزو العسكرى ليس مطروحًا، كان هناك بلد واحد لديه قدرات لإقناع كوريا الشمالية وهى الصين، وقد طلبت أمريكا واستجابت الصين بإيجابية وذهبت الصين إلى حد قطع إمدادات البترول لعدة أيام عن كوريا الشمالية، وهكذا خلقت الصين نوعًا من الاعتماد الأمريكى عليها. أما المنطقة التى يتصور محبوبانى أن الصين يمكن أن تكون عونًا للولايات المتحدة فهى العالم الإسلامى حيث تستطيع أن تكون قوة تغيير ايجابى فى هذا العالم، وعلى العكس من هذا، فإن العالم الإسلامى ليس لديه شكوك فى الصين، فإذا نجحت الصين فى تحديث نفسها سوف يخلق هذا موجة من التأثير عبر العالم الإسلامى كله، فالعديد من المفكرين لن يترددوا فى تبني الأنموذج الصينى الإيجابى.

هل ستصبح الصين «الشريك المسئول»؟

ثمة اتفاق بين الخبراء والمؤرخين أن حالة النظام الدولي وعلاقات القوى فيه سوف تتحدد بشكل كبير بطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية ونتيجة لما هو متوقع من أن تتعدى قوة الصين الاقتصادية الولايات المتحدة على الحقب القليلة القادمة وتأكيد الصين نفسها كقوة إقليمية وقوة عظمى مؤهلة لأن تنافس الولايات المتحدة على المكانة الدولية، هذا ما يفسر حجم الكتب والدوريات وفرق العمل التي تناقش هذه العلاقة وتبحث في إمكانيات الصين الواقعية والمحتملة وإمكانيات نمو اقتصادها وكذلك عملية بنائها العسكرى، ويقدرّون بناء على هذه الحسابات ماذا ستكون عليه العلاقات الأمريكية الصينية وهل ستكون علاقة منافسة وخصومة تذكر بفترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، أم ستكون علاقة مشاركة وتعاون في مجالات المصلحة المشتركة تحتوى الخلافات والتنافس، وكان آخر ما صدر في هذا الشأن تقرير المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية Council on Foreign Relations، فمثلما فعل في فترة سابقة مع تقييم العلاقات الأمريكية وروسيا وإلى أى نتيجة، شكل المجلس فريق عمل Task Force من عدد من الخبراء الأكاديميين والمهنيين لمناقشة العلاقة الأمريكية مع الصين وتحليل اتجاهات السياسة الخارجية الصينية بالتوازي مع قياس قدرات الصين الفعلية والمستقبلية، وتقدير الثغرات والتحديات التي تواجه النمو الصيني، وأخيراً ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله في إدارة علاقاتها مع الصين: هل تدخل معها في منافسة وعملية احتواء كما فعلت من قبل مع الاتحاد السوفيتي أم ترتبط في علاقة تعاون تقوم على العمل على دمج To Integrate الصين في النظام العالمي اقتصادياً وسياسياً ومن ثم ينطلق التقرير الذى حمل عنوان: US - China Relations: An Affirmative Agenda, a Responsible Course من الصيغة

التي تصورها نائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت ذوليك لأسلوب تعامل الولايات المتحدة مع الصين حيث دعا الصين لكي تكون «شريكاً مسئولاً» Responsible Stakeholder في المسئولية الدولية، وهو التصريح الذي قوبل بالترحيب لوضوحه وصراحته حيث وعد ذوليك بأن تبذل الولايات المتحدة جهودها لكي تتكامل الصين مع المجتمع الدولي ولكنها في الوقت نفسه سوف تقيم رهاناتها الأمنية ضد إمكانية أن الصين قد تصبح عدوانية أو تبث عداؤها للمصالح الأمريكية.

كذلك يقر التقرير أن تقدم الصين خلال الحقب الماضية كان مذهلاً "Stragglng" فالشعب الصيني يتمتع اليوم بمستوى معيشة أفضل بكثير عما كانت عليه الأجيال السابقة. ومن المحتمل أن يستمر نمو الاقتصاد الصيني، وسوف تفتخر الصين باستضافة أولمبياد عام ٢٠٠٨ لكي تظهر للعالم ما حققته من إصلاح وانفتاح. ورغم هذا يعدد التقرير أن المشكلات التي تواجه الصين ضخمة، وسوف تحتاج مواجهة هذه المشكلات وقتاً، وانتباهاً وموارد لكي تتعامل مع هذه المشكلات بكفاءة. ونتيجة لهذا، يقدر التقرير أن قادة الصين يحتاجون ويرغبون في سلام واستقرار في الداخل والخارج، وخاصة على أطراف الصين، لكي تحصل على مساحة من التنفس لكي تتعامل مع التحديات الداخلية. والنتيجة المباشرة لذلك فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الصينية، أن القادة الصينيين يحتاجون إلى المحافظة على علاقات مستقرة، إن لم تكن ودية، مع الولايات المتحدة القوة العالمية الأولى، ويتوقع التقرير أن الصين سوف تتخذ الخطوات التي ترغب الولايات المتحدة منها اتخاذها من أجل الحفاظ على علاقات صداقة ثنائية ما لم تتصادم هذه الخطوات مع وجهة نظر الصين حول ما يجب أن تفعله للمحافظة على الاستقرار الداخلي، والأمن القومي والنمو الاقتصادي.

وفى تقدير التقرير فإن على الولايات المتحدة أن تتجاهل المجالات التى تختلف فيها مصالحها مع مصالح الصين، فيجب على الولايات المتحدة، أن تقف مستعدة حتى باستخدام القوة إذا كان هذا ضرورياً لكي تحمى مصالحها الحيوية الأمنية، ولكن معظم مصالحها سوف يحمى بشكل أفضل إن استطاعت الولايات المتحدة أن تطور وتطبق الإستراتيجيات التى تعظم مناطق المصالح المشتركة مع الصين وتقلل المناطق التى تختلف فيها المصالح.

ويذكر التقرير أنه منذ انفتاح الرئيس الأمريكى نيكسون على الصين استفادت الولايات المتحدة بشكل كبير من هذه العلاقة اقتصادياً وإستراتيجياً، وكذلك الصين. ولكن بعد انهيار سور برلين، وبعد أحداث ١١ سبتمبر فإنه فى الوقت الذى تزايدت فيه نقاط التلاقى، فإن إجماعاً قومياً فى الولايات المتحدة حول أسلوب التعامل مع الصين قد تعرض للضغوط، ومن ثم فإن إعادة بناء هذا التوافق يجب أن يكون أولوية حكومة الولايات المتحدة وخاصة الرئيس لأن التحديات التى تواجه الولايات المتحدة اليوم سواء فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب أو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحكم فى طموحات كوريا الشمالية النووية، هذه التحديات سوف يمكن إدارتها بفعالية بتعاون الصين أكثر من عدم تعاونها، والحقيقة أن العديد من هذه التحديات لا يمكن التعامل معها بدون تعاون الصين ومشاركتها البناءة. إن التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم تفرض نفسها بقوة تحديات الحرب الباردة، وقد تعلمت الولايات المتحدة عندئذ أن تقدم مصالحها يتطلب أصدقاء وشركاء.

ويستخلص التقرير أن مستقبل الصين غير أكيد، ولكن ما يمكن تمييزه أن الصين تحتاج إلى سلام واستقرار دولى وتعاون مع الولايات المتحدة لمواصلة النمو والتعامل مع مشكلاتها الداخلية الضاغطة. ولكن حتى الشعب الصينى نفسه لا يستطيع أن يعلم بشكل أكيد أى طريق سوف تأخذه الصين. أما بالنسبة للولايات المتحدة فالهدف واضح وهو أن المزيد من تكامل الصين مع المجتمع الدولى يقدم أفضل الأمل فى صياغة مصالح الصين وسلوكها بشكل يتفق مع المعايير الدولية

حول الأمن والتجارة والمال وحقوق الإنسان، وتشجيع التعاون لمواجهة التحديات التي تواجهها البلدان، فالولايات المتحدة تحتاج أن تستثمر ثقلاً لتعظيم مجالات التعاون مع الصين وتقلل من احتمالات الصراع.

وهكذا فإن هذا التقرير في سياق الجدل الدائر في الولايات المتحدة بين مدرستين تدعو الأولى إلى العمل على احتواء الصين والنظر إليها وإلى قوتها المتصاعدة كمنافس محتمل، وتدعو المدرسة الثانية إلى الارتباط Engagement معها وتغليب إمكانيات التعاون على احتمالات التنافس، في هذا السياق ينتمى هذا التقرير إلى حد كبير للمدرسة الثانية والدعوة إلى إدماج الصين ونشاطها مع المجتمع الدولي واعتبار أن ذلك هو أفضل الطرق لضمان تعاون الصين ضد التحديات العالمية وأن يجيء سلوكها بناء، ومن هنا دعوة التقرير إلى تعظيم مجالات التعاون مع الصين وتقليل احتمالات الصراع معها.

فهل ستحقق الصين ما تتوقعه الولايات المتحدة من أن تكون «شريكا مسئولاً» تندمج في المجتمع الدولي وتعاون في قضايا الإرهاب ومنع أسلحة الدمار الشامل، والتجارة الدولية والبيئة، وأن لا يهدد سلوكها المصالح الحيوية للولايات المتحدة؟ نعتقد أن القيادة الصينية يهمها أن تعيش في بيئة إقليمية ودولية سلمية تساعد على استدامة عملية النمو الاقتصادي ولا تعرضها للهزات، وهذا ما يفسر تأكيد الصين على أن صعودها سلمياً، و«دبلوماسية الناعمة»، في التعامل مع القضايا وفي مقدمتها مع الولايات المتحدة، وعلى هذا فهي على استعداد للتعاون في المجالات السابقة، ولكن في الحدود التي لا تتعارض مع قضايا حيوية للصين مثل تايوان والاستقرار الداخلي، وأن لا ينم سلوك الولايات المتحدة عن رغبتها في احتواء الصين وتهديد استقرارها الداخلي.

أمريكا والإسلام: تبييد المخاوف

تاريخيًا لم يكن هناك عداً بين أمريكا والعالم الإسلامي، بل في فترة ما استخدمت أمريكا العالم الإسلامي كحليف في صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الإطار قدمت الدعم العسكري والسياسي للمجاهدين الأفغان في مقاومتهم الوجود السوفيتي. غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت بوقعها على الفكر والمجتمع الأمريكي لكي تحول الصورة، باعتبار أن الذين قاموا بعمليات ١١ سبتمبر قد جاءوا جميعاً من مجتمعات إسلامية، ولذلك فقد جرى الربط بين الحادث وظروف وأوضاع هذه المجتمعات التي اعتبرت أنها هي التي أفرخت هؤلاء الإرهابيين؛ ومن ثم فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى إعادة بناء خلق مجتمعات صحية. ومنذ هذا التاريخ اعتبرت الولايات المتحدة أن عدوها الرئيس هو الإرهاب وأعلنت أنها ستقاومه على مستوى العالم، وفي المجتمعات التي تأويه وتساعد؛ ومن ثم كان حربها على أفغانستان والعراق. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين عبروا في تصريحاتهم أن عداؤهم هو للجماعات الأصولية والإسلامية، إلا أن الأمر لم يخل من ظهور تيارات فكرية أمريكية تعتبر أن حرب أمريكا على أفغانستان والعراق فضلاً عن عدائها لإيران هو هجوم على الإسلام والمسلمين. وهكذا نشهد تعقداً وتوتراً بين أمريكا والعالم الإسلامي، وشكوكاً ومخاوف متبادلة، وهذه الحالة هي التي دفعت العديد من الخبراء والمحللين إلى فحص علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي، ومن بين هؤلاء الدبلوماسي والباحث السنغافوري كيشور محبوباني Kishor Mahpopani في كتابه الأخير الذي صدر بعنوان:

“Beyond the age of innocence, rebuilding the trust between America and the World”

ويبدأ محبوبانى هذه المناقشة باعتبار أنه نظرياً لا يجب أن يكون هناك توتر بين أمريكا والعالم الإسلامى، فلم يهدد العالم الإسلامى أمريكا أبداً، وكانت معظم صلات أمريكا مع العالم الإسلامى العربى وغير العربى حميدة، وقد ساعدت الحرب الباردة فى تعميق علاقات أمريكا بالمجتمعات الإسلامية عبر العالم وبدأ صناع السياسة الأمريكية يدركون أن الإسلام يمثل حاجزاً طبيعياً ضد توسع الشيوعية، وقد جاءت قمة التعاون بين أمريكا والعالم الإسلامى بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ التى صنعت تحالفاً بين أمريكا ومعظم العالم الإسلامى حيث تلاقت المصالح الأمريكية مع مصالح الدول الإسلامية، ولكن المفارقة أنه حين حطمت أمريكا الإمبراطورية السوفيتية، فإنها أيضاً قد أيقظت مارداً من المشاعر الإسلامية، فقد قدمت أفغانستان المذاق الأول للنصر لمجموعة عانت الهزيمة فقط عبر عدة قرون، وقدم نصر المجاهدين فى أفغانستان للأمة الإسلامية ما قدمه النصر اليابانى على روسيا عام ١٩٠٥ للأسويين الآخرين، ومن هنا فإن شخصاً واحداً وهو أسامة بن لادن قد ألهمته التجربة السوفيتية فى أفغانستان أن يعتقد أن الإسلام يستطيع أن يغلب قوة أعظم. وفى مقابل هذا فإن نهاية الحرب الباردة تمثل قمة النشوة الأوروبية والأمريكية، وظهرت نظريات مثل نهاية التاريخ تبشر بأن بقية العالم سوف يدرك الآن أن الوسيلة الأفضل والوحيدة للتقدم هى أن تصبح نسخاً أخرى من الغرب. غير أن لحظات الانتصار تنتج لحظات من فقدان البصر، فبينما كانت العواصم الغربية مشغولة بالاحتفال بانتصار الغرب فقد فشلوا فى ملاحظة احتفالات مساوية فى الأهمية؛ فإخباريون الإسلاميون الذين أتوا من كل العالم الإسلامى بخاربة السوفييت فى أفغانستان، آمنوا أنهم هم الذين هزموا الإمبراطورية السوفيتية وأنهم لم يشاهدوا أى محارب أمريكى أو أوروبى يحارب إلى جانبهم فى أفغانستان. لقد كان المجاهدون سعداء لتلقى الأسلحة الغربية ولكنهم أيضاً لاحظوا «الجبن» الغربى حول دخول الحرب لأن المحارب الإسلامى لا يخاف أن يموت.

وهكذا ظهر محارب جديد على المسرح العالمي يكون سعيداً إذا أحاط نفسه، بناء على تعليمات، بالمتفجرات ومشى في المدينة مفرجاً نفسه، ويعتبر محبوباً لأن هذا لم يكن أمراً حتمياً؛ فديانة الإسلام ليست بالطبيعة دين العنف، فالإسلام ينظر إليه غالباً على أنه يعنى «دين السلام» وقد عاشت المجتمعات الإسلامية في سلام مع أنفسهم ومع جيرانهم لقرون، فالتشدد الذى نراه فى كل ركن من أركان العالم الإسلامى ليس حدثاً طبيعياً إنه نتيجة عدد من العوامل ليس أقلها سلسلة القرارات الخاطئة التى اتخذها صناع القرار الغربيون فى حينها، وهى تأخذ وقتاً طويلاً لكى تراكم مستودعات من الكراهية والغضب، وقد لا يكون الغرب واعياً ذلك، وينقل محبوبانى عن عدد من المسلمين الأمريكيين المعتدلين الذين يعتبرون أن معظم الصراعات فى العالم الإسلامى وظهور المجموعات المتطرفة لها جذورها فى فشل مبادرات هذه البلدان لأن تبنى نظاماً شرعية ومنتجة اجتماعياً وسياسياً. وبدلاً من دعم المسلمين المعتدلين فإن العكس قد حدث من خلال سيطرة سياسات قصيرة الأجل على الإستراتيجيات البعيدة، فليس ثمة خطة أمريكية أو غربية لمساعدة العالم الإسلامى، ويتوقع محبوبانى أننا سوف نقضى الجزء الأكبر من القرن الواحد والعشرين فى التعامل مع المشكلات المتعددة التى ولدتها هذه السياسات المتناقضة والمشوشة.

ويعدد محبوبانى إضافة إلى هذا أربعة أخطاء إستراتيجية ارتكبها الغرب وأمريكا فى التعامل مع العالم الإسلامى، الأول افتراض أن المصالح الطويلة الأجل يخدمها بشكل أفضل إبقاء الدول الإسلامية تغوص فى الفقر والتخلف، والثانى هو عدم مشاركة العالم الإسلامى فى سياسات التحديث الناجحة فقد كان للولايات المتحدة خطة ناجحة لتنمية أوروبا وهى خطة مارشال، وكذلك خطة لتنمية اليابان، فلماذا لم تصمم مثل هذه الخطة للعالم الإسلامى؟ هل كان هذا نتيجة جهل تام أم لحسابات أن العالم الإسلامى سيكون أفضل حالاً من أن يناله التحديث؟ واخطأ الثالث هو عدم رؤية الأهمية القصوى لتشجيع نجاح المسلمين المعتدلين فى المجتمعات الإسلامية فبدلاً من مساعدتهم، ساعد الغرب هؤلاء الذين يقمعونهم.

أما اخطأ الرابع للغرب فهو عدم الترويج لانتشار التعليم العلماني الحديث في المجتمعات الإسلامية، وبدلاً من هذا تطلع الغرب بعيداً وتغاضى عن تقديم ٣٠٠ مليون دولار من الأموال السعودية الخاصة سنوياً لتأسيس المدارس المتأثرة بالفكر الإرهابي. والذي ارتكبه الغرب هو تطبيق سياسات اقتصادية تحقق النفع القصير الأجل للزعماء المنتخبين ديمقراطياً، وأبرز مثال على هذا عندما طلب برويز مشرف من أمريكا حصصاً أكبر من المنسوجات لإتاحة فرص عمل أكثر وهو ما رفضته أمريكا لأن قلة من الناخبين من عمال النسيج في كارولينا الشمالية كانوا أكثر أهمية من المصلحة القومية الأوسع في تأييد مشرف على البقاء سياسياً ويستخلص محبوباني أن الولايات المتحدة تحتاج إلى صحوة شاملة، رغم أنها دخلت في المجتمعات الإسلامية بأكثر مما فعلت في التاريخ الإسلامي، إلا أنها تفعل ذلك بفهم أقل أو غير شامل للقوى القوية القومية التي تتعامل معها في الوقت نفسه. فإذا كان بن لادن يمثل مجرد فرد أسىء توجيهه ومن نوع لا تنتجه البشرية إلا من وقت لآخر مثل هتلر وبول نوت، فإن المشكلة سوف تحل أتوماتيكياً بتصفيته، ولكن إذا كانت عقيدته وأفكاره ورؤاه، وليس أفعاله، هي تجسيد لمجموعة قوية من المعتقدات في عقول الكثيرين، فإن تصفيته لن تحل شيئاً، إن ما يجب التعامل معه هذه المجموعة القوية من المعتقدات، وليس لدى أمريكا أو الغرب سياسة شاملة طويلة الأجل للتعامل معها.

وهكذا يضع محبوباني يده على الأخطاء الإستراتيجية للولايات المتحدة في التعامل مع الإسلام وعدم الفهم للقوى الرئيسية التي تعمل في المجتمعات الإسلامية والعوامل والسياسات التي تراكمت وتسببت في اشتعال الغضب الإسلامي عبر قرون، والمعنى المباشر لهذا التحليل أنه من أجل تبديد المخاوف المتبادلة بين الولايات المتحدة والغرب من ناحية، والإسلام من ناحية أخرى لا بد من إعادة جذرية للنظر في هذه السياسات، وعلاج المصادر التي تغذى سوء الفهم وتثير المخاوف.

إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي

وفقًا لتشريع أصدره الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٦ يطالب فيه الإدارات الأمريكية بإصدار وثيقة عن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي كل ٤ سنوات أصدرت الإدارة الأمريكية الحالية في سبتمبر عام ٢٠٠٢ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وباعتبار أن هذه الإستراتيجية صدرت في أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر فقد جاءت تعكس وقع هذه الأحداث وتغييرها لمفاهيم الأمن الأمريكي واعتبارها أن البيئة الأمنية العالمية قد تغيرت، وأن الولايات المتحدة تواجه أخطارًا وتحديات جديدة تتطلب إستراتيجية جديدة تختلف عن إستراتيجية الاحتواء التي اعتمدت عليها السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، ولعل أهم أركان إستراتيجية عام ٢٠٠٢ هو مفهوم الضربات الاستباقية Preemptive Strikes وهو المفهوم الذى بمقتضاه يمكن للولايات المتحدة أن تستبق الأخطار وأن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة لإجهاض هذه الأخطار قبل أن تتحقق، وقد فسر الرئيس الأمريكى بوش هذا المفهوم عندئذ بقوله «إننا لا نستطيع أن ننتظر الأخطار حتى تتجمع»، وقد جاءت الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ تجسيداً لهذا المفهوم وتطبيقاً له الأمر الذى أثار منذئذ الجدل حول استمرارية هذه النظرية، وعمّا إذا كانت الإدارة سوف تستخدمها وتطبقها فى مواقع أخرى.

وقد جاءت الوثيقة الجديدة للأمن القومي الأمريكى التى صدرت عن البيت الأبيض فى ١٦ مارس الجارى لكى تعيد التأكيد على هذا المفهوم وتحذر من «أننا فى السنوات الأولى من نضال طويل» الأمر الذى فسره المراقبون على أنه يماثل الحرب الباردة التى استغرقت خمسة عقود، وعن إيران فقد اعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة لا تواجه تحدياً أعظم من دولة واحدة أكثر مما تواجهه من إيران» واعتبرت أنه لتفادى عمل عسكري فإن الجهود الدبلوماسية يجب أن تنجح.

ومن الملامح البارزة في الوثيقة الجديدة التأكيد على نشر الديمقراطية واعتبارها أفضل السبل لمقاومة الإرهاب، وإن كنا نلاحظ أنه في تحديد الوثيقة لمنابع الإرهاب فإنها قد استبعدت ما يعتبر الأسباب الرئيسية Root Causes والعوامل التي تشجعه مثل الحرب على العراق، والأوضاع التي ولدتها والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقدمت على هذه الأسباب قضايا مثل عدم المشاركة السياسية Political Alienation حيث ليس للشعوب صوت في حكم نفسها، والثقافات والأيديولوجيات التي تبرر القتل ومفاهيم المؤامرة وهو ما نستطيع أن نستدل منه على استمرار تأثير الإدارة بأفكار المحافظين الجدد ومفاهيمهم التي صاغت إلى حد كبير مفاهيم واستراتيجيات الإدارة في ولايتها الأولى.

وعلى مستوى علاقات القوى في العالم، يستوقف النظر في الوثيقة حديثها عن علاقات الولايات المتحدة بكل من روسيا والصين، ففي الوقت الذي تؤكد فيه الوثيقة على أهمية التعاون مع القوتين في مجالات عديدة تهم المصالح الأمريكية، إلا أنها تستخدم لغة أشبه بالتحذير فيما يتعلق بمستقبل العلاقات مع القوتين حول قضايا داخلية وخارجية لكل من الصين وروسيا لا ترضى عنها الإدارة الأمريكية.

ففيما يتعلق بروسيا، تؤكد الوثيقة على سلوك روسيا في الشرق الأوسط الكبير وجنوب وشرق آسيا، وكذلك على قضايا الديمقراطية داخل روسيا، وفي هذا تقول الوثيقة: إنه يجب تشجيع روسيا على احترام قيم الحرية والديمقراطية في الداخل وألا تعيق قضية الديمقراطية والحرية في هذا المناطق. وحول هذه المناطق تحديداً تعتبر الوثيقة: الاستقرار والرخاء في حوار روسيا سوف يساعد على تعميق العلاقات معها، ولكن هذا الاستقرار سيظل مراوغةً ما دامت المنطقة لا تحكم بديمقراطيات فعالة، وفي الوقت الذي سوف تحاول فيه الولايات المتحدة حث الحكومة الروسية على أن التقدم الديمقراطي في روسيا ومنطقتها سوف يفيد

الشعوب التي تعيش فيها وتحسن علاقتها معها ومع الحكومات الغربية والعكس، فإن جهود منع التقدم الديمقراطي في الداخل والخارج سوف يعيق تقدم علاقات روسيا مع الولايات المتحدة وأوروبا وجيرانها، واستخلصت الوثيقة أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقض الالتزام بالحريات والمؤسسات الديمقراطية ولذلك سوف تعمل الولايات المتحدة على محاولة حث الحكومة الروسية على التقدم للأمام وليس إلى الخلف على طريق الحرية.

أما فيما يتعلق بالصين، فإن الوثيقة تقر بالنجاحات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها الصين، ولكنها تعتبر أن تحول الصين يظل غير كامل ففي الوقت الذي تصبح فيه الصين لاعبًا عالميًا، فإنها يجب أن تتصرف بشكل مسئول وتلبي التزاماتها وتعمل مع الولايات المتحدة والآخريين على تطور النظام الدولي الذي مكنها من النجاح، واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة سوف تشجع الصين بالاستمرار في طريق الانفتاح والإصلاح لأنه عبر هذا الطريق يستطيع قادة الصين أن يلبوا الاحتياجات المشروعة وآمال الشعب الصيني في الحرية والاستقرار والرخاء، وباستمرار النمو الاقتصادي فسوف تواجه الصين طلبا متزايدا من شعبها لكي تتبع طريق ديمقراطيات حديثة في شرق آسيا مضيضة الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية، وتستخلص الوثيقة أن قادة الصين يجب أن يتحققوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار في هذا الطريق السلمى بينما يتمسكون بالطرق القديمة للتفكير والسلوك التي تثير القلق عبر المنطقة والعالم .. وتحدد الوثيقة هذه الطرق القديمة في:

- استمرار التوسع العسكرى بطريقة غير شفافة.
- التوسع في التجارة ولكن بشكل يبدو أنهم يستطيعون وقف إمدادات الطاقة عبر العالم والعمل على توجيه الأسواق أكثر من الانفتاح عليها، وكأنهم يستطيعون أن يتبعوا «النزعة التجارية الميركانتلية» Merchantilism.

- دعم الأقطار الغنية بالمصادر دون اعتبار لسوء الحكم والسلوك الخارجى لهذه النظم.

علي أية حال، إذا كانت الإستراتيجية الجديدة أقل لهجة فى بعض المواضع من إستراتيجية عام ٢٠٠٢، إلا أنها جاءت استمراراً لها وبناء عليها، وإذا كانت إستراتيجية عام ٢٠٠٢ قد سبقت ومهدت للحرب على العراق، فإنه من المأمول ألا تكون الإستراتيجية الجديدة - خاصة مع اعتبارها إيران أكبر تهديد يواجه الولايات المتحدة اليوم - تمهيداً لعمل ضد إيران.

زيجنيو بريجنسكي: من العراق إلى إيران

في أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠١ زار وفد من المجلس المصري للشئون الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية حيث التقى بنطاق عريض من المؤسسات والشخصيات ومراكز الفكر والبحث الأمريكية. وواضح أن الزيارة جاءت في الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وحيث كانت الأجواء لا تزال ملبدة بتأثير هذه الأحداث على المجتمع وعلى الفكر الأمريكي، وكان لا بد أن ينعكس هذا على المناقشات واللقاءات التي جرت.

وباعتبار أن منفذى أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانوا جميعاً من منطقة الشرق الأوسط، فقد كان من الطبيعى أن تكون المنطقة وأوضاعها وقضاياها فى مركز النقاش، وإذا كان الإرهاب ومكافحته ودور الدول العربية وخاصة مصر فى الحرب على الإرهاب كان مركز النقاش، إلا أنه أيضاً ترافق مع بروز قضية أخرى هى العراق، وحيث ظهرت بوضوح دعوات لإسقاط النظام العراقى، وهى الدعوات التى تولتها مجموعة المحافظين الجدد الذين كانوا قد رسخوا أقدامهم فى الإدارة وأخرجوا مشروعاتهم القديمة التى تعود إلى أوائل التسعينات وتحض على الحرب على العراق وإسقاط النظام العراقى بدعاوى ومبررات عديدة كان من أبرزها تصور امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وارتباط النظام فيه بالقاعدة والأعمال الإرهابية، هذا فضلاً عن عدد من التصورات والافتراضات التى تصوروا أنها ستتحقق نتيجة لإسقاط النظام العراقى ومن أبرزها جعل العراق أنموذجاً للديمقراطية فى المنطقة، وكان من أبرز المؤسسات البحثية التى زارها المجلس المصرى للشئون الخارجية معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية International Institute for (IISS) Strategic and political Studies حيث كان من شخصياته التى حضرت اللقاء مفكران إستراتيجيان هما زيجنيو بريجنسكي

وأنتوني كوردسمان Anthony Kordsman وقد كان تركيزهما على دعاوى الحرب على العراق، وكان واضحاً معارضتهما لمثل هذا العمل، واحتمالاته وآثاره المتوقعة، وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية والوضع الأمريكى فى العالم وفى المنطقة وكان تركيز زيجنيو بريجنسكى بوجه خاص على أنه لا يمكن تصور أن تشن الولايات المتحدة مثل هذه الحرب فى وقت تعانى فيه المنطقة من أزمات شديدة وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلى.

وواضح أن الإدارة الأمريكية لم تستمع إلى اعتراضات ونصائح بريجنسكى وغيره من الخبراء والمحللين الذين نهوا إلى أخطار حرب على العراق وتأثيراتها المحتملة على أمريكا فى العالم وفى المنطقة.

واليوم يتكرر السيناريو نفسه من جديد، ولكن هذه المرة فيما يتعلق باحتمالات عمل عسكري أمريكى ضد إيران، وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية تعلن أنها تركز فى الوقت الحالى على العمل الدبلوماسى، إلا أن تصريحات وإشارات وربما استعدادات تشير إلى احتمال وتوقع عمل عسكري، ومثلما عارض بريجنسكى الحرب على العراق، فإنه اليوم يدعو الإدارة إلى الامتناع عن مثل هذا العمل، وفى مقال له فى جريدة Herald Tribune تحت عنوان "Do Not Attack Iran" ذكر بريجنسكى عدداً من الاعتبارات والتوقعات لما يمكن أن يحدث وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة إذا ما أقدمت على شن هجوم عسكري على إيران، من هذه الاعتبارات - كما يحدد بريجنسكى:

١- أنه فى غياب تهديد وشيك/ (حيث إن إيران أمامها على الأقل عدة سنوات حتى تمتلك ترسانة نووية) فإن الهجوم الأمريكى سوف يكون عملاً من أعمال الحرب، وأنه إذا ما اتخذ مثل هذا القرار بدون إعلان رسمى من الكونجرس، فسوف يكون عملاً غير دستورى مما يبرر عزل الرئيس. كما إنه إذا ما اتخذ بدون موافقة مجلس الأمن، وقامت به الولايات المتحدة سواء

بمفردها أو بالتواطؤ مع إسرائيل، فإن هذا سوف يوصمهما باعتبارهما خارجين عن القانون Outlaw دولياً.

٢- كذلك سوف يضاعف ردود الفعل الإيرانية الصعوبات الأمريكية التي تواجهها حالياً في العراق وأفغانستان، وربما يثير عنفاً جديداً من جانب حزب الله في لبنان وبشكل تصبح معه الولايات المتحدة متورطة في عنف إقليمي لحقبة جديدة قادمة، فإيران دولة يبلغ تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة والصراع معها سوف يجعل المغامرة في العراق تبدو أمراً تافهاً.

٣- سوف ترتفع بشكل سريع أسعار البترول، الأمر الذي سيؤثر على الاقتصاد العالمي وبشكل تلام عليه الولايات المتحدة.

٤- سوف تصبح الولايات المتحدة أكثر هدفاً للإرهاب وأكثر عزلة، وبالتالي أكثر انكشافاً كما يصبح الأمل في أي تسوية إقليمية بين إسرائيل وجيرانها أكثر بعداً.

ويستخلص بريجنسكي من هذه الاعتبارات والتوقعات، أن الولايات المتحدة يجب أن تصبح شريكا في مفاوضات مع إيران سواء من خلال الترويكا الأوروبية أو بشكل مباشر وعلى غرار المحادثات المتعددة مع كوريا الشمالية، كذلك ينصح وكما هو الحال مع كوريا الشمالية أن تدخل الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة مع إيران، حول القضايا الأمنية والمالية المتنازع عليها.

ويتوقع بريجنسكي أنه في حالة التوصل إلى ترتيبات متبادلة لحل مُرضٍ للبرنامج الإيراني وللقضايا الإقليمية، فإن هذا سوف يؤدي في مرحلة ما في المستقبل إلى اتفاق إقليمي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد التوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وهكذا يتشابه موقف بريجنسكي من معارضة والتحذير من الحرب على العراق، وموقفه من التحذير من حرب على إيران، فهل ستتجاهل الإدارة

الأمريكية تحذيراته، وتحذيرات غيره، مثلما تجاهلت تحذيراته حول العراق؟ ونود من ناحيتنا أن نتوقف عند نقاط ثلاث من مقال بريجنسكي:

١- إن تركيز بريجنسكي هو تأثيرات مثل هذه الحرب على السياسة والمصالح الأمريكية، وهو وإن كان قد أشار بشكل عابر إلى تأثيرها على تأخير تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أنه لم يتعرض تفصيلاً إلى الأخطار الواسعة المدى وربما المدمرة التي يمكن أن تلحق بالمنطقة نتيجة لهجوم أمريكي وردود فعل إيرانية.

٢- والنقطة الثانية هي دعوة بريجنسكي الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران، والواقع أن المجلس المصري للشئون الخارجية في مناقشته للأزمة النووية في التاسع والعشرين من شهر يناير من هذا العام، كان قد نصح بإجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين ضمن ما اقترحه من إطار سلمي لحل الأزمة.

٣- أما النقطة الثالثة، فهي تتعلق بما تصوره بريجنسكي من أن التوصل إلى ترتيبات متبادلة حول البرنامج النووي الإيراني قد يؤدي في المستقبل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والواقع أن هذا الربط إنما يثير قضية بالغة الأهمية حول الدور العربي والإقليمي فيما يتعلق بجهود وإجراءات تسوية تفاوضية للأزمة الإيرانية، كما ينبه إلى علاقة الارتباط بين هذه الأزمة وبين ما أسماه السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية «الوضع الشامل للملف النووي في الشرق الأوسط».

«المحافظون الجدد» ما بعد

ترتبط سياسة الإدارة الأمريكية الحالية منذ أن جاءت إلى الحكم، وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بفكر وتأثير مجموعة المحافظين الجدد، فهم كانوا وراء الأفكار التي صاغت ما أصبح يعرف بنظرية Bush Doctrine والتي اعتمدت على الحرب الاستباقية، Pre emptive war والعمل المنفرد وإشاعة الديمقراطية وهي المفاهيم التي بفعلا شنت الحرب على العراق، وكان المحافظون الجدد من أهم دعائها، وقد كان للمفكر الأمريكى فرانسيس فوكاياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ» انتماءاته لمجموعة المحافظين الجدد، ووقع على عدد من بياناتهم ومشروعاتهم، غير أنه اليوم وبعد أن اختبرت سياساتهم ونظرياتهم، يعلن أنه لم يعد يستطع أن يؤيد هذه السياسات، ففي كتاب صدر مؤخراً America at the Crossroad يعبر فوكوياما فيه أن نظرية بوش، وخاصة فى ولايته الأولى أصبحت خربة In Shambles سواء فيما يتعلق بالعراق الذى تحول إلى جاذب للإرهاب، أو فيما يتعلق بالعمل المنفرد والذى أدى إلى عزلة أمريكا عن العالم، أو فى نشر الديمقراطية، كما بدا فى صعود القوى الإسلامية فى العراق، وفلسطين، ومصر ولهذا نرى الإدارة فى ولايتها الثانية تبعد نفسها عن هذه السياسات وهى تمر بعملية إعادة كتابة وثيقة للأمن القومى.

ويتهم فوكوياما إدارة بوش ومؤيديها من المحافظين الجدد بأنهم لم يكتفوا بإساءة تقدير صعوبة تحقيق نتائج سياسية ملائمة ومتجانسة فى أماكن مثل العراق، ولكنهم أيضاً أساءوا فهم الطريقة التى تجاوب بها العالم مع استخدام القوة الأمريكية، وينتقد فوكوياما نظريتهم حول القوة المهيمنة الخيرة benevolent Hegemony والتي تعتبر أن قوة الخير فى السياسة الأمريكية لن تجعل بقية العالم يخاف هذه القوة، وهو يعتبر أن موجة العداة لأمريكا التى وحدث معظم العالم بعد الحرب على العراق تكذب هذه النظرية، هذا فضلاً عن الاعتبار الداخلى الذى يضع حدوداً حادة على اهتمام الرأى العام الأمريكى بالشئون الخارجية

وعلى استعداده لتمويل مشروعات خارجية لا تمثل فوائد واضحة للمصالح الأمريكية، وعلى الرغم من أن أحداث ١١ سبتمبر قد زادت من شهية الرأي العام لمزيد من التدخلات إلا أن استمرار هذا التأيد ليس أكيدا، كذلك يعتبر فوكوياما أن من مظاهر سوء التقدير المبالغ في التهديد الذى يواجه الولايات المتحدة من الإسلام الراديكالى، ذلك أن المبالغة في هذا التهديد دفع الحرب الاستباقية لكى تكون مركز إستراتيجية الأمن الجديدة وكذلك سلسلة كاملة من الإجراءات التى انتهكت الحريات المدنية، ويتساءل فوكوياما بعد أن بدت خطة المحافظين الجدد وكأنها قد ولت عما يمكن عمله فيقول: إن الولايات المتحدة فى حاجة إلى إعادة صياغة مفاهيم سياستها Reconceptualization بطرق أساسية عدة، أولها هو الحاجة إلى نزع الطابع العسكرى Demilitarization عما تسميه الحرب العالمية على الإرهاب وتحويل إلى أشكال أخرى من أدوات سياسية، فمواجهة «التحدى الجهادى» ليس فى جوهره حملة عسكرية ولكن صراع سياسى من أجل قلوب وعقول المسلمين العاديين حول العالم، وفى تقدير فوكوياما أن الولايات المتحدة فى حاجة أن تتبنى مفهوماً أكثر من «تحالف الراغبين» "Coalition of the Willings" وأن تضىف الشرعية على تعاملاتها مع البلدان الأخرى، فالعالم اليوم يفتقر إلى مؤسسات عالمية فعالة تستطيع أن تمنح الشرعية للعمل الجماعى، وعلى هذا فهو يتصور أن المهمة الأولى للجيل القادم هو خلق منظمات جديدة تستطيع أن توازن بشكل أفضل المتطلبات المزدوجة للشرعية والفعالية، وهكذا وبعد ابتعاد شخصيات محورية فى حركة المحافظين الجدد مثل ريتشارد بيرل، وولفيتز، ودوجلاس فايت، وليبى عن المراكز المؤثرة فى صنع القرار فى الإدارة الأمريكية ينفصل عنهم مفكر فى وزن فرانسيس فوكوياما، ورغم هذا يظل السؤال هو ما إذا كان تأثير المحافظين الجدد على فكر وممارسات الإدارة الأمريكية قد انتهى أم أن الأساس الفكرى والأيدىولوجى والسياسات العملية التى نتجت عنها ستظل عالقة بفكر وممارسات الإدارة الأمريكية فى أعوامها المتبقية.

المحافظون الجدد بعد الحرب على العراق

كانت مجموعة «المحافظون الجدد» من أكثر القوى الفكرية والسياسية التي حرصت وعملت على غزو العراق، وكانت هذه هي سياستهم وهدفهم منذ التسعينات وهو ما ظهر في كتاباتهم وما دعوا إليه في وثائقهم والتي قدموها إلى الرئيس السابق كلينتون عام ١٩٩٢ ولم يعمل بها، وقد كانت لحظتهم بمجىء جورج بوش الابن وشخصيات إدارته وخاصة دونالد رامسفيلد وديك تشيني، الذين وإن كانوا لا يحسبون على مجموعة «المحافظون الجدد» وإنما على ما يعرف بالمحافظين التقليديين، إلا أنهم تجاوزوا مع تيار المحافظين الجدد ومكنوا شخصياته من مراكز الإدارة في البيت الأبيض والبتاجون وبعض إدارات وزارة الخارجية، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكي تقدم فرصة تاريخية لهذا التيار لكي يقدموا أفكارهم واستراتيجياتهم وكانت الحرب على العراق في مقدمتها، غير أنه مع انتهاء ولاية بوش الأولى بدأت مراكز هذا التيار تهتز في الإدارة فانسحب أبرز دعائها وهو ريتشارد بيرل Richard Berle الذي كان يرأس اللجنة الاستشارية في وزارة الدفاع.

Pentagon's Defence Policy Board Advisory Committee وريتشارد فايت، وبول وولفويتز ودافيد فروم، وكان تراجعهم أساساً بفعل تطورات الحرب في العراق والمأزق الأمريكي فيه وبفعل ما ثبت من فساد افتراضاتهم التي دعوا للحرب على أساسها، وقد كان جون بولتون هو آخر من انسحب من هذه المجموعة بعد أن اضطر الرئيس الأمريكي أن ينهى عمله كمندوب دائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وذلك تحت توقع رفض الكونجرس الأمريكي تعيينه في هذا المنصب.

والآن، وبعد ما تطور إليه الوضع في العراق الذي كانوا يتوقعون أنه سيكون حيناً Cakewalk كيف ترى هذه المجموعة ما كانت تعتقده وتروج له في ضوء ما تكشفته عنه الأوضاع في العراق؟ لقد افتتح المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما

Francis Fukuyama سلسلة مراجعات المحافظين الجدد لمواقفهم عندما خصص كتابه الأخير: America at the Cross Road لمناقشة الميراث الذى خلفه المحافظون الجدد، وأعلن بوضوح «أنه استخلص أن حركة «المحافظون الجدد» كرمز سياسى وفكرى، قد تطورت إلى شىء لا أستطيع تأييده بعد الآن» وإنها فى اندفاعها نحو الحرب على العراق قد تناست «أن طموحات الهندسة البشرية hu-man Engineering هى عملية فى غاية الصعوبة ويجب الاقتراب منها بعناية وتواضع».

وبعد فوكوياما تتالت شهادات ومراجعات أبرز شخصيات المحافظين الجدد لمواقفهم ورؤاهم قبل الحرب وبعدها، فقد ذكر ريتشارد بيرل Richard Perle تعقيباً على ما كان يعتقد منذ ثلاث سنوات من أن العراق مرشح جيد للإصلاح الديمقراطي، وأنه كان يعرف أن العراق لن يصبح مثل نظام وستمنستر فى يوم وليلة، وأن الديمقراطيات الكبيرة لم تتحقق كذلك إلا أنه كان يعتقد أن لدى العراق فرصة طيبة للنجاح، وأن رائحة الحرية لا تبدو فقط بالنسبة للعراق وإنما لكل الشرق الأوسط وأنه بعد سقوط صدام حسين فإن الإصلاحيين الإيرانيين سوف يتشجعون على تغيير نظامهم بينما سوف تنظر سوريا بجدية فى وقف دعمها للإرهابيين، أما الآن، فإن بيرل فى رؤيته للوضع الراهن يرى «أن مستويات الوحشية التى نراها مرعبة حقاً وعلى أن أقول: إننى قد أسأت تقدير مستوى الفساد»، وأضاف أن الهزيمة الكاملة فى العراق بعد الانسحاب الأمريكى الذى ترك العراق كدولة يسودها الفوضى وفاشلة قد لا يكون الآن حتمياً ولكنها تصبح الآن أكثر احتمالاً». وفى رأى بيرل «فإن مثل هذه الكارثة يرجع سببها الرئيسى فى العجز المدمر داخل إدارة بوش، فالعملية السياسية ليست أقل من كارثية، فالقرارات لم تتخذ كما يجب أن تكون، وهى لم تتخذ فى التوقيت المناسب والخلافات كانت تجرى بشكل لا نهائى وفى نهاية الأمر فإنه يمكنك أن تحمل الرئيس المسئولية، وأعتقد أنهم جعلوه يعتقد أن الأمور تتقدم ببطء أكثر مما كانت وأعتقد أنه لم يدرك عمق النزاعات تحت السطح، ومدى المعارضة داخل إدارته

وعدم الولاء»، وذهب بيرل إلى حد القول إنه «إذا ما عاد به الوقت فإنه لن يدافع عن غزو للعراق، وأنه كان سيقول: لا دعونا نفكر في إستراتيجيات أخرى فى التعامل مع الأمور التى تعيننا أكثر...» ورغم أنه زال يعتقد فى التهديدات التى كان يمثلها صدام حسين «إلا أنه ربما كان يمكن التعامل معها بوسائل أخرى غير التدخل العسكرى المباشر».

وإذا كانت هذه هى مراجعة ريتشارد بيرل، فماذا عن شخصيات المحافظين الجدد الأخرى؟ إن شهاداتهم توحى ليس فقط بخيبة الأمل دائماً، بل بالأس والغضب من عدم كفاءة إدارة بوش والثى كان العديد من المحافظين الجدد يرون أنها ألع أمل لهم، فدافيد فروم David Frum والذى كان يكتب خطب بوش، وهو الذى صك تعبير «محور الشر» يقول: إن الهزيمة قد تبدو الآن لا مفر منها لأن قوى التمرد استطاعت أن تبرهن أنها تستطيع أن تقتل أى شخص يتعاون، وأن الولايات المتحدة وحلفاءها فشلوا فى أن يبرهنوا أنهم يستطيعون حمايتهم، أما كينيث أدلمان K.Adلمان الناشط القديم من المحافظين الجدد وأحد الذين عملوا فى هيئة سياسة الدفاع Defence Military Board فى البنتاجون والذى سبق أنه قال «أعتقد أن إزالة قوة صدام حسين العسكرى وتحرير العراق سوف يكون شيئاً هيناً Cakewalk، أما الآن فهو يقول «إننى فى غاية خيبة الأمل من النتيجة فى العراق لأننى أعترف أننى اعتبرت أن واحداً من أكفأ فرق العمل فى الأمن القومى منذ ترومان قد تحول لأن يكون أقل فريق عمل كفاءة فى فترة ما بعد الحرب، ليس فقط أن كلاً منهم قد ارتكب أخطاء ضخمة على المستوى الفردى، ولكنهم معا كانوا جميعاً عاجزين بشكل ممت، ويتوقع أدلمان الأسوأ «إن سياسة المحافظين الجدد التى اعتبرتها يوماً أنها فكرة السياسة الخارجية المتشددة، والاعتماد على القوة للخير الأخلاقى فى العالم»، هذه الفكرة قد ماتت الآن على الأقل لمدة جيل فبعد العراق لن تستطيع أن تسوقها، فالسياسة قد تكون صحيحة على وجه مطلق ونبيلة ومفيدة، ولكن إذا لم تستطع أن تنفذها فهى عديمة القيمة».

أما جيمس وولس J. Woolsey والذي دعا لغزو العراق بعدد ضخم من المقالات والخطب ومقابلات التلفزيون فبينما كان وحتى عام ٢٠٠٤ مازال يجادل أن جورج بوش قد جعل العالم مكاناً أكثر أماناً، فإنه الآن يقيم تشابهات واضحة بين العراق وإيران، ويعبر عن ذهوله مما يراه أخطاءً أمريكية عميقة تجاهلت الدروس التي تم اكتسابها بألم عبر السنوات الأربعين الماضية وهو وإن كان لم يفقد الأمل بعد إلا أنه يعتقد أنه إذا ما انتهت المغامرة العراقية بالهزيمة، وهو ما يبدو الآن ممكناً تماماً فإن النتائج ستكون «مرعبة وسوف تقنع الجهاديين والقاعدة في العراق وبقايا البعثيين أننا نمر من ورق ليس لدينا الاستعداد للبقاء والحرب».

أما البروفيسور إليوت كوهين Eliot Cohen الأستاذ في جامعة جونز هوبكنز والعضو السابق في هيئة الدفاع والمدافع الطويل عن الإطاحة بصدام حسين، فهو يبدو أكثر تشاؤماً وهو يقول «أحياناً يسألني الناس: إذا ما علمت ما تعلمه الآن فهل كنت ستبقى مؤيداً للحرب، وهم يقصدون أسلحة الدمار الشامل، واجابتي هي أن ما أعرفه الآن ولم أكن أعرفه من قبل هو ما لا يصدق من عدم الكفاءة التي ستكون عليها، إنني مروع جداً، وأعتقد أننا متجهون إلى عالم مظلم لأن النتائج البعيدة المدى واسعة جداً ليس فقط بالنسبة للعراق، ولا المنطقة ولكن عالمياً، بالنسبة لسمعتنا ولما يفعله الإيرانيون وكل مثل هذه الأمور».

وهكذا يراجع المحافظون الجدد أنفسهم، وواضح أنه مثلما كانت العراق والحرب عليها واسقاط نظامها هي مركز فكرهم ومفاهيمهم، فإن خبرة العراق ونتائجها والمستتبع الذي تجد أمريكا نفسها فيه بلا مخرج - كانت وراء هذه المراجعة التي وصلت إلى حد اليأس، وواضح أنهم في هذه المراجعة لا يلومون أفكارهم فهي «صحيحة على وجه مطلق ونبيلة»، ولكن الخطأ أتى من عدم الكفاءة في تنفيذها». وهكذا يرتد المحافظون الجدد على الإدارة التي تبنتهم وساهموا في صياغة إستراتيجيتها ومفاهيمها في سنواتها الأولى، وهم في هذا يذكرهم بزملائهم من المحافظين الجدد الذين أيدوا الرئيس الأسبق رونالد ريغان مادام خلال ولايته الأولى يتبنى ويؤيد سياستهم في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ثم ارتدوا عليه وهاجموه عندما بدأ يتقارب مع الزعيم السوفيتي الجديد جورباتشوف.

انتخابات الكونجرس ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية

عقدت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة حلقة نقاشية برئاسة الدكتور على الدين هلال حيث ناقشت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأخيرة ومعانيها ومؤشراتها على السياسة الخارجية الأمريكية المقبلة، وهل سيؤدى امتلاك الديمقراطيين للكونجرس الأمريكى بمجلسيه إلى تحول فى سياسة الإدارة الحالية، وخاصة حول قضايا الشرق الأوسط، العراق، فلسطين، إيران وإلى أى مدى تختلف سياسة الحزبين الجمهورى والديمقراطى حول هذه القضايا، وقد شارك فى هذه الحلقة نخبة من الخبراء فى الشؤون الأمريكية.

وبدأة جرى التنبيه إلى أنه فى النهاية فإن أى انتخابات إنما تدور حول قضايا داخلية، ورغم تأثير حرب العراق على انتخابات الكونجرس الأخيرة، فإنها كانت مدفوعة بآثار الحرب على الداخل الأمريكى من حيث الخسائر البشرية والمادية وتأثيرها على الميزان التجارى ودافع الضرائب. كذلك نبه النقاش إلى أن النظام الأمريكى هو نظام رئاسى، ورغم أن الكونجرس يمارس دوراً رقابياً ويستطيع الحد وتقييد مبادرات الإدارة إلا أن السياسة الخارجية تظل امتيازاً أصيلاً للرئيس الأمريكى، وفى العامين الأخيرين من عمل الإدارة تأخذ صورة ذات وجهين؛ الأول أن الرئيس يصبح *Lame Duck* أى عاجزه عن دفع سياسات معينة، أما الوجه الآخر فإنه باعتبار أنه لن يرشح نفسه فقد يتجه إلى تحقيق مجده الشخصى وهو ما حاوله بيل كلينتون فى شهوره الأخيرة ولكنه لم ينجح.

أما عن المواقف المتوقعة من قضايا الشرق الأوسط، العراق، فلسطين، إيران، قضية نشر الديمقراطية، فقد ظهر توافق حول مركزية قضية العراق بالنسبة للإدارة الأمريكية والبحث عن مخرج مشرف منها والاعتماد فى هذا على الأطراف الإقليمية وفى هذا ثمة اتجاهان يعتمد الأول على الحلفاء التقليديين مثل مصر والسعودية والأردن، ويتجه الثانى إلى التفاوض مع إيران وسوريا وأن التعاون

مع هاتين الدولتين سيظل تكتيكياً، أما الهدف النهائي فهو إسقاط النظامين أو تغييرهما، وبوجه عام سوف تسود البراجماتية ويتراجع البعد الأيديولوجي والمكون الديني الذي سيطر على الإدارة منذ بدايتها، وستتعلق الأنظار بالتقرير المنتظر من لجنة بيكر وهاميلتون.

وبالنظر إلى توقعات الانسحاب الأمريكي من العراق، فقد نبه النقاش وفي ضوء خبرات دولية سابقة وما رتبته .. انسحابات مماثلة من تأثيرات أهمية دراسة ترتيبات وتداعيات الانسحاب الأمريكي وتأثيراته على العراق والمنطقة.

أما القضية الفلسطينية فقد أشير إلى الحكمة التقليدية التي تحكم الحزبين الديمقراطي والجمهوري وهي تصور أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو مستتبع وأن على أطرافه أن تأخذ زمام المبادرة ولهذا فليس من المتوقع أن لا يتحقق حل يذكر على هذه الجبهة خاصة إذا ما بقي العرب مختلفين، وأقصى ما يمكن أن تفعله الإدارة الحالية هو أن تحيل القضية إلى الملعب العربي، والفلسطيني دون تحقيق أساس سليم للتقدم، أما إذا جاء الديمقراطيون فلن يحدث تقدم خاصة إذا ما بقي الوضع العربي على ما هو عليه.

وفي إطار التداخل بين الوضعين العراقي والفلسطيني، فقد جرى التنبيه إلى الرأي الذي ينصح العرب بأن ينتهزوا المأزق الأمريكي في العراق وحاجته إلى الخروج ومن ثم اعتماده على الأطراف الإقليمية مثل مصر والسعودية والأردن لكي يقايموا تعاونهم في العراق بتحقيق تقدم على الجبهة الفلسطينية وحل المسائل مرة واحدة.

أما فيما يتعلق بقضية نشر الديمقراطية فقد كان التصور ما بين أنها لن تتراجع في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حتى عام ٢٠٠٨، بل إن الديمقراطيين سيكونون أكثر تمسكاً ودفعاً لها، أما وجهة النظر الأخرى، فتلاحظ أن ثمة تغييراً في مواقف الإدارة الحالية Soft Peddling تجاه مشروعها لنشر الديمقراطية وأنها تركز بشكل أكثر على الاستقرار والتعاون مع الدول الحليفة.

واتصالاً بذلك فإن قضية الإرهاب ستكون كذلك قضية مشتركة حيث الهاجس الأمني يشكل هاجساً حقيقياً وليس مزعوماً بين الأمريكيين، أما التحفظات حول تقييد الحريات المدنية فهي ليست إلا هواجس المثقفين.

وقد جرى النقاش حول احتمالات انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ وعن فرص الديمقراطيين فيها، وعن إستراتيجيتهم فى الإعداد لها حيث أشير إلى أن الديمقراطيين سوف يحرصون خلال العامين القادمين على البقاء وتعزيز المكسب الذى حققوه فى الكونجرس، وعدم التصرف بأى نحو يضر بهذه المكاسب أو يؤثر على فرصهم فى كسب الرئاسة عام ٢٠٠٨، وعلى هذا فسيكون معالجتهم لكل القضايا الداخلية والخارجية بشكل متوازن ومحاولة البحث عن الوسط وحتى لا يستعدوا القوى التى أوصلتهم إلى السيطرة على الكونجرس، ولن يفصحوا بشكل عام عن خطوط سياساتهم.

أما بالنسبة للجمهوريين إذا استمرت سياساتهم فى العراق، وشعر الشعب الأمريكى بأنهم يبحازون إلى كبار رجال الأعمال والطبقات الغنية وخاصة فى موضوع الضرائب، فإن الأمر بالنسبة لهم سوف يزداد سوءاً وستكون النتيجة محسومة لصالح الديمقراطيين.

فى ضوء هذا التوقع نبه النقاش إلى أهمية بناء مصر علاقات أوثق مع الديمقراطيين بوجه عام وبوجه خاص مع القيادات الديمقراطية التى سوف تتولى رئاسة اللجان المهمة فى مجلس النواب والشيوخ مثل لجنة الاعتمادات - Appro-priations لجنة العلاقات الخارجية.

وفى ضوء هذا كله، ورغم ما قيل عن اتجاه الإدارة للتعامل مع المنطقة على أساس من تعدد الأقطاب، يظل لمصر دور مهم فى المنطقة وفى السياسة الأمريكية الأمر الذى يقود إلى الحاجة المستمرة لفحص ومناقشة العلاقات المصرية الأمريكية فى السياق الإقليمى والدولى المتجدد.

ملاحظات أولية على تقرير بيكر هاميلتون

عندما كلف الرئيس الأمريكي بوش لجنة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يرأسها شخصيتان مرموقتان ومعروفتان بخبرتهما العريضة بقضايا الشرق الأوسط هما جيمس بيكر ولي هاميلتون لكي يقدمتا توصياتهما حول الوضع في العراق، كان ذلك تحت ضغط تدهور الوضع في العراق، ووضوح المآزق الأمريكي فيه، والضعف الشعبي والانتقادات لأسلوب إدارة الحرب.

وقد كان تشكيل اللجنة يعنى أنها لجنة قومية غير حزبية سوف تمثل توصياتها توافقاً قومياً حول إستراتيجية التعامل مع هذه الأزمة التي أصبحت أكبر أزمة تواجه الولايات المتحدة منذ الحرب الفيتنامية، ولذلك ظلت الأنظار طوال الأشهر الستة التي استغرقتها عمل اللجنة معلقة على ما سوف تنتهي إليه وما سوف توصى به بشكل يضمن في النهاية خروجاً أمريكياً مشرفاً من هذه الأزمة.

وقد أصدرت اللجنة في ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ تقريرها الذي جاء في ٩٧ صفحة وتضمن ٧٩ توصية، وفي تصورنا أن هذا التقرير قد اتصف بالموضوعية والواقعية ونستطيع أن ندلل على ذلك من خلال معالجة التقرير وتركيزه على عدد من القضايا الجوهرية:

١- فبداءة وكي لا يستثير الإدارة، لم يحدد جدولاً زمنياً لانسحاب أمريكا كما طالب البعض، وإنما طالب بانسحاب أمريكي تدريجي مع عام ٢٠٠٨ مع توصيفه للوضع في العراق بأنه خطير ومتدهور، وما وصفه لى هاميلتون في المؤتمر الصحفى الذى قدم فيه التقرير بأن الأسلوب الحالى لا يعمل وأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير فى الأحداث تناقص.

٢- إن التقرير قد عالج الوضع فى العراق ليس فقط فى سياقه المحلى، وإنما كذلك فى سياقه الإقليمى والدولى، حيث دعا إلى تشكيل «المجموعة الدولية

لدعم العراق»، وخاصة في جانبها الإقليمي الذي يتضمن «دول الجوار» بالإضافة إلى القوى الدولية الأخرى، وهذا يعنى اعتبار التقرير أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها توفير حل للوضع في العراق، وهو كذلك أعطى أدوراً للمنظمات الإقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية فضلاً عن الأمم المتحدة.

٣- كذلك من مظاهر الواقعية في التقرير دعوته إلى إدراج سوريا وإيران، فرغم إدراكه أن هذا مشار خلاف إلا أن الأسلوب الدبلوماسي في إدارة الأزمات يقتضى إشراك الخصوم والأعداء، وفيما يتعلق بإيران، فإنه يشير إلى تجربة إيجابية عندما تعاونت إيران مع الولايات المتحدة في أفغانستان، وفي الاقتراب من سوريا وإيران يحبذ التقرير تقديم حوافز للبلدين كما حدث بنجاح مع ليبيا.

٤- ومما يستوقف النظر في التقرير دعوته بأن تعلن الولايات المتحدة عن نواياها الحقيقية في العراق، وتبدد الشكوك حول مستقبل وجودها هناك بأن تعلن أنها لا تنوى البقاء إلى الأبد كما أنها لن تقيم قواعد عسكرية فيها إلا إذا طلبت العراق ذلك، وأنها لا تنوى السيطرة على نفط العراق.

٥- ومن الجوانب الإيجابية في التقرير تقديره لدور الصراع العربي الإسرائيلي في توترات المنطقة وفي القضايا التي تواجهها الولايات المتحدة؛ فهو يقرر بوضوح أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين وعلى جميع الجبهات: فلسطين وسوريا ولبنان، وباعتبار خبرة جيمس بيكر في الدعوة والتحضير لمؤتمر سلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، فهو يدعو إلى التحرك على السياق نفسه وعلى مسارين منفصلين أحدهما فلسطيني والآخر سوري لبناني، وأن يجرى التفاوض حول القضية الفلسطينية على أساس

قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وواضح أن التقرير يفضل فى هذا الشأن نهج التسوية الشاملة حيث يدعو إلى مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائى الخاصة بالحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس .

٦- غير أن السؤال الرئيسى الآن هو إلى أى مدى سوف يستجيب الرئيس الأمريكى للتقرير وتوصياته، ورغم أن التوقعات، خاصة بعد انتخابات الكونجرس كانت تشير إلى أن الرئيس الأمريكى سوف يتعلق بالتقرير بصياغة إستراتيجية تضمن خروجاً أمريكياً مشرقاً من العراق، إلا أن رد فعل الإدارة كان هو تشكيل لجنتي عمل آخرين حول العراق الأمر الذى كان يعنى رسالة من الإدارة أن لجنة «بيكر - هاميلتون»، لن تكون هى المرجع الوحيد الإستراتيجية الإدارة، بل سوف تعتمد على توصيات أخرى .

٧- ونتصور أن هذا سيشكل أسلوب الإدارة فى التعامل مع الـ٧٩ توصية التى تضمنها التقرير، ولعل من بوادر هذا الأسلوب موقف بوش من حكومة المالكى، ففى الوقت الذى أوصى فيه التقرير بأن توصى الولايات المتحدة بأن سياسات الدعم السياسى الاقتصادى والسياسى العسكرى لحكومة المالكى سوف تقل إذا لم يتحسن الوضع الأمنى والطائفى فى العراق، فإن بوش فى لقائه مع المالكى فى عمان يؤكد أن التزام الولايات المتحدة فى العراق لن يقل حتى يتحقق النصر، وأنه لا يبحث عن مخرج مشرف من العراق .

٨- أما فيما يتعلق بدعوته إلى مفاوضات مباشرة مع إيران وسوريا، فإننا نتصور أنه إذا كانت الإدارة مستعدة لذلك مع سوريا، فإنها ليست كذلك مع إيران وهو ما عبر عنه روبرت جيتس وزير الدفاع الجديد، فرغم أنه كان من قبل - وفى تقرير شارك فيه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى - يؤيد التفاوض مع إيران، إلا أنه اليوم يعتبر أن الوضع قد تغير كثيراً بمجئى أحمدى نجاد، مع ذلك فقد ترك الباب مفتوحاً «لقنوات الحوار»، غير أن الإدارة كما عبر دافيد ساتر فيلد نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى قد تكون مستعدة لحوار مع إيران حول العراق .

وكما لاحظنا فقد ربط التقرير بين الوضع في العراق والمصالح الأمريكية في المنطقة وبين الصراع العربي الإسرائيلي ودعوته إلى التزام أمريكي متجدد بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين تشمل جميع الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية، ودعوته إلى إطار للتفاوض على غرار مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والواقع أن استجابة الإدارة لهذه التسوية سوف تظل موضع تساؤل فرغم ما قد تبديه الإدارة من اهتمام بتحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن قدرتها على إطلاق مبادرة شاملة وتعبئة أو تأييد تحرك دولي وراء مثل هذه المبادرة سوف يتطلب تغييراً في فكر الإدارة ومستوى تصميمها وهو ما لا يشهد عليه سلوكها بإهمال هذا الصراع، وحتى ما يحسب للرئيس الأمريكي من أنه أطلق مفهوم دولتين فلسطينية وإسرائيلية إلا أنه لم يفعل شيئاً لوضع هذا المفهوم موضع التطبيق بل عمل ضده في بعض الأحيان، من جهة أخرى يلاحظ معارضة الإدارة للدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام، وتحفظها على المبادرة الأوروبية التي أطلقتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

أما الجانب الذي قد تستجيب له الإدارة في توصيات اللجنة، فهو الدعوة إلى اشترك أطراف إقليمية فيما أسمته اللجنة بالمجموعة الدولية لدعم العراق، فقد بات واضحاً للإدارة عجز أسلوبها في العمل المنفرد والحاجة إلى العمل المتعدد والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية وخاصة مع أزمة معقدة مثل العراق، غير أن الإشكالية التي تبقى فيما يتعلق بالبعد الإقليمي هو كيفية إشراك بلدين مؤثرين مثل إيران وسوريا.

بوش بين الإرهاب والاستبداد

في المجادلات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول الإرهاب ومسئوليات فشل التصدي وتوقع هجمات ١١ سبتمبر، اتهم الديمقراطيون الجمهوريين بأنهم لم ينصتوا إلى تحذيراتهم عند عملية انتقال السلطة بعد انتخابات عام ٢٠٠٠ بأن قضية الإرهاب هي أهم ما سوف تواجههم وهو ما قللت شخصيات الإدارة الجديدة منه بل وتجاهلت تحذيرات وتقارير وكالات وأجهزة وخبراء أمريكيين من توقع هذه الهجمات، غير أنه على وقع أحداث ١١ سبتمبر أصبح الإرهاب الدولي والحرب عليه محور سياسة وتفكير إدارة بوش وهو الذي يحدد نظرتها للعالم ويقيم به مواقف القوى الأخرى وعلاقاتها به، وبفعل هذه النظرة شنت الولايات المتحدة حربين في أفغانستان والعراق لا تزال وستظل أصداؤهما تتردد في العالم وتقود إلى جدل وتفاعلات واسعة داخل الولايات المتحدة، وبفعل هذه النظرة أيضاً صاغت الإدارة الأمريكية مفهوم «محور الشر» الذي جمعت فيه كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، ورغم أن هذا المفهوم كان يحكمه سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلا أن عنصراً حاكماً فيه كان أيضاً أن هذه الدول هي راعية وداعمة للإرهاب، وبفعل هذه النظرة إلى الإرهاب وما رتبه صاغت الإدارة مبادراتها حول «الشرق الأوسط الكبير» والذي كان محصلة عملية تنظير قامت بها بشكل خاص مجموعة «المحافظون الجدد» المنبثون في الإدارة ومؤسساتها الرئيسية وكانت خلاصة ما انتهوا إليه أن العناصر التي قامت بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي نتاج مجتمعات مريضة يسيطر عليها الاستبداد السياسي وغياب الحريات والمشاركة السياسية فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة والفساد، وسيادة ثقافة تشجع على كراهية الآخر ومعاداته، ولهذا فإن التصدي الحقيقي للإرهاب يجب أن يبدأ من إصلاح هذه النظم وربما تغييرها ولو بالقوة.

كانت هذه المفاهيم هي التي تسيطر على إدارة بوش حتى نهاية ولايتها الأولى عام ٢٠٠٤ والتي كان يحكمها ويوجهها نظرتها للإرهاب باعتباره هو الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية، غير أنه مع الأسابيع الأولى لولاية بوش الثانية بدأ ثمة تغيير فى خطاب الإدارة ونقاط تركيزها وهو ما ظهر بوضوح فى خطابات بوش الذى استهل بها ولايته الثانية وتحديداً فى خطاب تنصيبه فى ٢٠ يناير ٢٠٠٥، ثم فى خطابه عن حالة الاتحاد فى ٣ فبراير ٢٠٠٥، فى هذين الخطابين بدأ أن محاربة والتصدى «للاستبداد» Tyranny يتقدم على التصدى للإرهاب، وترددت عبارة «الحرية» أكثر من ٤٩ مرة فى هذه الخطابات، وقدمها الرئيس الأمريكى باعتبارها رسالة إلهية عليه وعلى الولايات المتحدة إنجازها، وذهب إلى الربط بين محاربة الاستبداد وسيادة الحرية فى العالم وبين مصالح أمريكا نفسها، وقد رددت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية - باعتبار توافقها الفكرى والأيدولوجى مع الرئيس الأمريكى هذه المفاهيم خلال رحلتها الأوروبية حيث دعت الأوروبيين إلى العمل مع أمريكا «لنشر الحرية والديمقراطية فى العالم» وإشارتها إلى «رياح الحرية المنتشرة من شوارع المناطق الفلسطينية إلى مراكز الاقتراع فى العراق» واعتبارها «أن الحرية تمثل تحدياً نحن عازمون على خوضه» وخصت العالم العربى والإسلامى بقولها «إن نشر الحرية والديمقراطية يمثل مهمة ملحة غير قابلة للتأجيل».

ماذا يعنى هذا التغيير فى نقاط التركيز فى الخطاب الأمريكى؟ وما الدوافع والقوى الأيدولوجية وراءه؟ بداية فإن التركيز على «الاستبداد» لا يعنى تراجع مفهوم الإرهاب والتصدى له عالمياً حيث سيظل هذا المفهوم هو الموجه لسياسات الإدارة الأمريكية الحالية وإدارات قادمة، ولكن بروز مفهوم الاستبداد والعمل من أجل الحرية عالمياً، نراه يرتبط بشكل وثيق بمفهوم الإصلاح فى ولايتها الأولى والذى ظن بعض المحللين أنه قد تراجع بفعل تجربة إقامة الديمقراطية فى العراق وأن هذه التجربة سوف تخفض من السقف السياسى لتوقعات الإدارة عن

الإصلاح وإقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط، ولا نستطيع هنا إلا أن نتساءل إذا ما كانت الانتخابات الفلسطينية والانتخابات العراقية وروية الإدارة لها قد قوت من اعتقادها إمكان نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، بل إن ثمة نماذج أشار لها الرئيس الأمريكي بالفعل قد تحققت بإشارته لدول مثل البحرين والمغرب والأردن ومطالبته بل وربما تحديه لدول أساسية في المنطقة مثل مصر والسعودية أن تقدم أنموذجاً للديمقراطية في المنطقة، وواضح أن هذا ما شجع صحيفة مثل واشنطن بوست أن تكتب افتتاحية تنتقد فيها حالة الديمقراطية في مصر، وما لا شك فيه أن عقائد بوش الشخصية، وقوة العقيدة الدينية لديه وإحساسه بالرسالة ورؤيته لدور أمريكا في العالم كانت وراء هذا التركيز على الحرية كقيمة على أمريكا أن تعمل من أجلها في العالم، غير أن هذا لا يمنع من وجود تأثيرات خارجية وربما هي التي تؤثر على قناعاته مثل شارانسكي المنشق الروسي الأصل والذي وصل إلى أن أصبح نائباً لرئيس وزراء إسرائيل ويلعب دوراً مؤثراً في السياسة الإسرائيلية، كما يلفت النظر أن يطلب الرئيس الأمريكي الالتقاء به خلال وجوده مؤخراً في الولايات المتحدة لكي يروج ويقدم كتابه *The Case for Democracy: the power of freedom to overcome tyranny and terror* وقد وصل الأمر في تأثر بوش بهذا الكتاب أن يحث مساعديه على قراءته وأن يصرح بأن من يبحث عن السياسة الأمريكية الخارجية فإنه سوف يجدها في هذا الكتاب.

بعد فوز بوش في انتخابات الرئاسة، بل حتى خلال الحملة الانتخابية، كان التساؤل حول ما إذا كان بوش في ولايته الثانية سوف يكون أكثر برجماتية وأقل أيديولوجية من ولايته الأولى، وحول هذا التساؤل نشأت مدرستان، اعتبرت الأولى أن بوش سوف يتعلم دروساً من ولايته الأولى وأن هذا سيجعله رئيساً مختلفاً يراجع الكثير من معتقداته ويجعله أكثر تفهماً لوقائع العالم، أما المدرسة الثانية فقد خالفت هذا الرأي واعتمدت على تحليل لشخصية بوش ذاتها يقوم

على أساس العقيدة Faith based وليس على أساس العقل Reason based ولهذا فإنه لن يكون من السهل عليه تغيير معتقداته وأيديولوجيته ورؤيته الدينية، وإذا أخذنا خطابات بوش في حفل تنصيبه وخطابه عن حالة الاتحاد يبدو أن المدرسة الثانية كانت أقرب إلى الحقيقة، ورغم هذا فثمة من الكتاب والمحللين الأمريكيين ممن عقبوا على خطابات بوش واللغة المثالية التي استخدمها حول الاستبداد ونشر الديمقراطية من اعتبروا أن ثمة تناقضاً بين هذه البيانات المثالية وأفعال هذه الإدارة التي لا تزال تدعم حكومات سلطوية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتسامح مع أفعال بوتين ضد الشيشانيين وشارون ضد الفلسطينيين بل وتعارض اختيارات ديمقراطية مثل ما حدث في انتخابات فنزويلا الأخيرة.

على أية حال ليس هذا التناقض بين مثالية بيانات بوش ولغة خطابه والممارسات الفعلية إلا حلقة مستمرة لتناقضات السياسة الأمريكية التاريخية واختياراتها الصعبة بين المثالية والواقعية.

الحرب على العراق والمفاهيم الخاطئة

بول وولفيتز واحد من أبرز مجموعة «المحافظون الجدد» في الولايات المتحدة، وهي التي تعمل في الساحة السياسية والفكرية الأمريكية بدأب وإصرار على الأقل منذ أوائل الثمانينات لكي تصوغ وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لمفاهيمها المعتمدة على التصرف من موقع القوة واستخدامها لتأكيد المكانة والتفوق الأمريكي، وهم كانوا وراء مجيء الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان إلى الحكم عام ١٩٨١ ودعموا حملته الانتخابية لأنهم رأوه أقرب إلى رؤاهم وأفكارهم حول قضايا المواجهة مع الاتحاد السوفيتي واتفاقيات التسلح، ودعم البناء العسكري الأمريكي، ورغم أن نفوذهم قد تراجع مع رحيل إدارة ريجان ومجىء إدارة بوش الأب ثم إدارة كلينتون إلا أنهم ظلوا يروجون لأفكارهم ومشروعاتهم التي كان من أبرزها مشروع القرن الأمريكي الجديد The New American Century، وكان من أهدافهم الرئيسة إسقاط نظام صدام حسين في العراق ومن هنا كانت المذكرة التي قدموها إلى الرئيس الأمريكي كلينتون عام ١٩٩٢ يحثونه فيها على غزو العراق وإكمال المهمة التي لم تكتمل Unfinished Mission ويقصدون بها الحملة الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ على أثر الغزو العراقي للكويت، وقد حانت الفرصة لولفيتز وبمجموعته بمجىء جورج بوش الابن للحكم ونفاذهم إلى أكثر الدوائر تأثيراً في إدارته وخاصة المنتجون ومجلس الأمن القومي بل ووزارة الخارجية ممثلين في شخص جون بولتون، وقد تأكدت هذه الفرصة بأحداث ١١ سبتمبر التي استغلوها لتأكيد مفاهيمهم واستراتيجياتهم وفي مقدمتها الحرب على العراق وإسقاط نظام الحكم فيه، وفي مبرراتهم وحججهم التي قدموها ودافعوا بها عن غزو العراق كانت قضية امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل في المقدمة، ورغم ما أعلنه هانز بليكس رئيس فريق

المفتشين الدوليين ود. محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنهم لم يتوفر لهم حتى الآن دليل على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ورغم ما طلبه رئيس فريق المفتشين الدوليين من وقت أطول للتأكد من وجود مثل هذه الأسلحة التي لم يكن قد تأكد وجودها، إلا أن فريق المحافظين الجدد في الإدارة وفي مقدمتهم بول وولفيتز، مستفيدين بتأييد شخصيات أساسية في الإدارة مثل ديك تشيني نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ظلوا يدفعون بخطة الحرب ويدافعون عنها ويدعون امتلاك أدلة على وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وهي الأدلة التي قدموها إلى وزير الخارجية الأمريكي باول لعرضها والدفاع عنها أمام مجلس الأمن الأمريكي وعاد باول، بعد رحيله من الإدارة، لكي يعتذر عنها وأنه لم يكن يعلم أنها غير صحيحة، وقد جاءت الحرب على العراق والوجود الأمريكي العسكري على مدى ثلاث سنوات لكي تتأكد حقيقة خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وبذلك انهار أهم مبرر قدمته الإدارة الأمريكية لتبرير غزوها للعراق بكل ما أحدثه من تداعيات أمريكية وإقليمية ودولية.

ومن أغرب التطورات أن يجيء بول وولفيتز وبعد أن ترك منصبه كنائب لوزير الدفاع الأمريكي، وبعد الدور الرئيس الذي لعبه في التخطيط للحرب على العراق والدفاع عنها وتبريرها بمبررات كان في مقدمتها امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، يجيء اليوم لكي يصرح أنه لو كانت قد قدمت أدلة قاطعة على أن نظام الرئيس العراقي الخلع صدام حسين لن يستخدم أسلحة الدمار الشامل فإن واشنطن على الأرجح ما كانت تقدم على غزو العراق والمعنى المباشر أن عملاً بهذا الحجم، بكل آثاره التي ظلت الدوائر العالمية بما فيها حلفاء الولايات المتحدة فضلاً عن خبراء ومفكرين أمريكيين يحذرون منه، أن هذا العمل قد تم بناء على تصورات غير ثابتة وغير قاطعة وفي تجاهل لما أعلنه فريق المفتشين الدوليين ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يثير، فيما يتعلق باتخاذ القرار وخاصة في اللحظات المصيرية، قضية المفاهيم والتصورات Perceptions ودقة المعلومات التي تتأسس عليها.

ونستطيع أن نستدعى عدداً من الشواهد والأمثلة التاريخية على الأقل بعد الحرب العالمية الثانية التي أدى فيها خطأ التصورات والمفاهيم إلى كوارث مدمرة مثل تصورات هتلر وضعف تقديراته عن تصميم الحلفاء على الصمود والمقاومة، وكذا خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين عن نوايا ودوافع كل منهما والتي كادت أن تؤدي إلى مواجهات ساخنة، كما أن منطقتنا من الشرق الأوسط أحداثها الكارثية لم تكن بعيدة عن تأثير التصورات والمفاهيم الخاطئة وغياب التقديرات الدقيقة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التقديرات المصرية التي لازمت مقدمات حرب ١٩٦٧، وتقديرات الرئيس العراقي عندما أقدم على غزو الكويت.

من هذه الخبرات والتجارب نستطيع أن نتصور خطورة، وربما كارثية، القرارات التي تتخذ دون أن تستند إلى تقديرات دقيقة ووقائع ثابتة وموثقة، أو تختلط بها الاعتبارات الأيديولوجية والتصورات الذهنية المسبقة.

السياسة الخارجية الأمريكية: أربع مدارس

والتراسل ميد Walter Russel Meed هو أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين البارزين وعضو المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وقد زار مؤخراً المجلس المصري للشئون الخارجية حيث تحدث وناقش السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وتوافق مع زيارته لمصر صدور الترجمة العربية لكتابه «السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم» وقد قدمته في ترجمة رصينة الدكتورة نشوى ماهر، ونستطيع أن نضيف هذا الكتاب إلى عدد من الكتب التي صدرت في السنوات الأخيرة لا تكتفى فقط بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية مع العالم ومناطقه وقواه الأساسية بل تذهب إلى تقديم نظريات واختيارات جديدة لهذه السياسة وهكذا فعل زيجنيو بريجنسكى فى كتابه «الاختيار» الذى وضع السياسة الأمريكية أمام الاختيار بين الهيمنة والقيادة، وكما فعل جوزيف ناى عندما قدم نظريته ودعا الولايات المتحدة إلى الاعتماد على «القوة الناعمة» أى الأفكار والثقافة والأنموذج إن لم يكن كبديل فعلى الأقل كمكمل للقوة الصلبة أى لسياسات القوة Hard Power، وكذلك فعل ريتشارد هاس فى كتابه «الفرصة» The Opportunity عندما قدم نظرية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تدعو إلى اندماج Integration الولايات المتحدة مع العالم وقواه الرئيسية والتعاون معها بدلاً من العمل المنفرد.

أما والتر راسل ميد فقد رصد فى كتابه 4 مدارس فى الفكر السياسى الأمريكى تطورت عبر أربعة قرون وصاغت طرقاً أساسية فى النظر إلى السياسة الخارجية، وهى أساليب عكست أساليب تناقضت، وأحياناً تكاملت مع أساليب النظر إلى السياسة الداخلية، هذه المدارس الأربع هى: أتباع هاميلتون Hamiltonian والتي ترى أن التحالف القوى بين الحكومة القومية والأعمال التجارية الضخمة هو مفتاح الاستقرار الداخلى والعمل المؤثر فى الخارج ومن ثم ركزت هذه المدرسة

لمدة طويلة على حاجة الأمة للاندماج فى الاقتصاد العالمى بشكل إيجابى، أما المدرسة الثانية فهى تتمثل فى أتباع ويلسون Wilsonians، حيث ترى أن على الولايات المتحدة التزام أخلاقى كما أن لها مصلحة قومىة هامة فى نشر الديمقراطية والقيم الأمريكية فى أنحاء العالم من أجل خلق مجتمع دولى سليم يقبل قيم القانون، وتتمثل المدرسة الثالثة فى أتباع جيفرسون Jeffersonians الذين يتمسكون بضرورة أن تكون السياسة اأخارجية الأمريكية أقل اهتماماً بنشر الديمقراطية فى اأخارج وعليها أن تهتم بحمايتها فى الداخل، ووفقاً لهذا المفهوم فهم يشككون فى سياسات أتباع ويلسون وأتباع هاميلتون التى تزج بالولايات المتحدة فى تحالفات أأخارجية بغيضة أو التى تزيد من مخاطر الحرب، أما المدرسة الرابعة فهى المدرسة الشعبية الضخمة التى أطلق عليها الجاكسونىة Jacksonian والتى تؤمن بأن أهم أهداف حكومة الولايات المتحدة فى السياسة اأخارجية والسياسة الداخلية على السواء ينبغى أن تكون السلامة الشخصية والرخاء الاقتصادى للشعب الأمريكى.

ويعتقد راسل بأن هذه المدارس الأربع هى التى شكلت الموقف الفكرى للسياسة اأخارجية الأمريكية من القرن الثانى عشر إلى القرن الواحد والعشرين، وتساوى أهميتها فى عهد جورج دبليو بوش على ما كانت عليه من أهمية فى عهد جورج واشنطن، وتدل الشواهد التى يراها راسل على أن السياسة اأخارجية الأمريكية كانت وستظل مستمدة من الآراء المتعارضة لهذه المدارس وجدالها لفترة طويلة، ورغم هذا ورغم اعتقاده أنه لا يوجد مدرسة من هذه المدارس الأربع يمكن الاستغناء عنها إلا أنه فى ترجيحه واختياراته بين هذه المدارس فإنه يعتبر أن صوت المدرسة الجيفرسونىة هو الذى ينبغى على السياسة اأخارجية الأمريكية أن تستمع إليه حالياً، ويستند ميد فى تفضيله هذا على أن الجيفرسونيين يعتقدون أن أعظم خطر يواجه الولايات المتحدة هو عواقب التوسع الدولى للولايات المتحدة، ويتصور أن الولايات المتحدة تستطيع أن تسرف فى فرض هيمنتها وأن تصر على عولة مبادئها سواء أكانت مثلاً ويسلونىة أو قيماً تجارية هاميلتونىة وأن نراها تتحقق فى ممارسات دول أخرى، بل كان مثلاً ويسلونىة أو قيماً تجارية

هاميلتونية وأن نراها تتحقق في ممارسات دول أخرى، بل إن قوة الولايات المتحدة يمكن أن تتعاطم بشكل يصعب معرفة كيف ومتى ستستخدمها، إلا أن هذا يضطر العالم دفاعاً عن النفس أن يتحد لتحجيم هذه القوة وربما لتهديد أمن الولايات المتحدة، ولهذا فإن الجيفرسونيين يفضلون أن تظل قوة الولايات المتحدة في الحدود التي يختارها الأمريكيون، ونستطيع أن نرى أن تصور هذه المدرسة قد تحقق فعلاً، فالقوة التي بلغت الولايات المتحدة، خاصة إذا ما اقترنت بسوء الاستخدام وفرض الهيمنة والعمل المنفرد، هي التي تفسر الحركة الدولية الجارية بين قوى العالم لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه قوة بالقرار الدولي.

ويتصور راسل ميد أن كلاً من المدرسة الهاميلتونية والويلسونية تطرحان أسئلة عميقة وصعبة للتعاون الدولي: إلى أي حد ينبغي للولايات المتحدة أن تشترك في السيادة مع دول أخرى لأهداف اقتصادية وسياسية مختلفة؟ وإلى أي مدى تحتاج إلى محكمة جنائية دولية؟ وما مقدار السلطة التي يجب أن تكون في يد منظمة التجارة العالمية على قوانين الدولة وتشريعاتها؟ وفي الإجابة على هذه الأسئلة يعتقد ميد أن الأمريكيين في الأرجح لن يستطيعوا الوصول إلى إجماع دائم حول هذه الأسئلة، وغيرها كثير ولكنهم في أشد الحاجة لقدر أكبر من الاتفاق على طريقة تقديم إجابات على هذه الأسئلة: ما العالم الذي على الولايات المتحدة أن تخلقه؟ ما شكل التوازن بين هيمنة أحادية تهيمن فيها الولايات المتحدة على غيرها من الدول إلى أقصى درجة ممكنة الأمر الذي تجدد نفسها وحيدة عندما يظهر خطر، وبين نظام عالمي متعدد القوى تتنازل فيه الولايات المتحدة عن بعض السيطرة ولكنها تحصل فيه على قدر أكبر من التأييد، ويخلص راسل ميد إلى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى «لباقة إستراتيجية» أو إستراتيجية قومية كبرى تميز بين المصالح الحيوية والمصالح الثانوية للبلاد وتضمن تحقيق كل مصالحها الحيوية، وأكبر قدر من المصالح الثانوية وبأقل قدر من المخاطر والتكاليف، إن اللباقة الإستراتيجية إنما تقف وراء أفضل أعمال والتريسمان، وهي خير ما قدمه العقل الجيفرسوني وهي أسمى هبات تراثه، وهي، فيما ينتهي إليه راسل، أكثر ما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية اليوم.

الإدارة الأمريكية: صورة من الداخل

في التأريخ للإدارات الأمريكية ورؤسائها، سوف يذكر المؤرخون أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ٢٠٠٠، ٢٠٠٨ هي من أكثر الإدارات الأمريكية بعد الحرب الثانية إثارة للجدل حول أفكارها واستراتيجياتها وإدارتها لعلاقات أمريكا مع العالم، ولن يقتصر هذا الجدل حول شخصية الرئيس الأمريكي وكيف تطورت وخاصة بفعل أحداث ١١ سبتمبر، ولكن أيضاً على القوى والشخصيات التي أحاطت به وأثرت فيه.

في هذا الشأن سوف تبرز مجموعتان، قدمت إحداهما الأساس الفكري والفلسفي لسياسات الإدارة ونظرتها لأمريكا وللعالم، وقامت الثانية بتنفيذ وتطبيق هذه الأفكار وصياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

والمجموعة الأولى هي ما عرف بتيار المحافظين الجدد وهو التيار الذي تبلور في السياسة الأمريكية مع نهاية السبعينات ومهد وكان له الفضل في مجيء رئيس أمريكي محافظ لعب ولعبت إدارته دوراً ليس فقط في تغيير أمريكا بل في تغيير العالم وهو رونالد ريغان ١٩٨٠-١٩٨٨ والتي هي من أكثر عهود ازدهار هذه المجموعة ورؤيتها لأفكارها وهي تتحقق.

غير أن حظوظ هذه المجموعة ودورها قد اختلف مع الإدارات التالية: إدارة بوش الأب، وإدارة كلينتون حيث لم تلق أفكارهم ومشاريعهم اهتماماً منها وخاصة مشروعاتهم حول غزو العراق وإسقاط نظامه، وقد حانت فرصتهم من جديد مع مجيء إدارة بوش الابن الذي توافقت من جديد مفاهيمهم وأفكارهم مع أفكاره ويدعم هذا التوافق بفعل أحداث ١١ سبتمبر، واستمر هذا التوافق على مدى ولاية بوش الأولى إلى أن اصطدمت بتعثر الحرب على العراق ووضوح خطأ الافتراضات التي استند المحافظون الجدد إليها في حثهم على الحرب، ومع ولاية

بوش الثانية بدأ وجود هذه المجموعة فى المراكز المؤثرة يتراجع، بل بدأت شخصياتها تتخلى عن انتمائها إليها وكان فى مقدمتهم فرانسيس فوكوياما الذى اعتبر أنه لم يعد يستطيع أن يرتبط ويؤيد هذه المجموعة، بل إن عدداً من شخصياتها راجعت مواقفها على ضوء نتائج الحرب على العراق، وإن كانوا قد اعتبروا أن أفكارهم سليمة ولكن الخطأ كان فى التنفيذ والأداء.

أما المجموعة الثانية التى شكلت إدارة بوش والتى تولت تنفيذ سياستها، فهى تلك المجموعة الضيقة التى تتكون من الرئيس الأمريكى، ونائبه ديك تشينى، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ووزير الخارجية السابق كولن باول، ومستشارته للأمن القومى ثم وزيرة الخارجية كونداليزا رايس. وحول هذه المجموعة كتب مؤخراً الصحفى والكاتب الأمريكى H.E. Greenway وصفاً لبعض شخصياتها، معتبراً أن الرئيس شخص غير مجرب، وواثق بنفسه بشكل جامد، وهو عنيد وغير محب للاستطلاع، وهو مقتنع بشكل كامل بما توحى له غرائزه بأكثر من اقتناعه بالتقدير الرصين والشواهد، وما بدا منه من فضيلة الثبات والتصميم بعد ١١ سبتمبر كشف بعد ذلك عن فشل كبير فى القيادة والافتقار شبه الكامل للمحاسبة Accountability وأصبح هؤلاء الذين كان عليهم أن يساعدوا فى صنع السياسة مطلوب منهم فقط الموافقة والتأييد وأصبحت رئاسة بوش هى التنازل عن المسئولية وتفويض سلطة أكبر لنائبه ديك تشينى، ولم يكن يتدخل عندما كان يرى وزراءه يمسك بعضهم بخناق الآخر.

أما نائب الرئيس ديك تشينى فهو - كما قال عنه سكوكروفت -: لم يعد يستطيع التعرف عليه وأنه قد تحول ليس ليصبح فقط أقوى نائب رئيس إنما كذلك الأكثر تدميراً من حيث شهوته لدعم السلطة التنفيذية على حساب الكونجرس والسلطة التشريعية الأمر الذى قوض منهج التوازنات Check and Balances الذى تأسست عليه الجمهورية، هذا بالإضافة إلى مفاهيمه ونظرياته مثل نظرية «الواحد فى المائة» والتى يرى بمقتضاها أنه إذا كان هناك شك ١٪ من

التهديد فإن هذا التهديد يجب أن يجتزر، وكذلك أسلوبه في العمل السرى ودفاعه عن التعذيب ونفوذه الضار بشئون الدولة، وتدخله لكى يتأكد أن الرجال والنساء ذوى المعرفة بالشرق الأوسط والعراق قد أزيحوا عن عملية صنع القرار، وولعه بالاتجار بالخوف، وتكراره الدائم أن النقد وحتى التساؤل هو عمل غير وطنى يضعف الولايات المتحدة أخلاقياً ومادياً، وقد تكون أجنحة تشينى قد تقلصت خلال الولاية الثانية، ولكنه ظل حجر الزاوية فى المشروع المتهاوى للحرب الاستباقية وسياسة عدم الحديث مع العدو.

أما دونالد رامسفيلد فقد اقترن اسمه بسجن «أبو غريب»، وبقرار تقليل القوات المطلوبة فى العراق، والتي أفقدت الولايات المتحدة كل أمل فى كسب هذه الحرب، وهو المستأسد على البنتاجون والذي يكبت التدفق الحر للمعلومات، وكما وصفه سكوكروفت فهو لغز، ومعوق، وملتبس، ومراوغ، ومخادع، وقد أضرت إستراتيجيته للحرب ببلاده أكثر من أى وزير دفاع فى الذاكرة الحية.

أما كونداليزا رايس فقد فشلت فى تقدير Greenway فشلاً ذريعاً كمستشارة للأمن القومى، وكوزيرة للخارجية، فإنها تعلمت القليل من خبرة الحرب على العراق كما يبدو من إعلانها أن الهجوم الإسرائيلى الفاشل على لبنان سيكون ميلاداً جديداً فى الشرق الأوسط متمسكة فى ذلك بمبدأ إدارة بوش أن القوة العسكرية هى الطريق إلى الديمقراطية، وهى على العموم أكثر نجاحاً من كولن باول العاجز الذى تفوق عليه فى المناورة ومنذ البداية ديك تشينى ورامسفيلد.

وهكذا ومع انتصاف ولاية بوش الثانية تبدو ملامح الإدارة وشخصياتها المؤثرة فيها، وكما تشكلت على مدى الأعوام الستة الماضية، قد تغيرت، فمجموعة المحافظين الجدد الذين صاغوا الأساس الفكرى والفلسفى لسياسات الإدارة قد تراجع عن مراكز التأثير المباشر، وإن كانت لا تزال تحتفظ بعناصر وقواعد للتأثير، كما انسحب أحد أركان الإدارة وهو وزير الدفاع تحت ضغط تصاعد

النقد لإدارته الحرب على العراق، وأزيح جون بولتون مندوب أمريكا في الأمم المتحدة بسبب اعتراض الكونجرس على تعيينه، وهكذا لم يبق من ملامح الإدارة القديمة إلا الرئيس ونائبه، وقد أوحى تشكيل بوش للجنة يرأسها جيمس بيكر لدراسة الوضع في العراق وتقديم توصيات بشأنه، أوحى بأن الرئيس يعود إلى شخصيات إدارة والده وفكرها، ولكن مدى استجابة بوش لهذا التقرير وتوصياته لا يؤيد هذا الانطباع ويؤكد أن عقائده وأفكاره ثابتة لم تتغير، وهو كما عبر روجر أوين الأكاديمي البريطاني المتخصص في شئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد من أن جورج بوش يبقى رئيساً لا يؤمن سوى بمنطق النصر والهزيمة ويعجز عن الإقرار بكلمة «ال فشل»، غير أن الحقيقة الموازية أن جورج بوش يعمل في بيئة متغيرة أهم ما يميزها هو تعمق المآزق العراقي والعمل مع كونجرس يسيطر الديمقراطيون على مجلسيه.

موسكو وواشنطن.. هل تستعيدان أجواء الحرب الباردة؟

يتحفظ عدد من المحللين والخبراء في الشؤون الروسية على المقولة التي تتردد بأننا نشهد عودة علاقات وأجواء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، ويستندون في هذا التحفظ إلى أن روسيا ليس لديها القدرة والاستعداد للدخول في مواجهة أو صدام مع الولايات المتحدة وإن كل ما تريده وخاصة في عهد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين هو تأكيد مكانتها كقوة كبرى، ومشاركتها كشريك فعال في السياسة الدولية.

على الرغم من هذا التحفظ فإن المراقبين يلاحظون عودة أجواء الحرب الباردة بين القوتين حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية وبشكل خاص حول قضايا تتصل بالمصالح الروسية والأمن الروسى وكذلك رؤيتها للنظام الدولى، ويدللون في هذا بعدد من التصريحات التى صدرت مؤخراً عن عدد من الشخصيات الروسية من بينهم وزير الدفاع والخارجية فضلاً عن الرئيس الروسى نفسه، وهى تصريحات تعكس رؤية روسيا الخاصة لسياسات أمريكية تمس الأمن الروسى وهو ما ظهر بوضوح حول اتجاه الولايات المتحدة إلى بناء شبكة درع صواريخ دفاعية فى شرق أوروبا وتحديدًا فى بولندا وتشيكيا، وكذلك اتجاه حلف الأطلنطى إلى التمدد شرقاً حتى الحدود الروسية، وفى هذا الشأن حذر سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى الولايات المتحدة من عواقب نصب هذه الشبكة الصاروخية، وقال الوزير الروسى: إن المشروع «إشارة غير ودية» ستؤثر على العلاقات بين البلدين وأضاف أن الخطوة الأمريكية ستجبر روسيا على اتخاذ إجراءات مضادة، وحذر فى الوقت نفسه من إعادة موسكو النظر فى علاقتها مع حلف شمال الأطلنطى، وكان الوزير الروسى قد أعلن أمام البرلمان عزم بلاده على تحديث أسلحة الجيش بالكامل ونشر أكثر من ٥٠ صاروخًا عابراً للقارات من طراز «بوبول M» بحلول عام ٢٠١٥، ويقول الخبراء إن الصواريخ الروسية الجديدة

قادرة على تجاوز شبكة الدفاع الصاروخية الأمريكية المزمع نصبها في شرق أوروبا، وقد صاحب هذا ما صدر عن أوساط روسية من تحذير من أن «سياسة الولايات المتحدة الموجهة ضد روسيا» يمكن أن تطلق مرحلة جديدة من سباق التسلح واعتبر برلمانيون روس أن إقامة أنظمة رصد سريع قرب الحدود الروسية الشرقية ونشر مظلات دفاع صاروخية حول الأراضي الروسية يهدفان إلى ممارسة ضغوط على روسيا وحلفائها». ويلفت النظر تزامن هذا الجدل مع صدور تقرير أمريكي يضع روسيا على لائحة الدول التي «تشكل خطراً على الولايات المتحدة مثل كوريا الشمالية وإيران» مما دفع الخبراء الروس إلى التحذير من أن سياسة واشنطن تعني أن بلادهم أصبحت هدفاً محتملاً مثل دول محور الشر». وهو ما دفع نائب رئيس مجلس الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الروسي إلى القول: إن الحديث يدور «حول منظومة ضغط أيديولوجي وعسكري وسياسي على روسيا وحلفائها» واعتبر أن الخطوات الأمريكية تدفع موسكو إلى القيام برد حاسم.

وقد واصل وزير الدفاع الروسي إيفانوف أمام البرلمان الروسي في ٧ فبراير تحديد توجهات سياسة روسيا الدفاعية وعزمها على تطوير قدراتها النووية، وقال إن موسكو لن تسمح لأحد بالتدخل في هذا الشأن وأكد أن بلاده «ستستخدم السلاح النووي إذا تعرضت للعدوان، وقال: إن المؤسسة العسكرية ستواصل تعزيز قدراتها على كل المستويات، وأعلن أن عمليات خفض القوات المسلحة ستوقف عند المستوى الحالي ولن تلجأ موسكو إلى خفض جديد حتى يكون الجيش قادراً على تلبية متطلبات الأمن الوطني. وحمل إيفانوف بقوة على «مخططات الدول الغربية المحتملة الرامية إلى فرض الإشراف على الجمع النووي الروسي» وقال: إن روسيا لن تسمح أبداً لأحد بذلك معتبراً أن مثل هذا التطور «مستحيل» واعتبر إيفانوف أن روسيا ارتكبت أخطاء مهمة خلال مرحلة الفوضى التي أعقبت انهيار الدولة العظمى ومن هذه الأخطاء تخلي روسيا عن استخدام الصواريخ ذات المستوى المتوسط معتبراً ذلك أمراً مؤسفاً أثبتت التطورات أنه كان خطأ.

أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فإن خطابه الذى ألقاه أمام مؤتمر «السياسة الأمنية» الذى انعقد فى ميونيخ فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧، فقد كان أكثر تحديداً لرؤية روسيا للقضايا الأمنية والسياسية وطبيعة النظام الدولى وخاصة نظام القطبية الأحادية - فقد بدأ بوتين خطابه بتحديدده وخاصة مفهوم الأمن واعتباره جزءاً لا يتجزأ وإن أمن أحد يجب أن يكون أمناً للجميع، واستعار كلام الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت «إن الأمن إذا ما انكسر فى مكان ما فإن أمن وسلام كل الدول فى كل مكان يصبح فى خطر» وتساءل بوتين عن طبيعة نظام القطبية الواحدة واعتبر أنه يشير إلى مركز واحدة للقوة واتخاذ القرار، فهو عالم ليس فيه إلا سيد واحد وفى النهاية فهذا وضع خطر ليس فقط على هؤلاء الذين يضمهم هذا النظام ولكن أيضاً على الدولة السائدة نفسها لأنها تدمر نفسها من الداخل، وليس لهذا علاقة بالديمقراطية لأنه كما يفهم فإن الديمقراطية هو سلطة الأغلبية فى ضوء مصالح وآراء الأقلية، وبنه بوتين أن روسيا كثيراً ما تتلقى الدروس حول الديمقراطية ولكن لسبب ما فإن هؤلاء الذين يعلموننا لا يريدون أنفسهم أن يتعلموا، ويخلص بوتين إلى أنه يعتبر أن النظام الأحادى القطبية ليس فقط غير مقبول فقط ولكنه أيضاً مستحيل فى عالم اليوم، فهو أنموذج خاطئ لأنه يفتقد فى أساسه للأسس الأخلاقية للمدنية الحديثة، وبنه بوتين اتصالاً بهذا إلى أن الانفرادية Unilateral ودائماً الأعمال غير الشرعية لم تحل أى مشاكل وزيادة على ذلك فقد سببت مآسى بشرية جديدة وخلقت مراكز جديدة للتوتر .. واليوم، فيما يقول بوتين، «نشهد استخداماً أكبر للقوة غير خاضع للاحتواء وهى القوة العسكرية فى العلاقات الدولية وهى القوة التى تزج بالعالم إلى هوة الصراعات الدائمة ونتيجة لذلك ليس لدينا القوة الكافية لأن نجد حلاً شاملاً لأى من هذه الصراعات وأصبح أيضاً من المستحيل إيجاد تسوية سياسية»، ويواصل بوتين نقده للسياسات الأمريكية فيقول: إننا نشهد ازدياداً أعظم وأعظم للمبادئ الرئيسة للقانون الدولى، فدولة واحدة هى أولاً وأخيراً الولايات المتحدة قد تجاوزت

حدودها القومية بكل طريقة، وهذا واضح في السياسة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية التي تفرضها على الأمم المتحدة» ويتساءل: من يحب هذا؟ ومن هو سعيد بذلك؟ ويعتبر بوتين أن سيطرة القوة تشجع حتماً عدداً من البلدان على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وهكذا رأينا تهديدات جديدة مثل الإرهاب قد اتخذ طابعاً عالمياً، أما عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فقد اتهم بوتين الولايات المتحدة بأنها قد حولتها إلى أداة مبتذلة لضمان مصالح السياسة الخارجية لبلد واحد.

ويشير بوتين في تعرضه للنظام الدولي إلى التغيير الحادث في علاقات القوى فبينه إلى أن مجموع الناتج القومي GDP لكل من الصين والهند إذا ما قيس بالقوة الشرائية أصبح الآن أكبر من الناتج القومي للولايات المتحدة، كذلك فإن مجموعة الناتج القومي للبرازيل، وروسيا والهند والصين يتجاوز مجموع الناتج القومي للاتحاد الأوروبي ووفقاً للخبراء فإن الفجوة سوف تزداد في المستقبل.

واتصالاً بذلك فإن دور الدبلوماسية المتعددة تزايد بشكل هام وأصبحت الحاجة لا تنازع إلى مبادئ مثل الانفتاح، والشفافية والتنبؤ في السياسة، وأن استخدام القوة يجب أن يكون إجراء استثنائياً، فاستخدام القوة يجب أن يكون مشروعاً فقط إذا ما حصل على تأييد وموافقة الأمم المتحدة، ومنظمات مثل الناتو والاتحاد الأوروبي ولا يمكن أن تكون بديلاً في ذلك للأمم المتحدة، فحين توحد الأمم المتحدة بحق قوى المجتمع الدولي وتستطيع حقاً أن يكون لها رد فعل للأحداث في بلدان مختلفة، وحين نتوقف عن ازدياد القانون الدولي، فعندئذ، يمكن أن يتغير الموقف.

ويتعرض بوتين إلى قضية «تسليح الفضاء الخارجي» Militarization of the outer space فيعتبر أنه يمكن أن يكون لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمجتمع الدولي ويثير ليس أقل من بداية عصر نووي، أما التوسع في نشر نظام الدفاع ضد الصواريخ في شرق أوروبا فلا يثير إلا إزعاجنا، وستكون الخطوة التالية هي سباق حتمي للتسلح.

أما القضية الرئيسية التي تشغل روسيا وهي توسع حلف الأطلسي، فهي عند بوتين لا علاقة لها بتحديث الحلف أو ضمان الأمن في أوروبا بل على العكس تمثل إثارة خطيرة تخفض من مستوى الثقة المتبادلة، ويتساءل بوتين: ضد من يتجه هذا التوسع؟ وماذا حدث للتأكيدات التي صدرت عن الشركاء الغربيين بعد تفكك حلف وارسو؟ فأين هي هذه الإعلانات اليوم؟ إن أحداً لا يتذكرها، وأين هي الضمانات التي صدرت عن سكرتير عام حلف الناتو في مايو ١٩٩٠ من أن «الحقيقة إننا مستعدون لعدم وضع قوات الناتو خارج الأراضي الألمانية، وهو ما يقدم للاتحاد السوفيتي ضماناً أمنياً حازماً» ويضيف بوتين: «أما الآن فإنهم يحاولون فرض خطوط تقسيم وجدران جديدة علينا، وهي خطوط تقطع عبر قارتنا سوف تحتاج إلى سنوات عديدة وحقب وكذلك لأجيال وساسة لكي تفكك هذه الجدران الجديدة».

ويبدو أن روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي الذي كان يحضر اجتماع ميونيخ قد وجد في لغة الرئيس الروسي عودة إلى لغة الحرب الباردة فعلق قائلاً: «يكفينا حرب باردة واحدة» ولكنه استطرد أنه رغم أن روسيا شريك في عدد من الجهود ولكننا نتساءل أيضاً عن بعض السياسات الروسية التي تبدو أنها تعمل ضد الاستقرار الدولي مثل صادرات السلاح، واستخدامها لمصادر الطاقة للقسر السياسي، أما سيرجي إيفانوف وزير دفاع روسيا فقد رد على هذه الملاحظات بقوله «إننا لسنا مهتمين بفرض رأينا على أحد، ولكنه حذر من أن حكومته لن تؤيد أعمالاً دولية تتخذ بدون التشاور مع روسيا أو التي تتخذ بدون موافقتها وبالتأكيد فإن شيئاً لن يفرض على روسيا».

وهكذا فإننا نشهد على الأقل لغة جديدة وحادة في الحوار بين روسيا والولايات المتحدة وشركائها الغربيين، وهي لغة تعكس اختلافاً في السياسات والمفاهيم حول المصالح وتصور النظام الدولي المطلوب، حيث يتضح رفض بوتين نظام القطبية الواحدة، وإشارته الواضحة إلى التغيير في علاقات القوى، ونقده

السياسات الأمريكية الانفرادية واستخدامات القوة، فإذا ما أضفنا إلى هذا تصريحات وزير الدفاع الروسى عن تصميمه على بناء القوة العسكرية الروسية وتحديثها فى مستوياتها المختلفة، ومعارضتها لشبكة الدفاع الصاروخية التى تنوى أمريكا نشرها فى شرق أوروبا وجهود روسيا لاستعادة دورها فى منطقة إستراتيجية مثل الشرق الأوسط كما بدا فى زيارتين للرئيس الروسى للمنطقة، لاتضح لنا أننا إزاء قوة مناوئة حتى وإن لم تأخذ طابع مواجهة الحرب الباردة، إلا أنها مصممة على تأكيد مكانتها ودورها الدولى واستعادة عناصر قوتها التى فقدتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتى.

روسيا والمشروع الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ

يشير المشروع الأمريكي بإنشاء نظام للدفاع المضاد للصواريخ في كل من بولندا وتشيكيا نقداً واعتراضات حادة من جانب روسيا الاتحادية، كما يثير جدلاً ونقاشاً داخل الاتحاد الأوروبي وحلف الأطنطى، فضلاً عن نقاشات بين الخبراء الإستراتيجيين والعسكريين الأمريكيين، وسوف يركز هذا المقال أساساً على رد الفعل الروسى تجاه هذا المشروع من ناحية، وكذلك على ملاحظات وتحفظات خبراء أمريكيين عليه وعلى فرصه وأهدافه، وعلى علاقته بالأمن الأوروبي من ناحية أخرى.

وقد بلور وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف الموقف الروسى فى مقال نشرته جريدة الفايانشيال تايمز، تساءل فيه عن الموقف الروسى وأجاب أنه بالنسبة لروسيا، وللعديد من الدول الأوروبية، فإنه من غير المقبول لأى أحد أن يستخدم القارة باعتبارها أرضه الخاصة، فأى مشروعات فردية للصواريخ المضادة سوف تغير بشكل أساسى الصورة الإستراتيجية للقارة، وسوف تكون أيضاً إساءة لكل الأوروبيين باعتبار أنها سوف تقلل من أهمية المنظمات المتعددة الجنسية الأوروبية بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى والذى قيل لنا حتى وقت قريب إنه حجر الزاوية الأساس للأمن الأوروبى، ويؤكد لافروف على السياق المتكامل فى حل مشكلات المنطقة الأوروبية الأطنطية وذلك فى إطار ثلاثى، روسيا، والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، ولا يجب أن يكون لدى أى جانب شكوك حول ما يفعله الجانبان الآخران، ويضيف لافروف أن روسيا تود أن تفهم شريكها الولايات المتحدة أن روسيا القوية، وألمانيا أو فرنسا القوية أو أوروبا القوية وهى تعيش فى سلام وانسجام لا تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ويشير لافروف إلى ما يسميه المصالح المشروعة فى هذه المنطقة، فقد قدمت روسيا أكثر من مرة توضيحات محددة حول مخاوفها من إقامة قواعد مضادة للصواريخ فى

أوروبا مضيئاً أنه في عصر يجب ألا تكون فيه مكان «لأجندات خفية» فإننا مرغمون أن نجرى مناقشات مفتوحة ضرورية لكي نتوصل إلى فهم مشترك واتصال بين مصالحنا، وما هو مطلوب هو تقييم عميق ومشارك للجوانب التكنولوجية والإستراتيجية والسياسية للمشكلة يبدأ بتقييم مشترك للتهديدات. والمشكلة أو السؤال الرئيس الذى يطرحه لافروف علينا هو: ماذا إذا كان التهديد الصاروخى الذى يقال لنا إن المشروع الأمريكى سوف يقاومه هو أمر واقعى، ونحن مقتنعون أن أيا من مثل هذه التهديدات ليست قائمة بالنسبة للولايات المتحدة اليوم أو فى المستقبل القريب؟

ويضيف لافروف: إنه ليس هناك أحد مما يسمى بالدول المارقة يمتلك صواريخ تمثل تهديداً حقيقياً فى المستقبل المنظور، ويستخلص لافروف أن لدينا وقتاً للتحليل الجاد ما دام ليس هناك علامة على تهديدات حقيقية فى هذه اللحظة، ولكنها يمكن أن تكون نبوءة تحقق نفسها نتيجة لأعمال غير محسوبة، وفى النهاية يتساءل لافروف: هل يمكن لمشروعات متخيلة أن تقف فى طريق حل المشكلات الحقيقية فى الشرق الأوسط، والأزمة فى العراق وأفغانستان والبرنامج النووى الإيرانى؟ إن هذه هى المشكلات التى تهدد حقاً أمن قادتنا.

من ناحية أخرى يثير بعض الخبراء فى قضايا الأمن فى مؤسسة راند الأمريكية عدداً من الملاحظات والأسئلة حول المشروع الأمريكى، وأول هذه الأسئلة هو: هل سيعمل هذا النظام؟ فنظم الاعتراض التى سوف تنشرها الولايات المتحدة فى أوروبا هى فى جوهرها نماذج أولية proto types ففاعليتها أو إمكانية الاعتماد عليها لم تتأكد بعد، والسؤال الثانى هو: لماذا الاندفاع؟ فباعتبار أن هذه التكنولوجيا لا تزال فى مرحلة التطوير فلماذا العجلة فى نشر نظم الاعتراض والرادار فى أوروبا الآن؟ فنظام الدفاع الصاروخى الذى يجرى التفكير فى نشره فى أوروبا من المفترض أنه يهدف لردع هجوم من دول «مارقة» مثل إيران وليس روسيا، أما السؤال الثالث فهو من الذى سيمتلك سلطة الإطلاق؟ فهل ستطلب

بولندا من الولايات المتحدة أن تحصل على التفويض البولندي قبل إطلاق نظم الاعتراض من أراضيها؟ كذلك تثير هذه الأسئلة علاقة بخطط الناتو لتطوير نظام صاروخ دفاعي، فالناتو يستكشف خيارات ربما تتضمن روسيا، وهل سيحمي النظام أوروبا أم فقط الولايات المتحدة، فنظام الصاروخ الدفاعي الذي يجري التفكير فيه هو في المقام الأول مصمم لحماية أمريكا ضد هجوم صاروخي من كوريا الشمالية وإيران، وعلى أية حال فإن نشر النظام سوف يحتاج تصديق برلمانات بولندا وتشيكيا علماً بأن أغلبية المواطنين في البلدين تعارض هذا النشر، فما لم يتضح لهم أن إقامة هذا النظام على أراضيهم سوف يدعم أمنهم، فإن الخطط سوف تواجه وقتاً صعباً للحصول على الموافقة البرلمانية.

وأخيراً ما تأثير نشر هذا النظام على العلاقات مع روسيا؟ فإذا ما أسىء إدارة هذا النظام فإن قضية الدفاع الصاروخي سوف تزيد القيود على هذه العلاقات وهو ما يعكس مشاعر أعمق - كما بدا في خطاب بوتين في ميونيخ - بأن الولايات المتحدة تتخذ قرارات هامة ذات تأثير على روسيا دون أدنى اعتبار للمصالح الروسية، فإذا ما أريد تفادي أزمة مع روسيا فسوف تحتاج الولايات المتحدة أن تتعامل مع هذه المخاوف الروسية العريضة. ويستخلص هؤلاء الخبراء الأمريكيون أنه ما لم يعالج الرسميون الأمريكيون هذه القضايا بشكل عميق فإن خطط الدفاع الصاروخي الأمريكي من المحتمل أن تولد توترات متزايدة ليس فقط مع روسيا بل كذلك مع العديد من الحلفاء الأوروبيين، معرضة للخطر - ليس فقط - خطط نشر هذا النظام وإنما الأمن الأوروبي بشكل عريض.

وفي تطور أخير، وبحث من الحلفاء الأوروبيين تعتزم الولايات المتحدة تقديم صفقة جديدة من الحوافز إلى روسيا للتغلب على معارضتها الشديدة للمشروع بما في ذلك دعوة لربط النظم الروسية والأمريكية المضادة للصواريخ، كذلك تتضمن الصفقة عروضاً أمريكية للمشاركة في المخابرات حول التهديدات المشتركة والسماح للرسميين الروس بتفتيش قواعد الصواريخ المقبلة.

وفي تصورنا أن المشروع الأمريكي جاء لكي يؤكد التشابه بين سياسات واستراتيجيات إدارة بوش الحالية ومفاهيم واستراتيجيات إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان، فقد تبنى ريغان، في مواجهته مع الاتحاد السوفيتي، ما سمي بمبادرة الدفاع الإستراتيجي SDI، والتي أثارت وقتها معارضة الاتحاد السوفيتي وقادته واعتبروه تصعيداً لسباق التسلح وأن الاتحاد السوفيتي سوف يرد عليه بفاعلية أكثر وتكلفة أقل، وهو ما يردده الآن القادة الروس بالنسبة للمشروع الأمريكي المضاد للصواريخ. كذلك تبنى ريغان مشروع نشر الصواريخ متوسطة المدى - بيرشنج وكروز - في أوروبا، والذي فضلاً عن معارضة الاتحاد السوفيتي الشديدة له، قد حرك انقسامات واسعة في الشارع الأوروبي وخرجت مظاهرات حاشدة للتنديد به، وليس غريباً أن يدفع هذا التشابه عدداً من المراقبين والمحللين إلى اعتبار المشروع الأمريكي عودة لأجواء وسياسات الحرب الباردة.

السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة نظر

أكدت الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها والافتراضات التي قامت عليها، على الحاجة إلى نقاش أمريكي قومي واسع حول قضايا السياسة الخارجية، وإلى إعادة فحص المفاهيم والإستراتيجيات التي قامت عليها ووجهتها خاصة خلال الولاية الأولى من عهد الرئيس الأمريكي الحالي.

وقد دار هذا النقاش، - ولا يزال يدور - حول ثلاثة مفاهيم تبنتها الإدارة الأمريكية وبشكل خاص بفعل وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، وهو الحدث الذي استثمرته مجموعة «المحافظون الجدد» لكي تؤكد مفاهيمها وإستراتيجياتها التي بشرت وعملت من أجلها منذ التسعينات، وقد دارت الإستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش وأعلنتها رسمياً في سبتمبر عام ٢٠٠٢ على ثلاثة مفاهيم.

* استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية.

* العمل المنفرد unilateralism مقابل العمل المتعدد Multilateralism

* دعم ونشر الديمقراطية في العالم وخاصة في مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

والواقع أن مفهوم استخدام القوة المسلحة لخدمة الدبلوماسية الأمريكية كان موضع نقاش في إدارة ريجان التي اتخذها الإدارة الحالية أنموذجاً لها حيث دار هذا النقاش حول استخدام القوة على إطلاقها أم فرض قيود على هذا الاستخدام، وقد تبنت إدارة بوش الحالية المفهوم الأول وطبقته في الحرب على أفغانستان والعراق، غير أن التجربة في الحالتين قد أكدت أن القوة المسلحة وحدها لا تستطيع أن تحقق الأهداف النهائية الأمريكية ولا تستطيع أن تترجم النصر المسلح إلى سلام وأهداف سياسية. وأثار عدد من المفكرين والخبراء مثل

جوزيف ناى Josef Nye مفهوم القوة اللينة Soft Power التى تتمثل فى الأنموذج الثقافى والتقدم العلمى والتكنولوجيا مقابل القوة الصلبة Hard Power .

أما المفهوم أو الأساس الثانى لإستراتيجية إدارة بوش فهو الاعتقاد بأن القوة الأمريكية والتفرد الأمريكى يؤهلان الولايات المتحدة بل ويفرضان عليها أن تصمم من السياسات ما تتصوره أنه فى مصلحة أمنها وأمن العالم وأن تقوم بتنفيذ هذه السياسات منفردة إذا اقتضى الأمر، وقد امتد هذا المفهوم إلى المنظمات والمؤسسات الدولية وإلى إمكان تجاهلها وعدم الأخذ برأيها إذا ما كانت ستفرض قيوداً على أهداف السياسة الأمريكية، ويفعل هذا المفهوم شنت الإدارة الأمريكية الحرب على العراق بدون شرعية دولية متجاهلة المجتمع الدولى بما فيه حلفاؤها الرئيسيون مثل ألمانيا وفرنسا، كما امتنعت عن التوقيع على اتفاقيات دولية مثل اتفاقية كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، وألغت من جانب واحد اتفاقية الصواريخ المتوسطة المدى.

وقد أدى هذا النهج المنفرد فى إدارة السياسة الخارجية الأمريكية إلى نقاش واسع أداره عدد من الخبراء والمحللين الأمريكين مثل زيجنيو بريجنسكى، وريتشارد هاس، وستيفن والت، حيث اعتبروا أن الإدارة فى هذا جعلت أمريكا تقف بمفردها فى العالم America Alone وأنها بهذا النهج قد تخلت عن الأسس التى دارت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من تشكيل تحالفات والعمل من خلالها وقيادتها. وواضح أن الإدارة الأمريكية وخاصة مع بداية ولايتها الثانية قد بدأت تتراجع عن هذا النهج وتوجه إلى العمل والتعاون مع حلفائها الدوليين والإقليميين. وكان أول تصريح لكونداليزا رايس بعد توليها وزارة الخارجية: أن هذا وقت الدبلوماسية بمعنى أنه وقت الحوار والتعاون. وكانت العلاقة مع أوروبا أول مجالات تصحيح هذا النهج المنفرد، فقد قامت وزيرة الخارجية الجديدة برحلة أوروبية أعقبها زيارة للرئيس الأمريكى فى يوليو ٢٠٠٤ حيث خاطب شركاءه الأوروبيين بلهجة جديدة بعيدة عن الإملاء والغطرسة، داعية إلى التعاون ونسيان الفجوة التى أحدثها الخلاف

حول الحرب على العراق. أما على المستوى الإقليمي فإن الإدارة الأمريكية فى بحثها عن مخرج من العراق وحل الأزمة فى قد اتجهت إلى الاعتماد على القوى الإقليمية، وكان المؤتمر الدولى الذى انعقد فى شرم الشيخ بحضور ٦٠ دولة أنموذجاً على ذلك تلاه زيارة لنائب الرئيس تشينى لعدد من دول المنطقة. وقد توازى مع ذلك اتجاه الإدارة إلى الدخول فى حوار مع دولتين اعتبرتهما من الدول المارقة وهما إيران وسوريا بعد أن كانت ترفض فكرة الحوار معهما. هذا فضلاً عن الاتفاق المبدئى مع كوريا الشمالية، والإستراتيجية التى تقدمت بها الإدارة حول الاحتباس الحرارى.

أما عن المشروع الأمريكى لنشر الديمقراطية فقد اكتسب قوة بعد أحداث ١١ سبتمبر وكان أحد الدروس الرئيسة التى استخلصتها مجموعة «المحافظون الجدد» واقتنعت بها الإدارة أن مجتمعات الشرق الأوسط: تفتقر إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية ويسودها الاستبداد الذى يولد العنف والتطرف ويمدد تطرفه إلى المجتمعات الأمريكية الأوروبية، ولذلك فإن خلق بيئة ديمقراطية فى هذه البلدان من شأنه تقليل منابع العنف والتطرف، وهكذا أصبح إسقاط نظام صدام حسين وإقامة ديمقراطية فى العراق أحد مبررات الحرب على العراق، وحيث ينشأ نظام ديمقراطى حر فيه سيصبح أنموذجاً لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. غير أن تجربة إقامة ديمقراطية فى كل من العراق وأفغانستان أثبتت عكس التوقعات، فعلى الرغم من انتخاب رئيس الوزراء وإقامة انتخابات برلمانية، ووضع دستور بل والإقبال الشعبى على الإنتخابات إلا أن العنف والتمرد قد تصاعد فى العراق، وعاد لوردات الحرب فى أفغانستان ولم يعد رئيسها حامد كارزاي يتحرك إلا فى نطاق كابول وفى حراسة أمريكية، أما عن بقية الشرق الأوسط فإن التجارب الديمقراطية التى جرت قد زادت من نفوذ الإسلاميين بل إن بعضهم قد وصلوا إلى الحكم. فى ضوء هذه الخبرات لم نعد نسمع عن الشرق الأوسط الكبير، وأصبح الحديث عن الديمقراطية لا يتعدى الكلام النظرى الحذر، ولم نعد نسمع كونداليزا رايس تتحدث مثلما تحدثت فى القاهرة فى عام ٢٠٠٥ عن فشل

مفهوم البحث عن الاستقرار الذى تبنته الإدارات الأمريكية وأن النتيجة كانت عدم تحقق الاستقرار وغياب الديمقراطية. وبدأت الأصوات ترتفع بضرورة تغليب مفهوم «الأمن أولاً» "Security First" (راجع Mar/ The National Interest April 2007) بما يعنى تغليب اعتبارات الأمن الضرورية للاستقرار.

وهكذا نرى مراجعات للمفاهيم والأسس الفكرية التى درج عليها المحافظون الجدد وتبنتها الإدارة منذ بداية عهدها، بل طبقتها ووضعها موضع الاختبار: مفاهيم مثل الاعتماد المطلق على القوة، والضربات الاستباقية، والاستثنائية الأمريكية، والعمل المنفرد، ونشر ودعم الديمقراطية، غير أن حصيلة اختبار هذه المفاهيم والإستراتيجيات كانت مخيبة للآمال، الأمر الذى تجسد فى الفشل فى العراق، وتباعد العالم عن أمريكا والنتائج العكسية لمشروع نشر الديمقراطية، الأمر الذى يفسر خطوات الإدارة الأمريكية النسبية لمراجعة هذه المفاهيم وإعادة النظر فى فاعليتها، (وإن كان هذا لا يعنى غياب قوى التشدد المتركزة أساساً حول نائب الرئيس تشينى ومجموعة مساعديه، كما يفسر تزايد النقاش العام حول هذه القضايا والدعوة إلى العودة إلى الواقعية السياسية الأمر الذى نتصور أنه سوف يتصاعد ويزداد كلما اقتربت معركة الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ حيث نتصور أن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية وخبرات الأعوام الماضية ستكون من المحاور الرئيسة لهذه الحملة.

السياسة الخارجية الأمريكية: البديل الديمقراطي

عبر عهود السياسة الخارجية الأمريكية، وفي مواجهة أخطر قضايا، ربما لم تشهد الولايات المتحدة مثلها، والأخطار التي تواجهها، كان من الطبيعي أن يتزايد هذا النقاش القومي حول السياسة الخارجية مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى هذا، فإن من تقاليد حملات انتخابات الرئاسة أن يقدم المرشحون لها رؤيتهم للسياسة الخارجية الأمريكية. أما وقد تعرفنا أدواتها ومفاهيمها لعلاقة أمريكا مع العالم، فإنه من المفيد أن نتعرف على الرؤية الأخرى أى رؤية الحزب الديمقراطي ومرشحيه للرئاسة والبديل الذى يقدمو للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد تقدم أحد أبرز المرشحين الديمقراطيين وهو باراك أوباما Barak Obama لكى يطرح تصوره لما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله تجاه أخطار هذا القرن والتي تماثل فى خطورتها، إن لم يكن أخطر فى بعض الوجوه، الأخطار التي واجهتها الولايات المتحدة فى الماضى، ففى مقال فى العدد الأخير يوليو/ أغسطس ٢٠٠٧، من مجلة Foreign Affairs وفى قسم خصصته المجلة لحملة عام ٢٠٠٨، كتب أوباما عن «تجديد القيادة الأمريكية» "Renewing Foreign Policy".

ويبدأ أوباما بتحديد عدد وتعدد الأخطار التي تواجهها السياسة الأمريكية ابتداء من أحداث ١١ سبتمبر، ويعتبر أن الإدارة قد استجابت إلى هذه الهجمات غير التقليدية بفكر تقليدى، ونظرت إلى المشكلات باعتبارها تقوم على الدول وأنه يمكن علاجها بحلول عسكرية، وكانت هذه النظرة الخاطئة التوجه بشكل أساسى هى التي قادت إلى الحرب على العراق والتي لم يكن يسمح بها أن تشن أبداً. ويعتبر أوباما أن أمريكا لا تستطيع أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها، كما أن العالم لا يستطيع مواجهتها دون أمريكا، ولا تستطيع أمريكا أن تنسحب من العالم كما أنها لا يجب أن ترغمه على الخضوع. ويعتبر أوباما أنه لتجديد القيادة الأمريكية فى العالم فإنها يجب أن تبدأ أولاً بأن تصل بالحرب فى العراق

إلى نهاية مسئولة وأن تعيد توجيه انتباهها إلى الشرق الأوسط الكبير، فقد كانت حرب العراق تحولاً عن الحرب ضد الارهاب الذى ضرب الولايات المتحدة فى ٩/١١، كما أنها لا تستطيع أن تفرض حلاً عسكرياً على حرب أهلية بين السنة والشيعة، وأفضل فرصة لتترك العراق مكاناً أفضل هى أن تضغط على الأجنحة المتحاربة للتوصل إلى حل سلمى دائم والطريق الفعال الوحيد لتطبيق هذا الضغط هو البدء بانسحاب مرحلى للقوات الأمريكية بهدف سحب كل الفرق الأمريكية فى ٣١ مارس ٢٠٠٨ وهو الهدف الذى يتفق مع الهدف الذى وصفته مجموعة دراسة العراق، وسوف يتيح تغيير الديناميكية فى العراق لأمريكا أن تركز انتباهها ونفوذها على حل الصراع المتقبح بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو الهدف الذى أهملته لسنوات إدارة بوش. أما عن إيران فإن أوباما فى الوقت الذى لا يستبعد فيه استخدام القوة فإن الولايات المتحدة لا يجب أن تتردد فى التحدث مع إيران بشكل مباشر وأن تظهر - فى الوقت نفسه - للشعب الإيرانى ما يمكن كسبه من تغيير جذرى، مثل الارتباط الاقتصادى، والتأكيدات الأمنية والعلاقات الدبلوماسية، كما أن الدبلوماسية المرتبطة بالضغط يمكن أيضاً عن طريقها إعادة توجيه سياسة سوريا عن أجندتها الراديكالية إلى موقف يلائم دمشق ويحسن من أمن إسرائيل.

وعن مواقفه من القوة العسكرية وبنائها، فإن أوباما يعلن أن دعم القوة العسكرية وحده لا يكفى وإنما يجب أيضاً استخدامها بحكمة، فعندما سيرسل رجاله ونساءه إلى طرق ضارة فإنه سوف يحدد بوضوح المهمة ويطلب تقييم القادة العسكريين ويقيم بشكل موضوعى تقارير المخابرات، ويتأكد أن كل قواته لديها من الموارد والتأييد الذى تحتاجه، وهو لن يتردد فى استخدام القوة بشكل منفرد إذا اقتضت الضرورة لحماية الشعب الأمريكى أو مصالحه الحيوية عندما يهاجم وإذا تهدد بشكل وشيك، غير أن أوباما يستطرد بالقول: إنه عندما نستخدم القوة فى مواقع أكثر من الدفاع عن النفس فإن علينا أن نبذل كل الجهد لضمان التأييد الواضح واشتراك الآخرين كما فعل الرئيس بوش الأب حين قاد الجهد

لإخراج صدام حسين من الكويت عام ١٩٩١ فتتائج نسيان هذا الدرس في سياق الصراع الجارى فى العراق كانت خطيرة.

وبلغت النظر اعتبار أوباما أن رسالته حول تجديد القيادة الأمريكية يجب أن تبدأ بانتهاء الحرب فى العراق والقيام بانسحاب تدريجى حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ وهو بهذا يتبنى ما أوصى به تقرير بيكر هاميلتون، ومثلما فعل هذا التقرير، يربط أوباما بين التوصل إلى هذا فى العراق، وبين تحقيق حل للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى وأن كنا نلاحظ أنه لم يفصل فى هذا الشأن ولم يشر إلى الأسس التى يجب أن يقوم عليها هذا الحل. وكما دعا تقرير بيكر هاميلون دعا أوباما إلى محادثات مباشرة مع كل من إيران وسوريا، وإن كان لم يستبعد إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة مع إيران، ولكنه يضع قيوداً وشروطاً لاستخدام هذه القوة فى أى مكان من بينها ضمان التأييد الواضح للآخرين واشتراكهم... مستشهداً بالجهود الدولى الذى قاده بوش الأب لتحرير الكويت.

وهكذا تدلل رسالة أوباما أن قضايا الوضع فى العراق، والخروج منه، والإرهاب الذى اعتبر الصراع معه طويلاً وممتداً مثل الحرب الباردة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، فى صدارة القضايا التى ستواجهها الإدارة الأمريكية القادمة سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية.